www.kassiounpaper.com

711

الاحد 21 حزيران 2015

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

[11]

عقود الإيجار

تعقيدات غير مبررة!

انترنت

الافتتاحية

تأخير الحل السياسي يعني نفيه..!

تشهد جبهات سورية مختلفة تصعيداً ميدانياً متعاظماً، يرافقه محاولات متجددة أمريكياً و»إسرائيلياً» لاستنبات أسس طائفية وعرقية للصراع. بالتوازي مع ذلك، تستمر التجاذبات والمشاورات والتحضيرات السياسية المعلنة، وغير المعلنة، استعداداً لدخول مرحلة الحل السياسي، الذي يتعرض لعمليات تأجيل وتسويف متعمد من أطراف عديدة، بما فيها النظام، بحكم سجله الطويل في تضييع الفرص أو التوجه إليها متأخراً، وبعض المعارضات، وقوى إقليمية ودولية، متناقضة فيما بينها شكلاً، ولكنها تلتقي على تأخير الحل، لأن كلاً منها تريد تفصيل هذا الحل على قياسها، وحسب أجنداتها، على حساب المصالح العميقة للشعب السوري، وعلى حساب استمرار معاناة السوريين ونزيفهم على كل الجبهات، الميدانية والمعيشية، مع الارتفاع اللحظي المطرد في أعداد السوريين الذين يقضون ويعانون تباعاً، قتلاً، واعتقالاً وخطفاً وفقداً وجوعاً وفقراً وحصاراً ونزوحاً ولجوءً، ومع استمرار خروج مناطق متتالية من تحت سيطرة الدولة ووقوع غالبيتها العظمى بيد التنظيمات الإرهابية التي لا ترتبط مشاريعها بسورية والشعب السوري أساساً، كداعش وأخواته، بما يحمل في طياته خطر انتفاء بقاء سورية ذاتها بالمعنى الجغرافي السياسي الذي نعرفه إلى اليوم.

وبكلام آخر، فإن تأخير الحل السياسي يعني اليوم بالملموس- وبعد هذه السنوات من عمر الأزمة السورية وأكلافها، وتضييع مجمل الجهود المبذولة لحلها- الإفساح في المجال أمام القوى الإرهابية لكي تقوم هي بملء المساحات، ليس بالمعنى الجغرافي فحسب، بل وبالسياسي تالياً، بحيث تزول إمكانية الحل السياسي الحقيقي والجدي والجذري الذي يسمح من خلال تكامل عناصره بمكافحة الإرهاب.

وإن انتفاء إمكانية الحل السياسي من خلال تأخيره المتعمد وغير المبرر، يعني بالجوهر فتح الباب على المجهول، لجهة قيام مستوى أعلى وخطير وغير مسبوق من التدويل، في تحديد مسار الأزمة السورية ونهاياتها، وبالتالي المخاطرة بمصير سورية ذاتها، لأن استمرار التأخير يعني بنهاية المطاف التعرض لخطر فرض حلول مستوردة، تقلل الفرص أمام السوريين في تحديد مصيرهم وشكل نظامهم السياسي والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، وبنية دولتهم بأنفسهم، أي أن هذا التأخير يخفض إمكانية ما يمكن إنجازه الآن، بحيث لا يمكن إنجازه فيما بعد..!

بموازاة ذلك، مع بقاء هذا الخطر الوجودي الذي ينطوي عليه تأخير الحل السياسي السوري، ورغم ما يبدو عليه الميدان السوري من سخونة عالية، وفي مناطق متعددة منه، إلا أنّ هذه السخونة إنما تعكس في جوهرها الضرورة الموضوعية لاقتراب الحل السياسي، ومحاولات أطراف متعددة التأثير على ذلك الحل، من حيث أشكاله ومضامينه.

الاتجاه الأول، الذي يغذيه بالدرجة الأولى الأمريكيون والإسرائيليون وعملائهم بهدف محاولة فرض واقع يصعب تجاهله في الحل السياسي لاحقاً، يقوم على الاستماتة في محاولة إقامة أشكال من التقاسم والتحاصص المستند إلى فكرة المكونات ذات الطابع القومي والطائفي، وهو ما سيعكس، إن جرى، عملية تحاصص إقليمي ودولي للنفوذ والمصالح، وصولاً إلى حالة يتغير فيها وجود سورية على الخارطة الجيوسياسية، ووظيفة سورية الإقليمية بما يعطل نهائياً حتى المستوى «الممانع» في وجه العدو الصهيوني، وهو ما سيمنع تكوين الحد الأدنى من الوحدة الوطنية المطلوب لمحاربة الإرهاب، بل وفي وضع يستنبت فيه الإرهاب ويعززه بشكل مستمر، والعراق مثال واضح على ذلك.

الاتجاه الثاني، الذي يدفع باتجاه حل سياسي جدي وحقيقي، يوقف الكارثة الإنسانية، ويبدأ بمعالجة آثارها، ويوقف العنف والتدخل الخارجي، ويطلق العملية السياسية فيما بين السوريين، يسعى نحو التغيير الوطني الديمقراطي الجذري العميق والشامل، اقتصادياً-اجتماعياً، وسياسياً، بما يعني الاستناد إلى مكونات الشعب السوري السياسية، لا الطائفية أو القومية، ما يسمح بمحاربة الإرهاب حقاً وفعلاً وبالارتقاء من الممانعة نحو المقاومة فالتحرير، وبما يؤدي إلى تكريس سورية كبلد موحد أرضاً وشعباً، ومستقل وذي سيادة فعلية على أراضيه واقتصاده وقراراته وعلاقاته، وأصحاب المصلحة في هذا الاتجاه هم عموم المنهوبين في سورية، «معارضين» أو «موالين»، وبكلمة هم الشعب السوري.

ملف «سورية 2015»

مشاريع التفتيت.. وخيارات الشعوب

05

شؤون محلية

كيف يحصل الصحفي السوري على حقوقه

09

شؤون اقتصادية

فوائض الأسمدة على الجميع.. إلا المزارع!

12

شؤون عربية ودولية

الكيان المأزوم يدخل من بوابة أخرى

16

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

السلَة الغذائية

يستمر التدهور بالوضع المعيشي، الناتج عن انخفاض القيمة الاسمية والفعلية للأجور، والارتفاع الجنوني للأسعار، الذي يسير كوحش منفلت من عقاله ليأكل الأخضر واليابس، ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للفقراء عموماً والطبقة العاملة خصوصاً.

هذا الوضع البائس لم يحرك أحداً من ذوي الأمر والنهي، من أجل التخفيف ولو قليلاً من تلك المآسي والآلام عبر التحكم بأسعار الأسواق، من قبل أجهزة الدولة المختلفة المعنية بالتوزيع، والمعنية بضبط الأسعار بالأسواق. ولكن على ما يبدو أن الأجهزة تلك ليس في حسبانها ولا بمقدورها القيام بعمل ما، خاصة ونحن في شهر رمضان، حيث السائد فيه المزيد من رفع الأسعار، نتيجة الطلب الزائد على المواد الغذائية أي التحكم في لقمة الفقراء.

إن قوى النهب والفساد الكبير، عبر تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، استطاعت أن تعيد رسم الواقع الاقتصادي وتتحكم بمآلاته بالشكل الذي يحقق مصالحها، ومصالحها تكون في مركزة الثروة، وهذا يعني المزيد من الإفقار والتهميش وضياع حقوق الطبقة العاملة، فيما تنتجه من خيرات مادية، على الرغم من الأزمة التي يعيش فقراء الشعب السوري في دوامتها، وهو من يحصد نتائجها جوعاً وقتلاً وتهجيراً واعتقالاً وخطفاً.

جاء في الرؤية الاقتصادية الاجتماعية التي طرحتها النقابات مؤخراً، قضية في منتهى الأهمية من حيث إمكانية تخفيفها جزءاً من المعاناة، وهي السلة الغذائية التي تكون على أساس قياس مستوى المعيشة الحقيقي للشعب السوري عموماً، وللطبقة العاملة خصوصاً، وذلك عبر وضع سلة استهلاك تشمل الحاجات الضرورية المتنامية، ويتم تعديل أسعارها بشكل مستمر مع تغير أسعار السوق، وتعديل تركيبتها بشكل دوري لتشمل الحاجات المتزايدة، وهذا العمل يحتاج إلى تبنٍ حقيقي من النقابات باعتباره جزءاً مهماً من أجور العمال المنخفضة، التي تحتاج إلى نضال عالي المستوى من أجل زيادتها من مصادرها الحقيقية، كما ذكرنا وهذا في مضمونه أيضاً يساهم في إعادة الإنتاج إلى الواجهة اعتماداً على المواد الأولية المحلية، وكذلك تؤدي إلى تشغيل لليد العاملة.

إن إنجاز السلة الغذائية في هذه الظروف، يتطلب من النقابات حراكاً واسعاً يخرج عن إطار التوصيات التي اتخذت في المنتدى الاقتصادي، كي لا تبقى التوصيات المتخذة حبراً على الورق، كغيرها من القضايا الكثيرة التي جرى طرحها، وبقيت دون أن ترى النور، مثل: إعادة العمال المسرحين بمختلف أشكال التسريح من غير وجه حق، والذين حتى الآن لم يعادوا إلى عملهم بالرغم من الوعود الكثيرة التي جاءت من كبار وصغار المسئولون ممن لديهم سلطة القرار.

ورد إلى «قاسيون» من أحد أعضاء مؤتمر نقابات المهندسين الزراعيين رأي حول مجريات المؤتمر وقراراته، تنشره كما ورد:

المؤتمر العام لنقابة المهندسين الزراعيين:
«هُليلة» إعلامية وقرارات!

انعقد في فندق الشام، المؤتمر العام لنقابات المهندسين الزراعيين بتاريخ 8-9-2015، سبق المؤتمر «هليلة» إعلامة شكلية، رغم الأزمة التي يشهدها الوطن ويعاني منها السوريون.

تجاوزات غير قانونية

أكد العديد من المشاركين في المؤتمر، على حدوث مخالفات واضحة لقانون النقابة، حيث جرى تمرير العديد من القرارات التي تطال مصلحة النقابة والمهندسيين، بدافع تعويض العجز في الصناديق من جيوب الزملاء، دون التطرق إلى استخدام البدائل المتوفرة. علماً أن الزميل المهندس الزراعي يدفع مبالغ كبيرة بالمقارنة مع أعضاء النقابات المهنية الأخرى، ويستفيد أقل منهم.

ومن التجاوزات التي جرت:

- لم يتم ضبط عدد الحضور لتحديد شرعية المؤتمر.
- مغادرة كثير من المؤتمرين قاعة المؤتمر، والإدارة السيئة للجلسات.
- عدم توفير الفرصة لمن أراد مناقشة المقترحات، رغم قلة الحضور، بحجة ضيق الوقت، وهذا ما سمح بتمرير القرارات، وخاصة المتعلقة بالصناديق والانتخابات.

واقع مجلس النقابة

مجلس النقابة مؤلف من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم غير متفرغين لأعمال النقابة، وهم النقيب، ونائب النقيب، وأمين سر النقابة. بالإضافة إلى مهندسين متفرغين أحدهما عضو مجلس نقابة للدورة الرابعة، والآخر للدورة الثالثة.

واستناداً لهذا الواقع كيف لمجلس النقابة متابعة أمورها، وأمور الأعضاء بعضوين متفرغين فقط؟!

صندوق خزانة التقاعد..

صندوق خزانة التقاعد متعثر ويعاني من عجز، حيث أكد التقرير المقدم للمؤتمر، أن سبب التعثر يعود إلى توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية الخاصة بالنقابة عن العمل، وبالتالي فإن اعتماد الصندوق الآن هو على ما يتم تحصيله من الزميل المهندس بالدرجة الأولى، وبناء عليه تم رفع نسب التحصيل لتغطية العجز، عوضاً عن البحث عن مصادر أخرى كنقل المشاريع الاستثمارية للنقابة إلى مناطق آمنة وتشغيلها، أو طلب المساعدة من الحكومة لتمويل العجز ريثما تتحسن أوضاع النقابة. كما لم يتم التطرق إلى مساهمة النقابة والزملاء في شركة نماء الزراعية، ومآل حصتها والأرباح؟!

انتخابات أم تمديد؟

جرى تمرير القرارات بمن بقي حاضراً من المؤتمرين، ودون مناقشة وإحصاء جديين للمصوتين، بنعم أم لا، أو للمقاطعين، وعلى هذا المنوال تم تمرير الانتخابات. وقد أعطيت توجيهات لمندوبي المؤتمر ورؤساء فروع المحافظات بإعادة انتخاب المجلس القديم، دون تغيير أو تجديد!، والشيء نفسه بما يتعلق بانتخابات لجنة الرقابة والتفتيش، باستثناء تعويض مكان شاغر لعضو لجنة بسبب الوفاة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: من سمح بكل هذه التجاوزات، وسمح باعتبارها قرارات مؤتمر نافذة؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ كما نطرح تساؤلاً آخر: إذا ما كانت النقابة حريصة على أموال النقابة والمهندسين، لماذا هذه المصاريف الباهظة في فندق الشام، واستضافة لمدة يومين متتاليين؟!

مطالب عمالية: في شركة تشرين والوليد لتوليد الكهرباء

في الاجتماع الذي عقد بين مكتب نقابة عمال الكهرباء، واللجان النقابية في الشركتين، تم طرح العديد من المطالب العمالية ندرج أهمها:

- ضرورة إقامة دورات تدريبية فنية للعمال، واختيار العناصر الكفء لإتباع هذه الدورات.
- إعادة النظر في عدم صرف بدل الإجازات السنوية للعاملين أو تحديد نسبة منهم.
- رفع نسب التعويض الإضافي التكميلي.
- تعديل نظام الألبسة، ومنح العاملين الإداريين والماليين اللباس العمالي، أسوةً بعمال الإدارة.
- تعديل أجور السكن العمالي، وجعله مبلغاً مقطوعاً عوضاً عن نسبه من الراتب.
- السعي لمنح تعويض الطبيعة الصحراوية للعاملين والذي نطالب به منذ سنوات.

رئيس المكتب أفاد بنهاية اللقاء، بأنه يؤيد منح تعويض مالي بدل الإجازات السنوية، ولكن عدم الموافقة مصدره مجلس الوزراء.

■ موقع اتحاد عمال دمشق

عمالة الأطفال..

من تقرير منظمة العمل الدولية

ضمن دراسة لمنظمة العمل الدولية بتاريخ 10/ 6 / 2015 تحت عنوان «التقرير العالمي لعمالة الأطفال 2015» تم إعداده من قبل المنظمة، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، الذي يصادف 12 حزيران من كل عام.

تحدثت الدراسة عن أن نحو 20–30 % من الأطفال في الدول ذات الدخل المنخفض «وهذا يعني بلدان الجنوب الفقير» يكملون انتقالهم من المدرسة إلى العمل قبل سن 15 عاماً، وأن نسبة أكبر من ذلك يتركون الدراسة قبل ذلك السن، مستندة إلى عدة تقارير مرفوعة من قبل المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ومنظمة رعاية الطفولة اليونيسف !

أشار التقرير أن أحدث التقديرات لمنظمة العمل الدولية، تقول: أن عدد الأطفال العاملين في العالم يبلغ 165 مليون طفل، وأن 120 مليوناً منهم تتراوح أعمارهم بين 5–14 عاماً، والنسبة الأكبر منهم في الدول الفقيرة، وخاصة التي تشهد حروباً في الفترة الأخيرة.

أطفال سورية العاملين أرقام غير واضحة!

وإلى الآن لم تقدم أية إحصائية دقيقة عن عمالة الأطفال في سورية، لا من قبل الحكومة السورية، ولا من قبل منظمة العمل الدولية أو غيرها، ومعظم التقارير التي صدرت تعتبر تقارير عرجاء أو ناقصة. إلا أن أبلغ ما يشير على حجم عمالة الاطفال، هو نسب تسرب الأطفال من المدارس، حيث تجاوزت النسبة في سورية 45%.

فبحسب إحصائية رسمية مقدمة عام 2007، رصدت 503 حالات فقط لتشغيل الأطفال، وهو عدد منخفض لا يعبر عن واقع الظاهرة، ويدل على ضعف في جهاز تفتيش وضبط حالات تشغيل الأطفال، حسب تصريح لنائب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في ذلك الوقت، حيث أن ظاهرة عمالة الأطفال في سورية كانت منتشرة، وأرقامها الفعلية أكثر من ذلك بكثير، وزادت الأزمة من تضاعف واستفحال هذه الظاهرة.

ومن المؤكد أن تكون حصة سورية والسوريين في الداخل، وبلدان النزوح، هي كبيرة وتبلغ مستويات مخيفة، من حيث أعداد عمالة الأطفال، فالصورة العامة لواقع البلاد المأساوي تخبر بما غاب من الإحصائيات جراء الحرب الدائرة في البلاد منذ خمس سنوات، فقد فقدت الكثير من العوائل السورية مصادر رزقها أو معيلها، الأمر الذي اضطر أطفال هذه العوائل للنزول والبحث عن أي عمل يعيلون به أسرهم، أمام واقع اقتصادي متردي دفعهم للقبول بأي مصدر رزق متاح.

ويعمل الأطفال السوريين داخل البلد وفي دول الجوار، بأجور زهيدة وساعات عمل طويلة تفوق 14 ساعة عمل، وأحياناً في أعمال خطرة، لا تناسب أعمارهم كما يتعرضون للإهانة والإيذاء الجسدي أو الاعتداء.

ويعملون في الورش الصغيرة، وفي الأسواق والمحال التجارية، وببيع الخبز على الأرصفة، وعلب السجائر وبيع المناديل الورقية، وقد يستغلهم البعض رغم القوانين التي تحظر هذا التشغيل دون سن الخامسة عشرة وتعاقب رب العمل بالسجن.

وفي المناطق الساخنة تأخذ العمالة أشكالاً أخطر حيث اضطر الكثير من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14–18 عاماً للانخراط في الأعمال المسلحة، ويتم تجنيدهم وتدريبهم للقيام فيها وتنفيذ تفجيرات ليبلغ التهديد مستوى أكبر، وكل ذلك من خلال استغلال الواقع الاقتصادي لذوي الأطفال.

عمالة الأطفال النازحين

وفي لبنان وبحسب احصائيات غير رسمية فإن 60 في المئة من الأطفال السوريين النازحين في لبنان، ويقدر عددهم 50 ألف طفل على الأقل منخرطون في سوق العمل، ويعملون في حقول شتى لضمان بقائهم على قيد الحياة، فضلاً عن تعرضهم لمختلف أنواع الاستغلال .

وكان وزير العمل السوري خلف العبدالله قد طالب بمخاطبة وزارة العمل اللبنانية، في تصريح له بتاريخ 21 كانون الأول 2014 بمنع عمالة الأطفال السوريين في لبنان.

كما كشفت وزارة العمل الأردنية أن نسبة عمالة الأطفال السوريين في الأردن تفوق ما نسبته 50%.

وفي تركيا ذات الأرقام العالية في عمالة الأطفال أصلاً، دخل فيها قانون عمل الأطفال حيز التنفيذ منذ نيسان 2015 بسبب ارتفاع عدد اللاجئين السوريين دون وجود أرقام أو إحصائيات تسلط الضوء على الموضوع.

«مؤتمر العمال السوريين»

في سنوات «1937– 1938– 1939» ومع ازدياد الهجوم الرجعي الاستعماري على الحكومة الوطنية، أخذت الطبقة العاملة تخفف من هجومها على البرجوازية الوطنية، بل أعدت للقاء البرجوازية الوطنية والحركة العمالية في جبهة واحدة ضد التيار الرجعي، دون أن تنسى المطالب العمالية الضرورية، وفي أيلول 1939 بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وضعت سورية تحت الإدارة العسكرية والأحكام العرفية، وقام الاتحاد العام بتجميد نشاطه وتفويض رئيسه بالقيام بما يراه مناسباً، وبعد ذلك جرى تغيير في قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية ووضع نشاط الاتحاد تحت مراقبة الحكومة عملياً. وفي نهاية 1944 شكل الحزب الشيوعي مع قوى أخرى اتحاداً نقابياً جديداً يضم 17ألف عامل تحت اسم «مؤتمر العمال السوريين» برئاسة الرفيق إبراهيم بكري، وصار «مؤتمر العمال السوريين» يصدر نشرته «نقابات العمال» وفي الأول من أيلول عام 1945 قرر «مؤتمر العمال السوريين» إرسال وفد إلى مؤتمر النقابات العالمي، غير أن الحكومة السورية الرجعية منعت الوفد من السفر إلى المؤتمر، مما اضطر ممثلي النقابات السورية إلى التوجه إلى المؤتمر في عداد وفد لبنان النقابي، وقد أيّد الوفد السوري اللبناني اقتراحاً حول تكوين اتحاد نقابات عمال عالمي وانتسب إليه، ومع نيل الاستقلال في 17 نيسان1946 انتهت المرحلة الأولى من الثورة الوطنية الديمقراطية في سورية وفي آذار 1946كانت قد تشكلت حكومة سورية جديدة من كبار ممثلي البرجوازيين، وأعلنت في نيسان 1946 عن حل النقابات وكذلك منع الإضرابات بما في ذلك تلك الموجهة ضد الشركات الأجنبية..

وفي حزيران1946 نكلت الحكومة بعمال شركة «الريجي» المضربين، الذين طالبوا بزيادة الأجور، وقامت بالضغط على المضربين من عمال سكك الحديد، الذين تقدموا بعدد من الطلبات لمالكي هذه الشركات، ولكن في حزيران 1946 صدر قانون العمل السوري تحت رقم /279/ وذلك تحت ضغط الحركة العمالية، ولما قدمته من ضحايا في النضال الوطني ضد الاحتلال الفرنسي ونضالهم من أجل مطالبهم الاقتصادية لتحسين أحوالهم المعيشية، ونتيجة لدعم الحزب الشيوعي لنضالات الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وتوعيتها وتنظيمها لأنها صاحبة المستقبل، ونتيجة لاتساع شعاع الأفكار الاشتراكية التي شقت طريقها إلى صفوف العمال.

هكذا نجد أن نضالات الحركة العمالية في سورية ولبنان منذ نشوئها ارتبطت بشكل عضوي مع نضالات الحزب الشيوعي في سورية ولبنان.

■ النقابي عبد الله خليل
الطليعة العدد /17/ عام 1995

«PAME» تحتج على الإجراءات «الإسرائيلية»

أعربت الأمانة التنفيذية للـ «PAME» عن احتجاجها الشديد جراء الإجراءات الغير الشرعية والاستبدادية للشرطة «الإسرائيلية» ضد زميلتنا وأحد كوادر «WFTU» الكسندرا بيبري، التي جرى اعتقالها في مطار تل أبيب وتم ترحيلها لاحقاً.

نحن نستنكر هذا الفعل غير المقبول من قبل حكومة «دولة اسرائيل» ضد الاتحاد العالمي لنقابات العمال، ونعزز تضامننا مع نضال الشعب الفلسطيني، في سبيل دولة مستقلة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي تتلقى دعماً من الحكومات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والحكومة الائتلافية في اليونان «سيريزا–أنيل».

■ اتحاد النقابات العالمي
الأمانة التنفيذية

«الأولويات» المجزوءة: ملف «خلافي» تحت الطلب!

تعمل القوى المتشددة الموالية والمعارضة، كلّ من موقعها، على اقتباس أولوياتها الخاصة من منظومة الحل السياسي الشامل، في إطار محاولاتها المتكررة للحفاظ على مواقعها، لتخلق بذلك مادة خلافية جديدة تعمق الانقسام وتعطل الحل

■ هشام الاحمد

مع بلوغ الأزمة السورية حدوداً قصوى من حيث تفاقم الأزمة الكارثية التي يعانيها الشعب السوري بسبب استمرار الصراع العسكري المدمر، ومن حيث استنزاف مقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والعسكرية، ومع نضوج الظروف الدولية والإقليمية لإطلاق الحل السياسي للأزمة السورية، وإنطلاق الحراك الممهد لتلك العملية في العديد من عواصم الدول الكبرى والإقليمية، تبدي جميع الأطراف المتصلة بالأزمة السورية موافقتها على الحل السياسي. وتشمل تلك الموافقة القوى المتشددة في طرفي الصراع، الموالي والمعارض، التي لم تعد تجد بداً من الإقرار اللفظي بهذه الضرورة بسبب عقم خطابها الداعي للحلول العسكرية، إلا أنها وفي الوقت ذاته تشتغل على الارض لإحياء كل ما من شأنه أن يعرقل الوصول إلى الحل السياسي. وأكثر ما تعتمد عليه تلك القوى من أجل تعطيل ذلك الحل هو إحياء كل التناقضات الثانوية والوهمية للتشويش على الضرورات الحقيقية والملحة.

ليس بخفي على أحد، أن لعبة إشعال التناقضات الثانوية بدأت في الأزمة السورية مع إشعال ثنائية «موالي- معارض»، التي لم تعبر يوماً عن حقيقة الفرز الجاري في المجتمع السوري، والتي وصلت اليوم إلى الحضيض بعد خروج معظم السوريين من قطبيها، بعدما وحدهم حال الفقر والجوع والتشرد والموت، نتيجة استمرار الحرب المدمرة التي غذت أوارها تلك الثنائية الثانوية. وظلت القوى المتشددة تعمل على توليد تناقضات جديدة، كالطائفي والمناطقي والقومي والعشائري، بالإضافة إلى الخطاب السياسي المتشدد والداعي إلى الحلول العسكرية المتواصل على طول الخط.

ومن بين أشكال التلاعب التي انتجتها القوى المتشددة الموالية والمعارضة لفتح «ملف خلافي» يخدم الطرفين في إعاقة الوصول إلى الحل السياسي، هو الصراع حول «الأولويات» فيما تتعرض له البلاد من ظروف قاسية. وفي هذا السياق، يقوم الطرفين بتفكيك مفردات الحل السياسي وإعادة ترتيبها بنحو يخدم أطرافاً على أطراف، خارج إطار مصلحة البلاد الكبرى وبدون أي درجة من المسؤولية الوطنية. فيجري مثلاً وضع القضايا الضرورية كـ«مكافحة الإرهاب» و«العملية السياسية» في مقابل بعضها البعض وكأنها متعارضة. بل وتجري أحياناً محاولات إنعاش مقولات «الحسم» و«الإسقاط» من خلال إقحامها ضمن منظومة الحل السياسي، كالقول بأن «الحل السياسي يبدأ بعد رحيل النظام»، أو في المقابل جعل «بقاء النظام» شرطاً للحل السياسي.. والأمثلة كثيرة.

إن حقيقة ما يقوم به المتشددين من خلال ذلك، هو استبدال الكل، الذي هو الحل السياسي، بالجزء، الذي هو أحد مهام الحل السياسي، بما يخدم في نهاية المطاف برنامجي الحلول العسكرية، «الحسم- والإسقاط»، وإخراج مفردات الحل السياسي من منظومته الشاملة، التي تفترض موضوعياً السير بالعمليات الثلاثة «وقف الكارثة الإنسانية،

من خلال إيجاد حلّ سياسي يحقق التغيير الوطني الديمقراطي، ومكافحة الارهاب» بالتوازي، وأن تقوم كل منها بمكاملة الأخرى. فبالملموس، فإن الحفاظ على وحدة البلاد ووقف الكارثة الإنسانية يتطلب مكافحة جدية للإرهاب، وهذه بدورها تتطلب أولاً: وقف التدخل الخارجي، وثانياً: تأمين الحد الأدنى من الوحدة الوطنية من خلال إطلاق العملية السياسية. وهكذا فإن مهام الحل السياسي لن تتحقق إلا من خلال النظر إليها من زاوية شموليته، وتحقيقه للمصلحة الوطنية الكبرى، وليس تفصيله على مقاس مصلحة هذا الطرف أو ذاك.

إن افتعال التناقضات الثانوية، من كل الأشكال، لن يصب إلا في مصلحة أمريكا، التي تعد العراب الأكبر في إشعال هذا النوع من التناقضات، والتي جاءت إلى منطقتنا في العقدين الأخيرين حاملة مشروع تفتيت المنطقة على كل الأسس الثانوية، السياسي والديني والطائفي والقومي والعرقي. وبالتالي فإن الخوض بالصراع على أسس ثانوية من أي موقع سيصب في السياسات الأمريكية وسعيها المستمر «لإحراق سورية من الداخل».

استمرار الحرب يفتح الباب للحل السياسي الأمريكي

تستمر الحرب والأزمة السورية، وتتصاعد وقائعها في العديد من مواضع القتال، وفي نفس الوقت، تتزايد القوى الساعة إلى حل سياسي.

■ جبران الجابر

إن الوقائع والتصريحات تجعلنا أمام حزمة من الحلول السياسية المتناقضة أو المتباينة، وحتى الآن، قلما يعثر المرء على نقاط تقاطع بين السوريين، والأمر عينه في مواقف وأراء الدول الاقليمية، ودول مجلس الأمن، وتكتفي إدارة أوباما بترداد أنه لا سبيل للأزمة إلا الحل السياسي.

إن ذلك لا يفي أن الولايات المتحدة لا تملك تصورها الخاص لمستقبل سوريا، كما تقبع في أدراج البيت الأبيض الاتجاهات التي تعتمدها الولايات المتحدة للحل السياسي، ولنا فيما جرى في العديد من الدول العربية ما يدلنا على ما تبغية الإدارة الأمريكية وما تخطط له.

في الطائف، وفي عام 1989، توصل اللبنانيون إلى اتفاق كانت الولايات المتحدة، في الكواليس، المهندس الأكبر لذلك الاتفاق، وقد كرس الاتفاق ورسخ دستورياً وقانونياً اقتسام الطوائف لمواقع المسؤولية في الدولة وكذلك في مؤسستها ودوائرها، وجرى اقتسام أخر بين مكونات كل طائفة.

لم يخرج الأمريكيون من العراق إلا بعد أن دقوا الأوتار العميقة التي ترسخ دستورياً اقتسام الطوائف للدولة، وتقوم الآن بتكوين جيوش الطوائف، ووجدت تلك التوجهات ترحيبا علياً أو خفياً من العديد من الدول، وقد وجدت تلك الدول في المعالجات الطائفية قوة دفع لتحقيق استراتيجيتها.

أما اليمن فتعددت قواه المسلحة، وأخذت الطائفية مفاعيلها رغم أنها غريبة عن اليمن وعادة شيوخ القبائل إلى أفضل أيام عزهم، خاصة وأن انفجار الوضع يمكن أن يحول اليمن إلى مقاطعات وكانتونات، وذلك ما يفسر السياسة الأمريكية إزاء تطورات الأزمة، وكان المهم عندها تحقيق تطور شامل لحرب أهلية تفتح الباب أمام حرب إقليمية وتقسم اليمن إلى مناطق نفوذ، وفي كل الأحوال ما يهم الولايات المتحدة قطع الطريق على دولة يمنيه ديمقراطية تحقق مطالب الثورة السلمية اليمنية.

ونفس الأوضاع تريدها الولايات المتحدة لليبيا، وتبذل أنشطة خفيه وعلنيه لا يهدأ الوضع وكي تستمر الحرب حتى تنضج عوامل تفرض اقتسام الدولة بين الفصائل المتحاربة وبذلك تؤمن الولايات المتحدة عوامل عدم قيام دولة ليبية وطنية ديمقراطية.

إن عمليات تفتيت الدول الذي شكل اقتسام الدول بين الطوائف أو القبائل أو المناطق صورته الراهنة، لا يمكن له تأمين الوحدة الوطنية، حيث يحاول المسؤولون الأميركيون تزييف ذلك المفهوم وتفريغه من مضامينه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

من المعروف تاريخيها أن مفهوم الوحدة الوطنية تلازم مع الوطنية والانتماء الوطني والنضال ضد الاستعمار قديمة وحديثة، وكما أنه يتشكل الركيزة لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية التي أصبح وجودها يتنافى مع مصالح الاحتكارات الكبرى ومع العولمة الامبريالية ناهيك عن أنه يتنافى مع الطائفية والقبلية والإرهاب والتطرف، إن أحد أخطر أهداف الولايات المتحدة الالتفاف على ظواهر رفض السياسات الأمريكية والهيمنة وأساليب الاستعمار الجديد وتمزيق الصف الوطني في كل بلد خاصة مع تنامي الحراك الاجتماعي من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

ولا يخفي الساسة الأمريكيون كافة عداءهم للدولة الوطنية الديمقراطية ويرون أنها من بقايا الحقبة السوفياتية، وأن الوضع بعده يتطلب إلغاء السيادة الوطنية الملازمة لمصالح الشعوب السياسية وحقوقها في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية التي تؤمن المرتكزات للسيادة الوطنية عبر الديمقراطية التي لا تستقيم أمورها مع الطائفية والقبلية كما أن الطائفية لا توفر مناخ التنمية الوطنية وسيادة القانون لكنها تسعر الفساد ونؤججه وتعمق الظلم السياسي والاجتماعي وتذهب لإنكار مغلي لحقوق «الأقليات» بما فيها الحقوق القومية المشروعة ذات الطابع الوطني العام والتحرري الذي يتنافى مع الشوفينية والتعصب القومي والذي انتهى في العراق إلى الطائفية ثم العشائرية أثناء حكم صدام حسين للعراق، ومعروف أي عداء تكنه الدول الطائفية للفكر القومي التحرري والذي لعب دوراً هاماً في التحرر من يثر الاستبداد العثماني وفي النضال ضد الاستعمار الكولونيالي والصهيونية.

إن الولايات المتحدة تنتظر أن تستمر الحرب في سورية حتى تتوفر العوامل كافة لتنفيذ حلها السياسي، فهل هناك مواجهة لذلك الحل أفضل من إنهاء الحرب والانعطاف كلياً وفعلياً باتجاه الحوار الذي قد يشهد مراحل متعددة وصولاً لحل يؤمن اعتماد بناء دولة وطنية ديمقراطية، وبات واضحاً أن تعقيدات خلقتها الحرب لا يمكن الشروع في تجاوزها إلا بالحوار الوطني، فما من شيء يولد إلا باعتماد بداية أولية تتطور كي تترسخ بنود الحل السياسي الوطني الذي أضحى أكبر وأعظم مهمة للسوريين تلك المهمة الشاقة التي أضحت المقياس الأعظم للوطنية.

مشاريع التفتيت..
وخيارات الشعوب

تستمر قوى الحرب الإمبريالية وأتباعها الإقليمين والمحليين من صهاينة وحكومات عميلة والفاسدين الكبار المرتبطين بها موضوعياً داخل الدول المستهدفة، في محاولاتها تأخير وعرقلة الحلول السياسية السلمية، ليس للأزمة السورية فحسب بل وكذلك للحرائق المتواصلة من المغرب العربي مروراً باليمن والعراق وصولاً إلى تخوم روسيا وسواحل قزوين والصين عبر «قوس التوتر» ومساحة الجغرافيا التي تقطنها شعوب الشرق العظيم.

■ د. أسامة دليقان

يلاحظ أن قوى الحرب لم توفر وسيلة إلا واتبعتها لتحقيق أهدافها في تفتيت واستباحة البلاد، وأهم وسيلتين متكاملتين تستخدمهما اليوم، هما «الإحراق من الخارج» عبر الغزو المباشر أو تصنيع وتسليح وتمويل غزو القوى الفاشية الجديدة بنسخها النازية الجديدة والداعشية، وسياسة «الإحراق من الداخل» عبر افتعال وتأجيج النزاعات الداخلية بين «مكونات» الشعوب، على أسس قومية ودينية وطائفية وغيرها.

تكتيكان لاستراتيجية واحدة

فيما يخص «الإحراق من الخارج» نظراً لصعوبة التدخل الخارجي المباشر في المرحلة الراهنة نتيجة الدور الروسي الصيني من ناحية، ومن ناحية أخرى يبدو أنّ هزائم «داعش»، باتت القاعدة، وليست الاستثناء، في كل المواقع التي توفرت فيها شروط مقاومتها بشكل حقيقي وجدي، مقاومةً عمادها قوى شعبية ووطنية. ومع «انحسار الاستثمار السياسي بالأذرع الفاشية» بسبب التراجع الأمريكي لدرجة انهيار المشروع الإخواني – من مصر إلى تركيا – كجناح سياسي لتلك الأذرع الفاشية الجديدة، يبدو أنّ مركز ثقل جهود المشروع الإمبريالي الأمريكي – الصهيوني تجري اليوم عملية نقله وإزاحته نحو تكتيك «الإحراق من الداخل»، وهو ليس جديداً، بل اجترار لسياسة «فرّق تسدْ» القديمة، التي عرفتها شعوبنا وأوطاننا منذ اتفاقية «سايكس بيكو» السرية البريطانية الفرنسية بموافقة روسيا القيصرية، للتقسيم الإمبريالي لمنطقتنا بين القوى الرأسمالية الأوروبية المنتصرة بالحرب العالمية الأولى، على حساب الإمبراطورية العثمانية الإقطاعية.

ورغم نجاح الاستعمار البريطاني والفرنسي بتنفيذ تقسيم «سايكس بيكو» إلا أنّ المشروع اختلف وعدّل في التطبيق عن مخطط الاتفاقية الأصلي، فعلى سبيل المثال لم يكن مخططاً فصل سورية الحالية عن باقي بلاد الشام فحسب، بل وتفتيتها أيضاً إلى أربع دول على الأقل! وكان فشل الاستعمار في الإمعان بالتقسيم آنذاك يعود جزئياً لأسباب داخلية تتعلق بنهوض الشعب السوري ونضاله التحرري الوطني ورفضه لفتن ودسائس الاستعمار الفرنسي، من جهة. ويعود جزئياً لسبب خارجي هام يتعلق بظرف صعود حركات التحرر في المستعمرات، تكامل مع زخم خاص وقيادي من صعود الحركة الثورية العالمية، بقيادة الشيوعين البلاشفة. ومن المعروف أن ثورة أوكتوبر الاشتراكية، والاتحاد السوفييتي المتشكل حديثاً فضحوا سريعاً وبشكل مبكر اتفاقية «سايكس بيكو»، فالاتفاقية التي وقّعت سراً في 16 أيار 1916، وكانت الحكومة الروسية القيصرية طرفاً فيها، سرعان ما فضحت الحكومة السوفييتية أمرها – بعد إصدار لينين مرسوم السلام وحق كافة الشعوب في تقرير المصير – مع جملة معاهدات سرية أخرى كانت قد وقعتها روسيا القيصرية والحكومة المؤقتة مع الدول الرأسمالية الأخرى. فنشرت سبع مجموعات تتضمن نصوص تلك المعاهدات، وأذيع على الملأ أكثر من مئة وثيقة دبلوماسية سرية للحكومات الإمبريالية. وكان من بينها وثيقة «سايكس – بيكو» التي نشرت مع غيرها في كانون الأول 1917 في بيروت.

الأحداث المتلاحقة في الفترة الأخيرة، والمتنقلة بين شمال سورية وشرقها وجنوبها، بألوان مختلفة من التحريض القومي تارةً والطائفي تارة أخرى، تدل على عودة الإمبريالية إلى سياستها القديمة في التفريق على مستوى أعلى، يحاول تفتيت المفتت وتقسيم المقسم «سايكس – بيكو 2».

ما هو الحلّ وكيف نتفادى التقسيم؟

«إن الحل الوحيد أمام شعوب الشرق العظيم، القاطنة في المنطقة من قزوين إلى المتوسط جغرافياً، والمتآخية على مر التاريخ، والتي تجمعها مصالح اقتصادية عميقة لكونها تشكل فضاءً اقتصادياً متكاملاً.. هو تعميق أواصر التحالف والتآخي والنضال المشترك على مختلف المستويات لإفشال المخططات الإمبريالية القديمة والجديدة.. وصولاً إذا لزم الأمر وسمحت الظروف بتشكيل اتحاد إقليمي يتجاوز حدود الدول القائمة ليوحدها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.. وهذا ما سيضع الأساس للحفاظ على الحقوق المشروعة لجميع الشعوب القاطنة في هذه المساحة الجغرافية الواسعة في وجه نهب وجشع الاحتكارات الرأسمالية العالمية وفي وجه المخططات الإمبريالية الأمريكية– الصهيونية التفتيتية.»

هكذا رأت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين «حزب الإرادة الشعبية حالياً» حل المسألة في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع للجنة في دمشق 2010/11/26، انطلاقاً من تحليلها للوضع السياسي الإقليمي والدولي آنذاك، ولم تكن أحداث «الربيع العربي» قد بدأت بعد، ولاحظت الوثيقة المذكورة أن «حدود سايكس– بيكو الإمبريالية.. يخطط لها الآن كي تكون فضاءً لتفجيرات مختلفة عبر الأخطاء التاريخية المقصودة فيها حينما رسمت خرائطها.»

وبعد بدء الأزمة السورية واتضاح المساعي الجديدة لاستثمار الإمبريالية في هذا الكمون الانفجاري الكامن في فوالق سايكس – بيكو طوّر حزب الإرادة الشعبية رؤيته لحل الأزمة وأدوات هذا الحل لتفادي مخاطر التقسيم في الموضوعات البرنامجية التي طرحها للنقاش العام – أيلول 2013:

«الأزمة الأخيرة وضعت الهوية الوطنية السورية على مفترق طرق إجباري، فإما العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية، أو تعميق الانتماء الوطني وتفعيله على حساب جميع الانتماءات الثانوية، الأمر الذي يتطلب موقفا اقتصادياً – اجتماعياً وديمقراطيا متحيزاً بشكل كامل للطبقات المفقرة والمضطهدة، موقفاً يحول الدولة السورية من دولة راعية لمصالح «رجال الأعمال» كما كان حالها في العقد الأول من هذا القرن، إلى دولة للمنتجين الحقيقيين.

ويتبوأ الجيش العربي السوري موقعاً هاما ضمن هذه المعادلة بصفته ضامناً للوحدة الوطنية، الأمر الذي يتطلب حمايته ورص صفوفه بشكل مستمر ومنع أي جهه كانت من تفتيته وإضعافه. كما أن التراجع العام للعدو الإمبريالي سينعكس تغيرات جيوسياسية كبرى في منطقة الشرق العظيم تفتح الباب واسعاً أمام إعادة النظر بسايكس بيكو على أساس اتحاد شعوب الشرق العظيم وحل القضايا المحقة العالقة كالقضية الكردية ضمن هذا المنطق..»

الكلام يدور حول حلّ على مستوى المستقبل المتوسط ربما، ومن الطبيعي أنّ الوصول إليه يمر عبر خطوات ملموسة على المستوى القريب أولاً، كمرحلة انتقالية. في الأزمة السورية لا يمكن إلا أن تكون هذه الخطوات جزءاً من إطلاق حل سياسي شامل للأزمة السورية وأزمات المنطقة، على أساس المبادرات السلمية وإنهاء الاقتتال العسكري الداخلي بين أبناء الشعب الواحد، للتفرغ إلى عملية مكافحة ما يتبقى من الأذرع الفاشية الإرهابية، وللتفرغ إلى عملية إعادة الإعمار والحياة للسوريين ومستقبلهم، وما تتطلبه من تغييرات ضرورية لبناء نظام يتناسب مع حاجات شعبنا وتاريخه العظيم على كل المستويات السياسية والاقتصادية–الاجتماعية والديمقراطية.

وعلى نطاق أوسع يبدو أن المشروع الإمبريالي التفتيتي لدول منطقة الشرق العظيم يحمل اليوم أهمية مصيرية إنسانية عامة، لأن نتيجة نجاحه أو فشله يترتب عليها خياري البقاء أو الفناء لأحد قطبين متناقضين تناقضاً أساسياً عميقاً بقاء أحدهما يعني فناء الآخر، هما قطب الشعوب من جهة، وقطب الإمبريالية من جهة ثانية. والمشكلة أن بقاء الإمبريالية لن يكون «بقاءً» لأنه سيعني ضمناً استمرار الحروب واندثار الحضارة البشرية!

من الذاكرة الثورية لشعوب الشرق العظيم

تحت اسم «المؤتمر الأول لشعوب الشرق» انعقد في باكو «عاصمة أذربيجان» بين 1 — 7 أيلول عام 1920 مؤتمرٌ تاريخي حضره 1891 مندوباً يمثلون 37 جنسية «من القوقاز، وآسيا الوسطى، وأفغانستان، والصين، ومصر، والهند، وإيران، واليابان، وكوريا، وسورية، وتركية وبلدان أخرى»، ونحو ثلثي هؤلاء «1273مندوباً» شيوعيون. وحول قضيتي القوميات والمستعمرات، عبر المؤتمر عن تضامنه مع القرارات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية. وناقش المؤتمر القضايا التالية:
«1» الوضع العالمي ومهام شعوب الشرق العاملة.
«2» المسألة القومية والمستعمرات
«3» المسألة الزراعية
«4» السوفييتات في الشرق
«5» قضايا تنظيمية وغيرها..
ولتطبيق القرارات أنشأ المؤتمر «مجلس شعوب الشرق للدعاية والتنفيذ» كجسم دائم تحت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية.

القوى الإقليمية
على إيقاع التوازن الدولي الجديد

من المضحك اليوم سماع مقولة كمحاولة سعودية لرشوة روسيا لتغيير موقفها من الأزمة السورية، كما أنه من المضحك أكثر ما يتناوله البعض حول رفض سعودي لتغيير موقفها من الأزمة السورية بعد اللقاء مع الروس، فكلا المقولتين تنمان عن جهل في قراءة انعكاس الميزان الدولي الجديد على الدول الإقليمية.

■ مراد جادالله

فمن المعروف أنه وفي لحظة ما من التوازن الدولي الصفري «لاغالب ولا مغلوب» بين القطب الصاعد المكثف بدول البريكس وتحالفاته والداعي للحلول السياسية، والقطب المتراجع أي الغرب بزعامة الولايات المتحدة والعاملة على مزيد من الاشتعال والإحراق، كان لبعض الدول الإقليمية صولة ما في الإقليم توهم بها كثر أنها قادرة على إعاقة أي حل سياسي، وتحديداً الحل السياسي في سورية، وبالتالي ضرب أولى تمظهرات الميزان الدولي الجديد وعدم الاعتراف فيه، لا بل توهم البعض إمكانية قدرة هذه الدول على المبادرة بمغامرات عسكرية لوحدها، فسرعان ما تبين قصر كل تلك الرؤى.

لا يسعنا هنا إلا إلى لحظ التنبه السعودي المتأخر واندفاعه إلى الحضن الروسي حيث يتكثف دور القوى الصاعدة ويتبلور الميزان الدولي الجديد

بين إيران والسعودية

على ذلك حاجج كثر بعدم نضوج ظروف الحل السياسي طالما أن أطرافاً كالسعودية وتركياً وإيران لا تزال خارج إطار هذا التوافق.

من هنا أخذت حتى الدول الإقليمية وقتاً مستقطعاً برزت فيه كعناصر فاعلة تقرر أو ترفض أو تحدد مسار حل ما في أزمة تم تدويلها كالأزمة السورية، ضاربة بعرض الحائط ما يعنيه التوازن الدولي الجديد، والذي لا يمكن أن تكون في أية دولية إقليمية مؤثرة على ملف ما من ملفات الصراع الدولي دون استنادها على ذلك الميزان وتغيراته.

ولتدقيق انعكاسات التقدم المؤقت أو الاستراتيجي للدول الإقليمية ينبغي تمييز تلك الدول التي تربطها علاقة بالقوى الصاعدة كإيران على سبيل المثال، عن تلك الدول التي تستند إلى الحلف الغربي المتراجع كالسعودية وتركيا. بناءً عليه كان لإيران حظٌ أكبر في التأثير بالملفات الإقليمية وحتى الداخلية لبعض الدول، فكان الدور الإيراني في اليمن أكثر تأثيراً رغم أنه لم يعتمد أسلوب التدخل المباشر كما فعلت السعودية، والتي ما فتئت تستند في تحالفاتها إلى الميزان الدولي السابق التي كانت الولايات المتحدة تلعب فيه دور المهيمن.

الوضع الجديد

من الواضح أن ترتيبات جديدة في الإقليم متوافقة مع الميزان الدولي الجديد تتم الآن، وهي بالتأكيد ليست وليدة اللحظة، إلا أن الفاصل الزمني بين التغيرات الدولية الكبرى وتجلياتها على الأرض هو من طبيعة الأمور. وبشكل واضح إن أي دولة إقليمية ستتلكأ عن تأمين حد ما من العلاقة مع القوى الدولية الصاعدة ستكون في آخر الركب، أي أنها ستكون عرضة انفجار التناقضات المرتبطة بالميزان الدولي السابق.

كان لبعض الدول الإقليمية صولة ما في الإقليم توهم بها كثر أنها قادرة على إعاقة أي حل سياسي وسرعان ما تبين قصر كل تلك الرؤى

بناء عليه نجد أن التحول المصري تجاه استعادة علاقة جدية مع الروس كان مسعىً هاماً لوضع مصر على الطريق الصحيح في الخارطة الدولية الجديدة، كما كان وضع وإيران ودورها المتصاعد في الإقليم، ودفع حل ملفها النووي بطريقة مشرّفة هو باكورة انعكاسات تغيرات الميزان الدولي.

لحاق سعودي-تركي بالركب!

بالنسبة لباقي القوى الإقليمية والتي ظلت عبثاً تحاول استغلال لحظة الكباش بين المعسكرين الدوليين لترغي وتزبد ظناً منها أنها قادرة على ملئ الفراغ أو على لعب دور ما، وإن كان مؤقتاً فإنها باءت بفشل واضح. النموذج السعودي كان فاقعاً بهذا الصدد، حيث جاءت زيادة مستوى التدخل السعودي في سورية والعراق، ولاحقاً في اليمن ثمرة وهم اللحظة، فالتورط في سورية والعراق جعل السعودية أكثر تسرباً بالقوى الفاشية، وفي الوقت الذي يتحضر فيه الجميع للحل السياسي كان الأداء السعودي نشازاً.

يضاف إلى كل ذلك ما جره التدخل السعودي العسكري المباشر في اليمن عليها من مخاطر استراتيجية قد تكون أقلها خسارة عسكرية أمام القوات اليمنية، وقد تصل إلى خسائر اقتصادية كبرى، ناهيك عن توترات أمنية داخلية بدأت بإعلان تنظيم داعش لتفجيرات في السعودية، وقد لا تنتهي إلا بعد أخذ السعودية إلى المجهول، كما أن تراجع الدور القطري السريع هو خير مثال على تحولات أوزان تلك الدول.

طبعاً لا يسعنا هنا إلا أن نلفت الانتباه إلى أن التنبه السعودي المتأخر إلى هذا الوضع دفعه وبشكل متسارع إلى فتح العلاقة مع الروسي. هناك، حيث يتكثف دور القوى الصاعدة ويتبلور دور القوى التي ترحب بالميزان الدولي الجديد، طبعاً كان قد سبق هذا التحرك بحث سعودي دؤوب عن أي مخرج من المستنقع اليمني ناهيك عن إقرار واستعداد للحل السياسي في سورية.

تركيا هي الأخرى تتحضر لمثل هذا الإنتقال، وقد يسهم في ذلك الدور الروسي والإيراني اللذين يدركان تماماً أهمية هذا البلد في الإقليم ودولياً حتى، لذلك تركا شعرة معاوية، فكانت النافذة الاقتصادية هي الشعرة المتينة. طبعاً ليس صعباً أن نتوقع تحولات تركية بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أفضت إلى ضرب مشروع أدروغان في الهيمنة على الداخل التركي، ما يعني نضج الظرف الداخلي التركي للتحول عن السياسات السابقة وإن ببطؤ وتلكؤ إلا أنها ستكون أيضاً خاضعة للميزان الدولي الجديد. من المهم في هذا السياق لحظ موقع الكيان الصهيوني الثابت في تموضعاته فهو ليس إلا قاعدة متقدمة للإمبريالية وبالتالي لا يمكن أن يستقل بحكم نبيانه العضوي المترابط بالقطب المتراجع.

مما لا شك فيه أن الوضع الدولي الناضج تدريجياً للحلول السياسية وبشكل واضح في الأزمة السورية يعكس التغيرات في الميزان الدولي الجديد وما يجري الآن في الإقليم هو إنضاج بقية الشروط على صعيد الدول الإقليمية التي توهمت دوراً أكبر من طاقاتها في لحظات ما.

جامعة تشرين..

تعسف «أكاديمي» في «المعمارية»

قام طلاب كلية الهندسة المعمارية في جامعة تشرين مؤخراً باعتصام داخل الكلية، وذلك تعبيراً عن احتجاجهم الشديد على علامات المشاريع في مادة «التصميم المعماري» «وهي مادة لا سلّم تصحيح واضح لها، ولا رقابة على التصحيح فيها، إضافةً إلى أنها مادة أساسية موجودة في السنوات الدراسية الخمس للكلية. وهي مادة مرسّبة حتى ولو كانت لوحدها! فهي تعتبر كثمانية مواد في معدل كل سنة».

■ مراسل قاسيون

أكثر من نصف طلاب السنة الرابعة تعرضوا للظلم من قبل دكاترة الكلية دون سبب واضح أو منطقي أو أكاديمي.. حيث قام الدكاترة منذ بداية العام الدراسي، بفرض متطلبات وضغوط على الطلاب، إلى حين صدور نتائج المشروع الأول، والذي رسب فيه حوالي نصف الدفعة. ومن خلال التقصّي والاستيضاح، أفاد بعض الطلاب، بأن الدكاترة قد غيروا ما قالوه لهم ولم يلتزموا بالتصحيح وبالاعتبارات التي ألزموهم بها. وقد تكرر هذا في المشروع الثاني أيضاً، حيث رسب طلاب ملتزمون بالحضور وبالتعليمات، في حين نجح طلاب لا يستحقون النجاح كونهم مخالفين لمعطيات المشروع..!

وتابع الطلاب: حاولنا تعويض نتائجنا في المشروع الثاني، لكنهم تأخروا في إصدار نتائجه متعمدين، وصُدمنا حين رؤية النتائج الكارثية السابقة نفسها.

وعلى إثر ذلك قمنا باعتصام لأننا مظلومون ونريد حقوقنا، ثم إن رسوب سنة ليس كلمة سهلة.. فهذه السنين التي تضيع من عمرنا لا أحد يعوضها لنا!

تم رفع كتاب عن طريق اتحاد الطلبة والهيئة الإدارية في الكلية لرئاسة الجامعة، وفيما بعد لمجلس التعليم العالي، لكن حتى الآن للأسف لا نتائج تذكر! والجميع يعد ولا يفي..

كما تم عقد مجلس لدكاترة الكلية للبحث في الموضوع، وقد استبشر الطلاب خيراً، لأن بعض الدكاترة ومشرفي الأقسام وعدوهم بحل المشكلة وأخذ حقوقهم، وأيضاً لم تصدر عن الاجتماع أية نتائج تخدم الطلاب وتم «ضبضبة الموضوع».

أكثر من نصف الدفعة سترسب في حال استمرار هذا «الفساد التعليمي». وفي حال عدم استجابة المعنيين للطلب المحق الذي قدمه الطلاب، وهو إعادة تصحيح المشاريع من جديد. فإن الطلاب سوف يصعّدون من احتجاجهم إلى أن يحصلوا على حقوقهم.

وللتنويه فإن طلاب عمارة تشرين هم أصحاب أدنى نتائج بالمقارنة مع طلاب الجامعات السورية الأخرى. وهذا يطرح تساؤلاً كبيراً برسم المعنيين في وزارة التعليم العالي..!

إلى متى سيبقى دكتور الجامعة «ديكتاتوراً» لا أحد يستطيع محاسبته أو مراقبته. والطالب من يأكل العصيّ ويعدّها، ويحصد نتائج فساد إداري وتعليمي متفشّي في جامعاتنا؟

طلاب اليوم، مهندسو المستقبل.. دفعات إعادة إعمار سورية.. ألا يستحقون اهتماماً أكثر لمصلحة إعمار البلد ورسم مصير سورية بيد جيل شاب سوري، بعد أن دمرت البنى التحتية للعمارة فيها وتشوهت حضارات هذا البلد العظيم؟!

فطريات في الدقيق المستورد.. وضرورة حرق النخالة!

■ مراسل حمص

تغيرت نوعية رغيف الخبز في سورية منذ الشهر الثالث من العام الحالي 2015، وكان هذا بقرار حكومي، وألقيت التهم في حينها على نوعية الخميرة المستوردة، وأعلنت وزارة التجارة الداخلية أنها مسألة وقت، ويتغير نوع الخميرة، وتتكيف الأفران مع الطحين الأسمر، الذي لا يحوي أية مشاكل، بحسب التصريحات في حينها إلا أنه يحوي نخالة أكثر، واعتبرت الوزارة أن هذا الأمر يفيد صحة المواطنين!.

الخبز لم يتحول إلى أسمر فقط، بل أصبح غير قابل للتخزين، في بعض الحالات له رائحة سيئة، وفي حالات أخرى، ظهرت حشرات في الدقيق، كما في جرمانا في دمشق..

استيراد دقيق «بالفطريات»!

أفادت مصادر مطلعة لقاسيون، بأن الدقيق المستورد يحوي أمراضاً وفطوراً بعلم الوزارة وموافقتها. حيث يتبين أن دقيقاً مستورداً عن طريق مؤسسة الحبوب، عبر وسطاء تجاريين من روسيا، يحوي نوعاً من الفطريات الضارة «فطر الشعيلة»، حيث يبرر قبولها بظروف الحصار والحاجة الماسة للمادة، وقبلت وزارة التجارة الداخلية المادة المستوردة، باحتوائها على هذه الفطريات بنسبة 5 بالألف.

وهنا ينبغي التساؤل من المسؤول عن وصول هذا النوع من الدقيق إلى البلاد، وقبوله بعيوبه؟ وإلى متى ستلجأ الجهات الحكومية إلى التهرب من مهام استيرادها بذاتها، وتحديداً أن الجهة المصدرة هي روسيا، والاعتماد على سماسرة لتأمين لقمة عيش السوريين؟!

خسارة النخالة .. وخطر تخزينها!

الأسوأ والذي يعبر عن حجم الضرر في المادة المستوردة، هو اقتراح المطاحن أن تشترط الوزارة عدم الاستفادة من نواتج عملية الطحن، أي النخالة، بل إحراقها نظراً لخطورة الآفات التي يمكن أن تنتج عنها، والتي تسببها للإنسان والحيوان، إذا ما استخدمت كعلف!.

محافظة حمص وهي الجهة التنفيذية التي يتوجب عليها القيام بعمليات إحراق النخالة، لم توافق او تباشر بعمليات حرق النخالة الناتجة الضارة، دون أن توضح أسباب تخزينها حتى الآن، ما يفتح مخاطر استخدامها في ظل غياب الرقابة، وانتقال الآفات الفطرية.

مضاعفة المستلزمات..لينجح الرغيف!

يضاف إلى ذلك أن «الدقيق الأسمر» مشروط لينتج رغيفاً مقبولاً بمجموعة من الضرورات والتعليمات الإنتاجية، التي وضعتها المطاحن بعد التجربة، والمتمثلة بالحاجة إلى كمية مضاعفة من الماء، والملح، والخميرة، بالإضافة إلى مضاعفة مدة التخمير، ومدة التعرض للحرارة، وهذه العملية تؤدي إلى زيادة الكلف بشكل كبير، على المخابز، وهي عمليات لا تتم، ولا تراقب بشكل جيد من قبل التموين.

الحكومة أرادت أن توفر في كميات الطحين، فشوهت رغيف الخبز المتبقي للسوريين، واستوردت عبر الوسطاء دقيقاً بنسبة فطريات ضارة، وقبلت على أن تشترط إحراق النخالة وعدم إمكانية الاستفادة منها، وأصبحت عملية الخبز تتطلب ضعف المستلزمات والتكلفة لتنتج خبزاً مقبولاً.

وكانت النتيجة خسارة السوريين لرغيفهم الأبيض المعهود، وخسارة المال العام بمبالغ هدر إضافية، والرابح الوحيد، هو من يريد السمسرة بقوت الشعب.

رمضان حلب

خطط ودم.. وشائعات.. وقلق

بحلول شهر رمضان المبارك تدخل الأزمة في حلب عامها الرابع، ويستذكر الحلبيون مآسيهم التي مرت خلالها، فبحلول 2012 اجتاحت الفصائل المسلحة آنذاك المدينة، ليعيشوا رعباً لم يألفوه قبلاً، وفي 2013 وقفوا عاجزين بين ناري الحصار وغلاء الأسعار، الذي أفرغ جيوبهم، واضطرهم على تحمل ذل المعابر والمخاطرة أحياناً حد الموت، لإسكات جوع أطفالهم، أما في 2014 أمسكت الفصائل المتشددة المدينة من عروقها، وحبست عنها الماء ، ليأتي رمضان 2015 دامياً فيحار الحلبيون أيه أزمة ستجلب لهم بحلوله.

فرهانات السيطرة على المستوى المحلي والإقليمي، والإستماتة في خرق المدينة استكمالاً لما جرى في إدلب، وإعلان البدء بتنفيذ خطة سميت بـ «فتح حلب» هدفت للسيطرة على المباني الحكومية، ومرافقها، وإحكام الطوق عليها، إضافة لمحاولة فرض حظر جوي ما يخرجها عن نطاق الدولة السورية، ويهيئ الظروف لإنشاء «حكومة مؤقتة».

حالة الإحباط العامة في حلب، كانت بسبب تراكم أزماتها لعدم وجود حلول واقعية على المستوى الخدمي والاقتصادي، إضافة لممارسات المجموعات الإرهابية التي رفعت منسوب العنف، والتي كانت تحدث أضرار مادية وإنسانية جسيمة، آخرها ما جرى يوم الاثنين 15\6\2015 والتي أدت إلى استشهاد 36 مواطناً بينهم 12 طفلاً وإصابة 138 مواطناً، بحسب إحصائية الطبابة الشرعية ومديرية صحة حلب، ليدفعوا ثمن الضياع بين تجاذبات الفكر المتشدد بمقولتي الحسم الإسقاط.

وهو ما عززه الانتشار الكثيف لشائعات اجتياح المدينة، والدخول عليها، ما سبب حالات هلع ونزوح من منطقة إلى أخرى، حتى اضطرت البعض للنزوح خارج المدينة، أو السفر هرباً بما تبقى من حياة، دون وجود تطمينات حقيقية على الأرض لمواجهة الانهيار الداخلي للمدينة، التي عمل البعض على تنفيذها إعلامياً وببث الشائعات الداخلية..

مطبات

■ عبد الرزاق دياب

صياماً مقبولاً

سيتضرع المؤمنون بالتأكيد إلى الله في أنهم أحياء يرزقون، فنعمة الحياة فوق كل النعم، وسيبتهلون له في أن يحفظ ما بقي لهم من مفرداتها، ولكنهم وهم يرفعون أكف الضراعة في أول أيام رمضان سيتذكرون الرزق، والسعي لتحصيله، وضيق الحال، وقلة الحيلة، والغلاء الفاحش، واليد القصيرة، وساعات الصيام الطويلة، والمجهول الذي في علم الغيب فيطلبون من ربهم اللطف بأقدارهم المكتوبة.

يدق رمضان الأبواب، والسوريين على قناعة مؤكدة كسائر المؤمنين أنه شهر رحمة وبركة، ورزقه وفير، لكن واقع الحال أدركوه في السنوات العجاف التي مروا بها، وتيقنوا من أن العطش ليس أقسى ما في الشهر الكريم، وكذلك الجوع لا يكسر الظهر، وإنما العسير الذي لوى أعناقهم هو أنهم وحيدون في صراع هزّ أعمدة بيوتهم من ضيق الحال، والدخل القليل، والنفقات الهائلة.

أبو ابراهيم كما كان يفعل كل عام ذهب إلى السوق، ودخل إلى محل المواد الغذائية، وتحسس بخوف ما في جيبه، ونظر إلى الأسعار التي وضعها البائع، وبحسبة بسيطة وسريعة لا تحرجه قرر أن يشتري للسحور نصف كيلو جبنة «شلش» وكيلو زيتون، وعلبة حلاوة، وعلبة مربى المشمش من ماركة جديدة ليست الأنواع التي يحبها أبناؤه، وعلبة زبدة نباتية لا ترفع الكوليسترول، وكيلو لبن مصفى «لبنة»، وعلبة عصير قمر الدين تبل ريقهم الناشف عند أذان المغرب، وتجعل الصائم يدعو من قلبه «ذهب العطش وابتلت العروق»... إنها الـ 5000 ليرة التي طارت دفعة واحدة، وكانت قبل سنوات ليست بعيدة يشتري بها حاجات الشهر كاملاً.

لن يغامر المواطن العاقل أبو شادي – بلهجته المحببة – بشراء أكثر من كيلو لحم في الشهر، وزوجي دجاج، وقليل من الرقاب والأفخاذ، وهذا مشروعه للإحساس بوجبة الإفطار المميزة، فالأمر كما يقول ليس أكثر من «سوفونير» تذكار عن أيام خلت، كان فيه لحم الخاروف البلدي يغمر منسف «الفريكة» الذي يتوسط المائدة، وسيوزع بيده الناعمة حبات التمر لكل فرد ثلاث حبات عدلاً وقسطاساً، وكأس واحدة من عصير قمر الدين أو الجلاب وهذا صحي أكثر وفيه أجر من الله.

وبالرغم من كل هذه الشكوى المرة فهي بالتأكيد أهون ممن سيفطر أو يتسحر في الحديقة أو الخيمة أو على الرصيف، ومن المحزونين لموت عزيز... بالتأكيد سيكون بخير من يتبادل مع جيرانه وأحبائه كل يوم عند الغروب عبارة الرضا... صياماً مقبولاً.

انتبه خلفك وأمامك.. دائماً

النشال واللص والمرتشي والمختلس.. إخوة المهنة

تفشي الجريمة في الأماكن المفتوحة دون عيون ودون قانون، أو عندما يستشعر المجرم أن لا أحد سينال منه ويقتص من فعلته، وقد سمحت الأزمة الوطنية الكبرى، لصغار النفوس أن ينهبوا ويسرقوا في كل موقع لهم أو مكان ليد، وهم عندما يستغلون انشغال الدولة والقضاء إنما يمارسون فعلاً أقسى من الجريمة بحد ذاتها، وربما يصل -إن لم نبالغ- لحدود الخيانة.

■ عبد الرزاق دياب

بيوت آمنة تصبح مجرد أهدافاً للصوص عابرين أو متربصين، والمواطن الذي اعتاد أن يترك بابه مفتوحاً صار يخشى من جاره، ويعود مرات عدة ليتأكد من أنه أغلقه بإحكام، وهذا ما يدلل على الحالة الجسيمة التي وصلنا إليها، في مرحلة من أكثر مراحلنا خطورة بكل أبعادها الوطنية والأخلاقية والوجودية.

تغليظ العقوبة

في تصريح لصحيفة محلية كشف المحامي العام الأول بدمشق أحمد البكري أن «القضاء يحاكم مالياً عدداً لا بأس به من الأشخاص الذين يقومون بمراقبة زبائن البنوك ومن ثم ملاحقتهم بهدف سرقة أموالهم، مؤكداً أن هذه الظاهرة انتشرت بشكل كبير في دمشق».

التصريح ليس لمواطن عادي حتى لا يدلل على الظاهرة الجرمية الجديدة، الجدية بانتشارها، وإن كانت سابقاً مجرد أفعال فردية، ولكنها تصبح اليوم ظاهرة مستفحلة، وهذا ما شكى منه المواطنون وخصوصاً كبار السن من المتقاعدين، الذين يقبضون رواتبهم من الحصالات المنتشرة في العاصمة، وينصحون بعضهم أن انتبهوا من اللصوص والنشالين وهم بالتأكيد غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم.

أرملة تدعى «مريم» سرق راتب زوجها المتوفي مرتين، عند صرافات وزارة الاتصالات، حيث يجتمع عدد كبير من المواطنين بانتظار الحافلات الذاهبة إلى الريف، وتقول المرأة الستينية إنها في المرتين لم تشعر كيف ضاع منها الراتب الصغير، الذي لا يتجاوز 13 ألف ليرة تعيش عليها هي وابنتاها العانستين.

يضيف المحامي العام الأول في تصريحه: «نتيجة انتشار مثل هذه الظواهر فإن القانون كيّف هذه الجريمة ليعتبرها جريمة جنائية، بدلاً من أن تكون جزائية، وذلك لفرض عقوبات مشددة بحق من يفعل ذلك، وحرصاً على سلامة المجتمع»...وهذا هو عين الصواب في كون المتضرر هو إنسان بسيط أولاً، وثانياً لفظاعة الفكرة أخلاقياً، وللحد من انتشارها.

أمام عقاري... البرامكة

والبرامكة هي المنطقة الأكثر ازدحاماً، إذ تعتبر نقطة التقاء المحاور والشوارع الرئيسة في العاصمة، وكونها تتوسط المدينة التي لم تعد تتسع من كثرة الوافدين إليها، وفيها تجتمع أصناف متنوعة من البشر لم تكن لتلتقي بهذا الحجم لولا الأزمة الكارثية، وكذلك الباعة وسائقو الحافلات والطلبة وسواهم من هذا الازدحام البشري، وهنا يقع أحد فروع البنك العقاري، حيث يقبض المواطنون تعويضاتهم وسلفهم، ويدفعون أيضاً لصالح تحصيل ثيوتيات كالجوازات المستعملة، وكل ما يتعلق بعمل المؤسسات المرتبطة بعمل المواطن مالياً مباشرة، وهذا ما يوفر جواً متخماً بالمال يبتهج له اللصوص والنشالون.

موظف العقاري يسلم المال لصاحبه، ويحذره من اللصوص والنشالين، ويفعل الشيء نفسه المواطنون المنتظرون للأمر نفسه ، وتتعالى نصائح «دير بالك، ليش ما معك كيس.. الخ»، وفي الوقت نفسه هناك من تمت سرقته.

مواطن استلم تعويض خدمته للدولة عن عشرين عاماً، لم يصل المال إلى بيته، يروي «س.م» حكاية ذلك اليوم «النحس» كما يسميه، بأنه خرج من البنك بعد أن وضع المال في محفظته، وتأكد من إغلاقها بإحكام، ومر بالسوق المزدحم بين جسر الرئيس ووكالة سانا، صعد في السرفيس ليحجز سريعاً مقعده قبل بدء الزحمة اليومية، وجلس في الكرسي فأحس أن محفظته قد نقصت وزناً وحجماً، وأنها مفتوحة قفز من السيارة وهي تمشي وعاد إلى باب البنك ينظر في الأرض، ويقسم بأنه قطع هذه المسافة مرات عديدة دون أن يشعر، وعاد بدون تعويض عشرون عاماً كان يخطط بأن تفتح له أبواب رزق جديد.

اللص بينكم...أو أمامكم؟

هناك لصوص من نوع آخر يعيشون معك، أو تضطر للتعامل معهم، وهم أمامك، تمد لهم معاملتك وأوراقك المنتهية، فيمدون أيديهم أو يفتحوا أدراجهم، وهؤلاء خطرون ولطالما شكلوا إحدى ثغراتنا، لأنهم دائماً جاهزون للتفاوض والقبول.

هؤلاء أيضاً لا يتورعون عن مد أيديهم إلى صناديق عهدتهم، وهي رواتب الموظفين والعاملين، ويروي النائب العام حكاية «سرقة للبنك التجاري الدولي، حيث أقدم أحد موظفي البنك على سرقة مليار ونصف المليار من البنك، ما دفع بالقضاء إلى فرض عقوبات مشددة بحق السارق، ولا سيما أن الأموال جميعها التي سرقت تم تحويلها إلى تركيا، وفتح مشاريع هناك لافتاً إلى أن هناك مطالبات عبر الإنتربول الدولي، لإرجاع هذه الأموال إلى أصحابها»... وهي أموال مودعين و«تحويشة» العمر.

المرتشون هم لصوص من نوع آخر، يسرقون بحجة أنهم يتجاوزون القانون، فيسرقون مرتين، مرة من المواطن، ومرة عندما يقزمون القانون ويستثمرون ثغراته.

السارق واحد

لا فرق بين اللص الذي يسرق مواطناً قبض للتو راتبه أو تعويضه، وبين المختلس والمرتشي، فكلهم من طينة أخلاقية واحدة، ونحن من الدول التي ألحق بها الفساد ضرراً أكبر من السرقة، وهؤلاء تآمروا على وطنهم عندما نشروا فيه الرذيلة وسهلوها وحللوها، وهذا ما دفع بغيرهم إلى أن يبيعوا أغلى ما لديهم من أخلاق، سهلت عليهم مهمة بيع ذواتهم ووطنهم للشيطان.

وضعت مقالاتها وحصيلة ما نشرته في حقيبة، وزارت مبنى اتحاد الصحفيين، بقصد الانتساب للاتحاد، وذلك بعد أن عملت أكثر من ثمان سنوات بين الإعلام المسموع والإلكتروني والمكتوب.

قانون متخلف...

واتحاد لا يدعم صحفييه..

■ نسرين علاء الدين

لم تتوقع أنها لن تحظى بأية ميزة أو أي دعم كانت تطمح به، أسوة بأي شخص ينتسب لأي نقابة أو اتحاد يدافع عن حقوقه وتقف إلى جانبه. فالنظام الداخلي لاتحاد الصحفيين ينص على أنه ينبغي على أي صحفيّ يرغب في الانتساب إلى إتحاد الصحافيين السوريين عليه أولا أن يتقدم بطلب يبين فيه رغبته بالانتساب إلى الاتحاد كعضو مشارك، الأمر الذي يتطلب تقديم صورة عن الشهادة الجامعية أو 20 مقالة منشورة سنوياً، شهادة سجل عدلي لا حكم عليه، وصور شخصية، ثم يبت في طلبه بعد ثلاثة أشهر، وإذا أردت أن تكون عضواً متمرناً أو عاملاً، فيجب أن تأتي بقرار تعيين من المؤسسة الحكومية أو الخاصة التي تعمل بها، وأن تكون مسجلاً في التأمينات الاجتماعية إضافة إلى الأوراق السابقة.

إذا لم تكن تنتمي إلى مؤسسة إعلامية حكومية فإنك لن تكون في الاتحاد من باب العضو العامل، الذي يحظى بالتعويض الصحي، والتخفيض على تذاكر السفر، وحقوق التقاعد كاملة، بعد أن يصبح في خريف العمر.

يجلس على أحد مقاعد «مقهى الهافانا» رجل في نهاية عقده الخامس، وقد اشتعل رأسه بالشيب المهيب. يرفض الإفصاح عن اسمه، ويقول: عملت في مجال الصحافة والإعلام لمدة تجاوزت العشرين عاماً. لم أفكر يوماً بماذا ستعود علي هذه المهنة، سوى وجع الرأس طبعاً.

التقاعد من حقنا

الأستاذ أو كما تمنى أن أناديه العم أبو محمد، يعيش مع أحد أبنائه في ضواحي دمشق، بعد أن فقد منزله في منطقة عدرا. كان أبو محمد من الأعضاء المنتسبين لاتحاد الصحفيين، لكن فصله تم من خلال الاتحاد لأسباب إدارية وقانونية، لم يبين الاتحاد ماهيتها. يضيف أبو محمد الصحافة مهنة المتاعب، وجمع المال هو لقلة قليلة من المنتفعين من مناصبهم. نحن عملنا بجد وجدارة، لكننا لم نكن أبناء مؤسسة حكومية وبقينا نتنقل بين مؤسسة وأخرى، لذلك لم تكن لنا أية حقوق. وقتها لم نحسب ما هي أهمية حقوقنا، لكني اليوم عندما وصلت لعمر متقدم أدركت أهمية التقاعد. ويضيف أنا كنت مدرساً وأتقاضى تقاعداً لكنه لا يغطي سوى جزءاً بسيطاً من احتياجاتنا. ويتابع، لدي أصدقاء كثر من الوسط الصحفي، لا يستطيعون شراء الدواء. علماً أن الصحافة السورية بنيت على خبراتهم وكتاباتهم.

قوانين قديمة

عند انتسابك لاتحاد الصحفيين السوريين بصفة مشارك فإنك لن تحصل على أية ميزة. حتى بطاقة الصحفي أو مزاولة المهنة بات لها – وبحسب أمين سر الاتحاد– إجراءات عديدة. وخاصة في ظل الظروف التي تشهدها سورية.

يضم اتحاد الصحفيين السوريين حسب تصريحات صحفية ما يقارب الألفي عضو بين عامل ومتمرن، ولابد لكل عضو عاملً أن يمر بًمرحلة العضو المتمرن، حيث يخضع المتقدم لفترة تمرين مدتها أربع سنوات لحملة الشهادة الثانوية ، وثلاث سنوات لحملة شهادات المعاهد الإعلامية المتوسطة «فرع الصحافة» لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنتين ، وسنتان لحملة الإجازات والشهادات العليا.

ويتوجب على المتمرن خلال فترة التمرين مزاولة المهنة في إحدى الوسائل الإعلامية، التي يعترف بها المكتب التنفيذي، ثم يحق للصحفيين المتمرنين الانتقال إلى جدول العاملين شرط: إنهاء مدة التمرين المطلوبة، وتوفر التقارير السنوية عن تمرينه، واجتياز الاختبار الذي تقرره لجنة القيد، التي تقترح على المكتب بعد دراستها لإضبارة الصحفي، والاطلاع على نتائج الاختبار، نقل قيده إلى جدول العاملين أو تمديد تمرينه ستة أشهر.

أما الصحفي غير الموظف في مؤسسة عامة أو خاصة، والذي يراسل وسائل إعلامية خارج سورية، فلا يمكنه الانتساب إلى الاتحاد كعضو عامل قبل أن يُحَدد وضعه في وزارة الإعلام: هل هناك عقد مع الصحيفة التي يعمل بها؟ هل يدفع التأمينات..؟ إذ لابد من اكتمال شروط المراسلة ليتسنى له الانتساب إلى الاتحاد.

مزاولة مهنة

يحاول ماهر الانتساب إلى الاتحاد وذلك كعضو مشارك بهدف الحصول على بطاقة صحفي مزاول للمهنة. ماهر خريج كلية الصحافة لكنه يعمل في القطاع الخاص، كمراسل لأحدى القنوات التلفزيونية العربية. ولن تسمح له السلطات الرسمية بمزاولة عمله دون موافقة الاتحاد.لا يفكر ماهر بالتقاعد وغيره، ويقول: قانون الإعلام السوري الحديث يحتاج إلى تعديلات كثيرة كي يصبح فعلاً على أرض الواقع، ونحن بحاجة إلى وزارة إعلام تحتوي إعلامييها وتساعدهم على النجاح ،كما أننا بحاجة إلى قرارات جدية، تعالج وضع الإعلام السوري، الذي مع الأسف لم يثبت قدرته على مجاراة ما يحدث على الأرض، ومجاراة التطور الإعلامي الحاصل في محيطنا العربي والعالمي.

الصحفي خليل هملو، يقول: نحن كإعلاميين كنا بانتظار ولادة قانون إعلام جديد يواكب التطورات الإعلامية في الوطن العربي والعالم، لكن القانون الجديد ولد على عجل، في ظل ظروف أمنية صعبة على سورية. ونحن اليوم نأمل بإعادة صياغة قانون للإعلام يواكب التطور الهائل في التقنيات الإعلامية .

لن أنتسب

أحمد حاج حمدو صحفي يكتب في أكثر من وسيلة إعلامية. يقول: اطلعت على قانون الإعلام السوري الجديد. ولم أجد فرقاً كبيراً بينه وبين قانون المطبوعات القديم. ويتابع نحن بحاجة إلى قوانين صارمة تلزم أصحاب الوسائل الإعلامية الخاصة، بتسجيل العاملين لديها في التأمينات الاجتماعية. وكذلك بحاجة إلى قوانين تراعي أوضاع الصحفيين العاملين في القطاع الخاص، كون حقوق الصحفيين العاملين في القطاع العام محفوظة.

الصحفي علاء أوسي، يقول: لا أفكر بالانتساب إلى اتحاد الصحفيين كونه لا يراعي حقوق صحفي القطاع الخاص. فنحن نعمل مثلنا مثل صحفيّ القطاع العام، لذلك يجب أن تكون حقوقنا متشابهة كما هي واجباتنا.

الانتظار ريثما يتم تبني قانون جديد هو كل ما يملكه الصحفيون .فواقع العمل على الأرض يبتعد كثير عن القوانين والأنظمة التي تعتبر مجحفة بحق صحفيّ القطاع الخاص الذين يعمل معظمهم دون تراخيص. فأصحاب المنشآت الخاصة يبحثون عن الأقلام الجيدة دون الالتفات إلى عضوية الاتحاد.

ذا لم تكن تنتمي إلى مؤسسة إعلامية حكومية فإنك لن تكون في الاتحاد من باب العضو العامل

رئيس الاتحاد مشغول؟!

حاولت جريدة قاسيون لقاء رئيس اتحاد الصحفيين واتصلت بمكتبه أكثر من مرة، لكن مدير المكتب كان يقوم بتأجيل الموعد لليوم التالي. دون تحديد ساعة معينة للقاء وذلك بهدف الاستفسار منه عن قانون الاتحاد. وكان رئيس الاتحاد قد قال في تصريحات صحفية سابقة حول عدم منح العضو المشارك بطاقة صحفية صادرة عن الإتحاد: «ماكان ممنوحا لخريجي الإعلام من بطاقات، أوقف بقرار من المكتب التنفيذي، ريثما يكون هنالك نظام جديد يوصِّف من هو الصحفي، وكيف يمنح البطاقة الصحفية، وماهي ميزات ودلالات هذه البطاقة؟ البطاقات ما زالت تمنح للآن، لكن ليس «لمن هب ودب» بل لمن يقوم بعمل محترم، ولا تعطى البطاقة لمن يعمل في الإعلان، إذ يستغلها البعض في أعمال إعلانية أو ما شابه، لذلك لا تمنح البطاقة إلا لمن يكتب في الصحف من شخصيات معروفة ومعنية بالعمل العام مثل أستاذ جامعة أو طبيب يكتب في اختصاصه»

وعن التمييز بين صحفيي القطاع الخاص والعام الذي يشتكي منه البعض يضيف مراد: « نحن نقبل الصحفي الذي يعمل في القطاع الخاص إذا كان مثبتاً بعقود، وينطبق عليه وصف الصحفي، لأن الإعلام السوري الخاص جاء بعد تأسيس اتحاد الصحفيين، لذا لم يدخل في نطاق قانون الاتحاد، الآن ندرس بناء على القانون كيفية إدخال صحفيي القطاع الخاص، ضمن جسد اتحاد الصحفيين، سواء عبر تشكيل جمعية خاصة بهم، أو رابطة من الروابط التي يمكن أن تتبع للاتحاد.

مع كثرة الحديث على العلن وعلى المستوى الرسمي، عن عفو عام قادم، والإفراج عن آلاف الموقوفين، كانت هناك مأساة حقيقية تدور في الكواليس. أشخاص يدعون أنهم على صلة وثيقة بأصحاب القرار في الدولة، وأنهم قادرون على إخراج من يريدون من السجن مقابل مبالغ مادية «ضخمة»، بدأوا مساعيهم لاستغلال حالة بعض الأسر.

خلف الكواليس..

خطف وابتزاز مواطنين..

■ جيفارا الصفدي

«م.ت» وهو طالب جامعي، فقد أحد أصدقائه مؤخراً قرب حمص، يقول «بعد البحث الطويل الذي استمر مدة عام كامل، أكد أحدهم لعائلة صديقي أن الأخير معتقل بتهمة محاولة الهجرة غير الشرعية، ولإخراجه يتوجب عليهم دفع مبلغ وقدره 3000 دولار أميركي حسب زعم أحد اللذين يستغلون حاجة بعض الأسر وذلك دون ضمانات تذكر».

«كان هذا الخيار صعباً جداً على العائلة. المبلغ غير متوفر، ووجود الابن في السجن ليس مؤكداً 100% بل مجرد حديث من شخص يدعي أنه على علاقة وثيقة بإحدى الجهات الأمنية، ولا يمكن التبليغ عنه وهو يدعي ذلك. حاولت العائلة التواصل مع وزراة المصالحة الوطنية منذ فقدان صديقي، لكن لم يصدر عن الوزارة أي رد يشفي الصدور»، بحسب ما قاله «م.ت».

وتابع من المؤكد أن عدم الحصول على رد شافي من قبل الجهات الرسمية المعنية بالمفقودين والمخطوفين، يتيح المجال للمستغلين ومنتحلي الصفة، للعب بهذا المجال، والحصول على أموال طائلة من العائلات المتضررة، مقابل وعود في الهواء قد تثمر أو لا تثمر.

ومن الملاحظ انتشار هؤلاء السماسرة، بالتزامن مع الحديث عن عفو عام قريب، حيث من الممكن أن يكون البعض حصلوا على قائمة ببعض الأسماء التي يمكن الإفراج عنها، لتتم المتاجرة على هذا الأساس، أو على الأقل الإيهام بذلك لفتح باب الاستغلال، وفقاً لحديث البعض.

مصير الموقوفين

وزير المصالحة الوطنية علي حيدر اعترف بوجود مشاكل ما تتعلق بمعرفة مصير الموقوفين أساساً، قائلاً: «من المشاكل التي تواجهها الوزارة حالياً أنها ترسل كتباً إلى الجهات المختصة حول معرفة وضع الموقوفين لديها فإن الجواب، إما أن يكون تمت إحالة الموقوفين إلى القضاء المختص، أو لا تتوافر لدينا أية معلومات عنهم وكلا الجوابين لا يفيدان الوزارة»، وهذا التصريح قد يفتح باباً واسعاً على مصراعيه لعمل السماسرة الذين يدعون قربهم من أصحاب القرار في الجهات المختصة.

وهذا ما أكده مصدر في وزارة المصالحة لـ«قاسيون»، مؤكداً أجوبة بعض الجهات الأمنية تقتصر على تحويل الموقوف للقضاء، أو عدم توفر معلومات، دون أية اضافات دقيقة تذكر، وهنا قال: إنه «هناك سعي لتشكيل لجنة تضم عدة وزارات مع الجهات المختصة، للوصول الى معلومات أعمق تحدد أماكن تواجد هؤلاء».

عائلة صديق «م.ت» لم تدفع المبلغ المطلوب للسمسار لعدم توفره، وهم حالياً ينتظرون «فرج الله» و«العفو العام» القادم، لكن القضية بمعناها العام لم تتوقف هنا، فقضية السجناء والمتاجرة بهم خارج السجن، لم تكن الوحيدة التي يتم استغلالها، نتيجة عجز وزارة المصالحة الوطنية عن حل أغلب قضايا الأزمة من هذا النوع، لعدة أسباب منها ضعف التنسيق مع الجهات المعنية.

وزير المصالحة الوطنية نوه إلى وجود صعوبة في عمل الوزارة وخاصة في أمور المراسلات والتنسيق مع الجهات المعنية

الخطف من وسط دمشق

«الخطف» عبارة باتت تثير الرعب في نفوس سكان دمشق، وبعض المناطق الآمنة، فعلى الرغم من الانتشار الأمني المكثف في تلك الأماكن، إلا أن عصابات الخطف عادت لتعمل من جديد وفقاً لما أشار إليه واعترف به وزير المصالحة الوطنية علي حيدر، مشيراً إلى عدم قدرة الوزارة على الحد من هذه الظاهرة.

حيدر قال إنه «هناك عدداً كبيراً من العصابات وسط دمشق وبالتحديد في منطقة المرجة، تسرح وتمرح في سرقة الناس»، مضيفاً أن «الوزارة تلقت العديد من الشكاوى من مواطنين تتضمن أن قريبهم أو أبناءهم خُطفوا من مناطق آمنة، وحين التدقيق تبين أن تلك الجهات تعمل باسم الجهات الرسمية» موضحاً أن «مهمة الوزارة تقتصر على تبليغ الجهات المختصة في ذلك، ولذلك فإن الوزارة ليست معنية في القبض على هؤلاء الأشخاص».

وهنا وجه العديد من المواطنين أسئلة مشروعة بالنسبة إليهم: من المعني بالقبض على هذه العصابات، التي تعلم مكانها وزارة المصالحة بالتحديد وتعمل باسم الجهات الرسمية وسط العاصمة دمشق؟

الوزارة غير معنية!

محمد العمري مسؤول المكتب الصحفي في وزارة المصالحة الوطنية، أكد أن «المخطوفين بغرض الابتزاز المادي هم خارج اختصاص وعمل الوزارة» معتبراً هذا النوع من الخطف «بالجنائي»، قائلاً: «هناك عدة حالات تم الخطف فيها باستخدام بطاقات مزورة، حيث يدعي الخاطفون أنهم تابعون لوزارة المصالحة الوطنية، أو إلى إحدى الجهات الأمنية أو حتى يستخدمون بطاقات شخصية مزورة». وتابع «في حال توفرت لدى الوزارة معلومات عن الخاطفين لأسباب مادية، نقوم بإعطائها للجهات المختصة لمتابعة العمل لاستعادة المخطوفين».

محامون يتاجرون بالمخطوفين

السماسرة والمستغلون وفقاً لحديث الوزير، لم يكونوا فقط أشخاصاً يدعون صلتهم بأصحاب القرار فقط، فقد كشف حيدر عن «عدد لا بأس به» من المحامين الذين يلعبون دور السماسرة بين الجهة الخاطفة وأهل المخطوف، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الخاطفين هم أنفسهم يدعون أنهم يعملون في لجان المصالحة في المحافظات. وهنا أكد العمري أيضاً، أن بعض المحامين يدعون أنهم قادرون على الإفراج عن الموقوفين مقابل مبالغ مالية.

طاسه ضايعه!

لقد بات ملف المعتقلين، والموقوفين، والمخطوفين، ظاهرة سورية عامة في سنوات الأزمة، طالت أغلب العائلات السورية بهذا المستوى أو ذاك، في ظل تفشي ظاهرة الاعتقال الكيفي، والتوقيف غير المبرر، وتعدد الأجهزة الرسمية التي تقوم بذلك، وعدم وجود رقابه على عملها، وعدم تجاوبها حتى مع الجهات الرسمية الأخرى، ناهيك عن انتحال الصفة والمتاجرة بهذه القضية، حيث باتت أداة ابتزاز يتعرض لها ذوو هؤلاء، واستغلال قلقهم على مصير أبنائهم، الأمر الذي عمق الهوة بين المواطن وجهاز الدولة...

المصالحة تعاني من الجهات الأخرى

وزير المصالحة الوطنية نوه إلى وجود صعوبة في عمل الوزارة، وخاصة في أمور المراسلات والتنسيق مع الجهات المعنية، وخاصة فيما يتعلق بمعرفة مكان بعض الموقوفين التي لاتثمر أغلب الأحيان، لكن صعوبة العمل بملف الموقوفين، تشير فعلاً إلى وجود ضعف في التنسيق بجميع مجالات عمل الوزارة، ما يضع مصداقيتها على المحك.

وبعد أن وضع حيدر حِمل الوزارة على الجهات التي لم يسمها، بأن تلقي القبض على عصابات الخطف كون وزارته ليست معنية، وبعد أن اتهم بأسلوبه تلك الجهات، بأنها لا تقدم له معلومات مفيدة حول الموقوفين، هنا، راح حيدر ليفتح نار اتهاماته على بعض المحافظين — دون تسميتهم- متهماً إياهم بالإهمال وعدم المبالاة بملفات الوزارة، قائلاً «أرسلنا كتباً إلى المحافظين جميعهم في المحافظات حول تشكيل مكاتب للوزارة في محافظاتهم وترشيح عشرة أسماء لتشكيل لجنة رسمية يكون فيها عضوان من مجلس الشعب، إلا أن الوزارة لم تتلق الرد إلا من محافظين فقط، مؤكداً أن هناك مشكلة في التعامل مع المحافظين لدرجة أن أحد المحافظين رمى بالكتاب الذي أرسلته الوزارة في القمامة».

غياب التنسيق والاهتمام، ساعد على انتشار ظاهرة الابتزاز والاستغلال بملفات المخطوفين والموقوفين، وطالب حيدر «بتشكيل النافذة الواحدة في كل محافظة لاستقبال شكاوى المواطنين»، قائلاً: «لا يمكن أن تبقى الأمور كما هي وذلك بأن يفتح المجال للسماسرة والنصابين باستغلال ظروف الناس»

إذا كانت ملايين الناس قد هجروا مناطقهم هرباً من أهوال الحرب ومآسيها، فإنّ آلامهم ومعاناتهم لم تتوقف، إذ تحولت إلى موضوع للاستغلال والتجارة ليس من جانب المؤجرين والمكاتب العقارية فقط، بل ومن جانب بعض المتنفذين، والذين استغلوا موضوع ضرورة الحصول على «الموافقات الأمنية» ليبتزوا المستأجرين للحصول على مبالغ مالية في حالات عديدة أو حتى لمحاولة الاستيلاء على البيوت في بعض الحالات.

عقود الإيجار

تعقيدات غير مبررة..

■ مراسل قاسيون

أخذت «قاسيون» بعض الشهادات الحية على هذا الموضوع من بعض المواطنين المتضررين، تختلف هذه الشهادات بتفاصيلها ولكنها متشابهه في مضمونها

«لا حكم عليه لقاصر»

عائلة رب أسرتها في محافظة أخرى بسبب عمله تحدثت زوجته إلى جريدة قاسيون: «استطعنا أن نجد بيتاً صغيراً بعد عناء كبير، بعد أن تهجرت العائلة من محافظة أخرى، وبعد أن اتفقت مع المالك على الاجرة، كان لابد أن نبدأ برحلة الموافقات والطلبات الغريبة، فطلب مني في قسم الشرطة عمل بطاقات تعريف لأفراد الأسرة، وطلبوا ورقة غير محكوم لإبني الجامعي الذي لازال ضمن سن التأجيل النظامي، وعندما أحضرت المطلوب من القسم الجنائي، طلبوا مني في اليوم التالي غير محكوم لابني الثاني القاصر، واضطررت للذهاب مرة أخرى للقسم الجنائي. وبعد ذلك انتظرت حوالي الاسبوع حتى حصلت على موافقة أمنية، ومن ثم تابعت رحلتي في الدوائر البيروقراطية لتسجيل العقد في الأماكن المطلوبة».

أحد المسؤولين استولى على البيت بفرشه وأثاثه، وليس ذلك فقط بل أجبر المالك الأصلي على توقيع عقد بيع باسمه.

«الوكالات القانونية» حبر على ورق

بعد أن حصل المواطن ز.ص على وكالة قانونية رسمية لصديقه المهاجر، كانت أوامر الجهات الأمنية أنهم: «لم يعترفوا على الوكالة القانونية وطلبوا مني عقد آجار!! وهذا الطلب لا يستند إلى أي نص قانوني، ويتابع قائلاً: اتجهت إلى أحد الفروع الأمنية كما هو مطلوب، على أمل أن أحصل على موافقة أمنية تساعد في حل المشكلة، لكن الطلب جاء مع الرفض! ودون معرفة السبب!».

عقد آجار مع ميت!

أما سعيد وهو رب لأسرة مؤلفة من 5 أشخاص فقد قال لجريدة قاسيون: «بعد أن انتهى عقد الآجار وتعذر تجديده بالسرعة المطلوبة لأن صاحب البيت قد توفي ومعاملة حصر الإرث التي بدأ بها ذوو المرحوم تأخذ وقتاً أطول من اللازم نظراً لأنهم يقيمون في منطقة ساخنة، لم يقتنع عناصر المداهمات في منطقتنا بهذا السبب وطلبوا مني أن أحضر عقد آجار من صاحب البيت، أو أن أغادر البيت إلى مكان آخر! لم تنجح محاولاتي لحل هذه المشكلة وأنا في حيرة من أمري إذ لا يوجد خيار مناسب بسعر مقبول لعائلتي فضلاً عن تكاليف وصعوبات نقل الأثاث إلى بيت جديد».

عقد آجار مع زوجته!

أما ي.ع المقيم في بيت باسم زوجته أردنية الجنسية أصبح بحاجة ليحصل على عقد آجار للبيت مع زوجته إذ قال «طلب مختار الحي عقد آجار لأحصل على سند إقامة ولم يكترث إلى أن زوجتي هي صاحبة البيت وقال أنه ينفذ التعليمات الأمنية الجديدة، المشكلة تكمن بأن زوجتي اصبحت بحاجة لموافقة إقامة في سورية بعد صدور التعليمات الجديدة وهذا يأخذ وقتاً طويلاً ولا حل في الأفق لهذه المشكلة».

إن هذه التعقيدات في موضوع الأجارات تعمق الهوة بين الدولة والمواطن

اشترى بيته مرتين!

مواطن متقاعد اشترى بيتاً منذ سنوات بالتقسيط، وبقي من ثمنه 220 ألف، وعندما توترت المنطقة اضطر لترك البيت والعودة إلى محافظته. أخبرتنا زوجته ن. د، بأنها عادت بعد أن هدأت المنطقة فتفاجأت بأن الأقفال مبدله، ونصحها الجيران أن تبتعد لأن أحد المسؤولين، استولى على البيت بفرشه وأثاثه، وليس ذلك فقط بل أجبر المالك الأصلي على توقيع عقد بيع باسمه، وبعد تدخل وسطاء وجهات أعلى أمنياً، وافق المسؤول على ترك البيت مقابل مليون ليرة فقط!! وكأن العائلة اشترته مرتين في هذه الحالة.

آجار البيت يصل للمسلحين؟!

صاحب البيت يقطن في الشمال السوري، في منطقة متوترة، وكان قد أصدر وكالة قانونية في بيته لقريبته التي كانت تؤجر البيت بعقد إيجار قانوني وترسل له الآجار الشهري، ولكن عناصر من إحدى الجهات المتنفذه، طلبوا من المستأجر أن يعطي آجار البيت لهم أو يغادر، بحجة أنه لا يوجد ضمانة بأن الآجار الشهري لا يصل ليد المسلحين، وبالتالي هم أحق به! وعندما رفض طلبوا منه مغادرة البيت بعد أن يعطيهم المفتاح ولكن هذه التعليمات شديدة الصرامة تغيرت بعد أن تدخل صاحب البيت وطلب من أحد معارفه معالجة الأمر مع تلك الجهة حتى تمت تسوية الأمر.

مصادرة بيوت

أما الشاب ع.م الذي يسكن في بيت والده الذي سافر خارج البلاد، قال: «تعرض البيت لمداهمة في أحد الأيام وعلى الرغم من أنني غير محكوم ولكنهم طلبوا مني أن أخلي البيت بمهلة 10 أيام بحجة أن والدي معارض!! على الرغم من أن الدستور السوري يضمن التعددية السياسية ولا يجرم المعارضين! ، تجاهلت الطلب في البداية لكن المضايقات والتهديد دفعاني لمغادرة البيت وتم الاستيلاء على البيت دون أي رادع».

من المستفيد؟

يدرك جميع المواطنين تعقيد الظروف الأمنية الذي تعيشها سورية منذ سنوات، فهم كانوا دائماً أكبر المتضررين في ظل هكذا ظروف، واليوم وفي ظل أزمة السكن المتفاقمة - التي تزيد حياة السوريين صعوبةً - يستغل بعض المتنفذين هذه الحال لإصدار أوامر وتعليمات غير قانونية لا يمكن وصف بعضها إلا بأنه مخالفة صريحة للدستور، وكما يظهر في هذه الشهادات الحية وغيرها فإن ممارسات كهذه لا تساهم بضبط الوضع الأمني، وإنما تزيد الاحتقان وتعمقه، وتسيء إلى جهاز الدولة وإلى وظيفته. و تصب موضوعياً في مصلحة أعداء سورية والشعب السوري الذين يضعون هدف إنهاء جهاز الدولة السوري نصب أعينهم.

فوائض معمل الأسمدة: تغدق

تنتج الأسمدة السورية منذ عام 1972 وحتى اليوم في معمل الأسمدة في حمص، المعمل الذي لم تصل إليه ساحات المعارك، والذي يسجل واحدة من مفارقات الهدر السورية، حيث لم يتوقف خلال الحرب، إلا ما ندر، للأسباب المتعلقة بتأمين مستلزماته من الفوسفات أو الغاز، أما السبب الرئيسي القديم الجديد لتوقفه، منذ تحرير أسعار الأسمدة في عام 2009 فهو: «فائض الإنتاج»!.

■ عشتار محمود

حيث وصلت الشركة العامة للأسمدة إلى إيقاف عمليات الإنتاج، لأن أحداً ما لا يشتري منتجاتها، ولأن مستودعاتها لا تتحمل الإنتاج الفائض الذي لا يسوق، وذلك إلى أن تجد عشرات آلاف الأطنان من أسمدة المعمل الفائضة طريقها إلى التصدير، أو التسويق للقطاع الخاص في الأعوام السابقة محققة عوائد بالقطع الأجنبي للخزينة العامة، وإيرادات جيدة للمعمل.

المفارقة أنه مقابل هذه الفوائض والعوائد، فإن السماد الحكومي الموزع للمزارعين عبر المصرف الزراعي التعاوني، هو ذو تكلفة عالية على المزارعين، كما أنه ليس مدعوماً بالطبع، وغير متوفر بالكم الكافي بالسعر الحكومي. فرغم أن إنتاج المعمل يفيض في المستودعات، إلا أن توزيعه بالسعر الحكومي يُقنن بكميات محددة، فيلجأ المزارعون إلى السوق السوداء، للأسمدة الحكومية المرتفعة التكلفة، حيث تنتقل الأسمدة الحكومية إلى تلك السوق بموازاة انتقالها للمزارعين، بل بتسارع أكبر في فترات التسليم!..

أي أن طرق الفساد والهدر، تجد طريقها لاستثمار المنتجين الزراعيين، برفع أسعار المستلزمات، وتقتيرها، وتوفير مجال عمل للسوق السوداء، حتى في حالة الأسمدة حيث يفيض إنتاج المادة محلياً..

ثلاثة أرباع الإنتاج.. في المخازن!

الشركة العامة للأسمدة الذي ينتج في ثلاثة معامل خمسة أنواع من الأسمدة تقريباً تباع للمزارعين عبر فروع المصرف الزراعي التعاوني، تبلغ طاقته الإنتاجية مقدار275 ألف طن من سماد اليوريا المستخدم بشكل رئيسي في زراعة القمح وأنواع من الخضار، وكذلك من السوبر فوسفات المستخدم في زراعة القطن والبطاطا، بالإضافة إلى 120 ألف طن من الكالنترو أو النترات، وهي من الأسمدة الضرورية للقطن أيضاً. إلا أن المعمل لا ينتج طبعاً، بطاقته القصوى في الظروف الحالية، بل ينتج بمستويات أقل.

لم تتضح كميات إنتاج الأسمدة في العام الحالي بكاملها، إلا أن الربع الأول من 2015 شهد إنتاج 31 ألف طن من السوبر فوسفات، وهي أقل من نصف الطاقة الإنتاجية لفترة ثلاثة أشهر، وبسبب التوقفات المتعددة في عام 2014، وأوائل 2015 فإننا سنعتمد على بيانات عام 2013 لنوضح، حجم تراجع الإنتاج خلال الأزمة قياساً بالطاقة المتاحة، والأهم حجم الفائض وتراجع استجرار الأسمدة.

بناء على تصريحات إدارة المعمل بتاريخ 13-12-2013 يظهر أنه خلال ذلك العام، بلغ إنتاج كل من سماد اليوريا، والسوبر فوسفات نسبة 17% تقريباً من الطاقات الإنتاجية للمعملين «47-48 ألف طن إنتاج من أصل 275 ألف طن طاقة إنتاجية». أما بالنسبة للنترات فإن الإنتاج لم يتعدى 6% من الطاقة الإنتاجية «7500 طن إنتاج من أصل 120 ألف طن طاقة إنتاجية».

وعلى الرغم من التراجع الكبير في الإنتاج عن الإمكانيات، فإن تراجع الاستهلاك، أو استجرار الأسمدة المنتجة قد كان أكبر، حيث استطاعت المعامل الثلاثة أن تسوّق للمصرف الزراعي، وغيره، قرابة 23% فقط، بينما بقي في المخزون ما نسبته 77% من إنتاج ذلك العام، وهي قرابة ثلاثة أرباع الإنتاج، وحوالي 78 ألف طن مخزنة في المستودعات ذات السعة الأقل.

وهذا ما جعل عام 2014، يشهد توقفات طويلة في إنتاج المعامل وتحديداً السماد الفوسفاتي، بسبب تراكم الفائض، وعدم استيعاب المخازن، وعدم استجرار المصرف الزراعي إلا نسبة قليلة، وكانت المحصلة أنه لدى المعمل أكثر من 74 ألف طن في الشهر الرابع لعام 2015، جاهزة للتصدير.

رُفعت أسعار الأسمدة في عام 2013 بذريعة عبئ الاستيراد ثم رُفعت في عام 2015 بعد توقف الاستيراد وبلا أي عذر..!

فوائض.. التحرير والاستيراد!

هل تراجع الزراعة هو السبب الوحيد لعدم وجود قدرة على تصريف إنتاج المعمل؟ بالطبع لتراجع استهلاك المزارعين وتراجع الحاجات دور رئيسي، حيث تراجعت المساحات المزروعة وقدرات المزارعين على دفع التكاليف، مع صعوبة طلب مزارعي الرقة ودير الزور وريف حلب ودرعا على سبيل المثال للأسمدة الحكومية من مراكز توزيعها، وغيرها من العوامل الموضوعية التي أصبح تأثيرها حاسماً منذ عام 2013 تقريباً.

إلا أن فوائض الأسمدة تعود إلى ما قبل ذلك، حيث تتدفق الأسمدة المستوردة للسوق منذ تحرير سوق السماد وأسعاره في عام 2009، كما استمر استيراد الأسمدة من قبل القطاع الخاص خلال الأزمة دون تقييد أو ترشيد استيراد، ليؤمن القطاع الخاص، أنواع أسمدة مركبة، وغير مستقرة الإنتاج لدى معمل حمص الحكومي.

إلا أن الملفت هو أن استيراد الحكومة للأسمدة لم يتوقف إلا في عام 2013، حيث لا تزال الخطة الزراعية الحكومية توضع على أساس المساحات الزراعية الكاملة تقريباً للبلاد، وتوضع احتياجات السماد على الأساس ذاته، ليتم الإدعاء بأن «طاقات إنتاج المعمل لن تكفي لتأمين احتياجات السماد وفق أرقام الإنتاج الزراعي السابقة»! وبالتالي يتم وضع خطة للاستيراد تُنفذ بسرعة أكبر من خطة الإنتاج المحلي، ليعتذر المصرف الزراعي عن استجرار السماد المنتج محلياً، بذريعة توفر الأسمدة المستوردة وعدم اتساع مستودعاته أيضاً، وهذا ما تم في أعوام 2011-2012، وبداية 2013! وهو ما حمل تأثيرات كبيرة، من جانبين: فوائض في إنتاج المعمل، وتوقف المصرف الزراعي عن الاستجرار ما أدى إلى توقفات في الإنتاج من جهة، ومن الجهة الأخرى شكل الاستيراد الحكومي ذريعة رفع سعر الأسمدة بنسب كبيرة لم يستفد منها المعمل، وتحملها المزارع..

229% ارتفاع أسعار الأسمدة!

إذاً لدى سورية فائض من إنتاج السماد في الظروف الحالية، قابل للتصدير، ولكن هل أتاح هذا الفائض أسعاراً مناسبة للمزارعين، أو أسعاراً مدعومة على الأقل؟

كلا لم يتح، حتى أنه لم يؤدي إلى توفر الأسمدة الموزعة بالحد الكافي، كي لا يضطر المزارع للجوء إلى السوق!!

تشكل الأسمدة اليوم نسبة هامة من تكاليف إنتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية الرئيسية، حيث أنها في القمح تبلغ 41% من التكلفة، و11% من تكاليف إنتاج البطاطا، أما من الحمضيات 33%، ومن البندورة 13%، وفيما لو أضفنا تكاليف الأدوية والبذور، سنجد أن هذه التكاليف تصل إلى أكثر من 50% من التكلفة الكلية.

ارتفعت أسعار السماد المنتج في سورية، والموزع حكومياً عبر مستودعات فروع المصرف الزراعي التعاوني، للمزارعين بين عامي 2010-2015 بمستويات كبيرة، وبوسطي ارتفاع 229% تقريباً أي أكثر من ضعفي السعر الوسطي السابق للأزمة.

على الجميع.. إلا المُزارع!

تغيرات أسعار السماد الحكومي- ل.س-طن				
السماد	1-11-2010	3-2013	3-2015	الزيادة خلال 5 سنوات
سوبر فوسفات «ترابي»	19100	62500	79600	%316
اليوريا آزوتي 46	16260	45000	53800	%230
نترات الأمونيوم 30%	10600	28000	38000	%258
سلفات البوتاس	40000	85600	85600	%114

في عام 2013، اعتمدت الحكومة لتبرير الرفع الكبير في أسعار السماد على ذريعة الحاجة للاستيراد، حيث جاءت توصية اللجنة الاقتصادية بموافقة مجلس الوزراء على تحميل السماد المحلي، تكاليف السماد المستورد، ليباع بسعر وسط. فيحصل معمل الأسمدة من المصرف الزراعي على سعر التكلفة مع هامش ربح، بينما يحصل المصرف الزراعي من المزارع على سعر أعلى لأنه مثقل بكلفة السماد المستورد التي وصلت بحسب معلومات لقاسيون إلى 100 ألف ل.س للطن في حينه.

أدى تثقيل سعر الاستيراد إلى رفع أسعار السماد في 2013 بنسبة كبير، فسعر سماد اليوريا ازداد بنسبة 106%، عما يدفعه المصرف الزراعي للمعمل، ليدفع المزارعون 23 ألف ل.س إضافية نتيجة الاستيراد، أما اليوريا فقد ازداد سعره على المزارع بنسبة 38% عن سعر المعمل، ليدفع المزارعون مبلغاً إضافياً مقداره: 17 ألف ل.س تقريباً في الطن، والنترات أخيراً فقد ارتفع بنسبة 43% وبمقدار «8551» ل.س زيادة على سعر الطن من المعمل. وكل ذلك ليس وفق قرار المصرف الزراعي بطبيعة الحال، بل هو قرار لرئاسة مجلس الوزراء رقمه 1054، ومبني على توصية اللجنة الاقتصادية، «لتعديل» سعر الأسمدة، كما يرد في الموقع الرسمي لوزارة الزراعة.

توقف الاستيراد ولم يتوقف الرفع!

توقفت عمليات الاستيراد الحكومي خلال أعوام 2013، 2014، 2015 كما يؤكد مدير المصرف الزراعي التعاوني لقاسيون، ولكن التغاء الحجة الحكومية لرفع السعر في 2013، لم تؤدي إلى تخفيض أسعار الأسمدة. أي أن الأسعار التي ارتفعت بذريعة الاستيراد، لم تعد لتنخفض بعد توقفه، والاعتماد على الإنتاج المحلي للمعمل، بل أكثر من ذلك استمرت أسعار الأسمدة بالارتفاع.

ففي شهر 3-2015 «عدلت» الحكومة أسعار الأسمدة، كما يحلو لأصحاب القرار أن يسمو عمليات رفع أسعار المواد التي يقوم جهاز الدولة بتوزيعها، ليزداد سعر السوبر فوسفات بمقدار: 30%، واليوريا: 20%، و35% زيادة في سعر النترات، أما البوتاس فقد حافظ على سعره 85 ألف ل.س للطن، وهو السماد الأعلى سعراً.

فلماذا يستمر رفع أسعار السماد، طالما أن الاستيراد الحكومي توقف، وهو الذي كان يتم بتكلفة تقريبية 100 ألف ل.س للطن، بحسب معلومات لقاسيون من مصادر نقابية في الصناعات الكيميائية، وطالما أن منتجات المعمل الفائضة تباع تصديراً وبالقطع الأجنبي! فلماذا لم تخفف التكلفة عن المزارع المحلي؟!

مبيعات التصدير 6 أضعاف المحلي!

رفع أسعار السماد الموزع للمزارعين السوريين، كان في الشهر الثالث من عام 2015، وهذا الرفع تم في الوقت الذي يوجد فيه أكثر من 74 ألف طن جاهزة للتصدير، وافقت رئاسة مجلس الوزراء في الشهر الرابع على البدء بتصديرها، وفق دفعتين الأولى 50 ألف طن، والثانية 24 ألف طن، بقيمة إجمالية : 24,54 مليون دولار، لم تصدر بكاملها حتى الآن، بسعر بيع للطن يبلغ 310 دولار، وفق تصريحات لمدير الشركة العامة للأسمدة.

أي أن التصدير بسعر: «88450» ل.س للطن، وفق سعر صرف 290 ل.س/$، وهو أعلى من السعر الذي يدفعه المزارع السوري بمقدار عشرة آلاف ل.س تقريباً، إلا أنه قريب من سعر السوق، التي تحصل على منتجات المعمل من الأسمدة بطرق البيع المشروعة وغير المشروعة.

التصدير في عام 2014 تم أيضاً، ولكن بسعر 48 ألف ل.س للطن مدفوعة بالعملة الأجنبية، وفق تصريح للمدير السابق للشركة العامة للأسمدة، أما جهات التصدير فهي شركات لبنانية، منها شركة «لاسكو» اللبنانية التي كانت العقود السابقة معها موضع تساؤل، على اعتبارها حصلت في عام 2011 على عقود تصدير أسمدة الشركة، بسعر شراء أقل من عروض أخرى، وفق ما وضحته صحيفة تشرين الرسمية بالوثائق بتاريخ 19-7-2011.

الملفت أن الشركة حتى تاريخ 7-6-2015، صدرت بما يقارب «5,540» مليار ل.س تقريباً إلى لبنان، بينما استجر المصرف الزراعي للمزارعين السوريين بقيمة «864» مليون ل.س، أي أن مبيعات التصدير أصبحت تعادل ستة أضعاف المبيعات المحلية، ما يشير على أن التصدير لم يعد طارئاً، بل أصبح أساس الخطة.

أسئلة برسم المعنيين

بناء على ما سبق مناقشته وطرحه نستطيع أن نضع عدة أسئلة حول سياسة إنتاج الأسمدة وتوزيعها في سورية وهي برسم المعنيين من الحكومة:

- ألا تستطيع الخبرات في وزارة الزراعة، أن تصيغ تصوراً منطقياً لتغير حاجات الأسمدة، تسترشد بها خطة معمل الأسمدة في حمص كي لا تنتج فوائض غير قابلة للاستيعاب، وتخفف بذلك تكاليفها، وتخفف تكاليف استيراد أسمدة حكومية أو خاصة؟
- لماذا لا توظف الوفورات المحققة من التخطيط الدقيق لحاجات الأسمدة، في العودة إلى التركيز على إنتاج المعمل لأنواع الأسمدة الأخرى، بالاتجاه الذي يجعل طاقة المعمل الإنتاجية متنوعة، وقادرة على إلغاء الحاجة لاستيراد القطاع الخاص بشكل تام، وتحديداً أن جزءاً هاماً من مستوردات القطاع الخاص ممولة بالقطع الأجنبي؟!
- ألم يكن من الضروري التفكير بإنتاج حاجات البلاد المنطقية من السماد، وإنتاج فائض تصديري إضافي، لتستخدم عوائده العالية في دعم حقيقي لأسعار البيع للمزارعين السوريين؟!
- لماذا لم يوضع تخفيض أسعار السماد وإعادة دعمه، كسياسة لإعادة جذب المزارعين في المناطق البعيدة عن الفروع، والتي يعتبر الوصول إليها صعباً، ألا يؤدي هذا إلى زيادة استهلاك المزارعين السوريين للأسمدة وتصريف الإنتاج؟!

الاستغلال التجاري.. لمحرك زراعي صناعي

معمل الأسمدة محرك صناعي وزراعي، يربط بين الصناعات الاستخراجية: الفوسفات والغاز، وبين الصناعات الكيميائية، مع تأمين كل الحاجة المحلية من مستلزم إنتاجي رئيسي للزراعة. ولذلك فمن المنطقي أن يبقى هذا المعمل والسياسات المرتبطة بإدارته منطلقة من حاجات الزراعة، وضرورات تحقيق العوائد من صناعة الأسمدة. إلا أن ما يتم اليوم هو توظيف الإنتاج الزراعي وحاجاته، والإنتاج الصناعي في المعمل وإنتاجه، لتحقيق عوائد سريعة. حيث تستغل حاجات السماد، لاستسهال الاستيراد، حتى لو أدى إلى توقف تصريف الأسمدة المحلية، ورفع الأسعار على المزارع. وتستغل فوائض الإنتاج والعثرات غير المنطقية لتصريفه لاستسهال التصدير وتحقيق العوائد السريعة.

وتعمل الحكومة على إدارة أمور مجالات الإنتاج المتبقية بالطريق التي تؤدي، إلى تحقيق عوائد قصيرة غير ثابتة من المزارع، أو من ترك المعمل بلا خطة تسويقية والاعتماد على الصدف التصديرية، وكل هذا يمنع تطوير العمل الإنتاجي، ويعيقه لحد التوقف.

ويتضح هذا من تراجع استخدام العناصر السمادية «الفوسفور-الآزوت-البوتاس» في الزراعة السورية بمقدار مرتين ونصف، بين عامي 2010 و2013، بحسب إحصائيات الزراعة، ويظهر من تراجع إنتاج المعمل إلى أقل من نصف الطاقة الإنتاجية، ومن تراجع عدد عماله من أكثر من 4000 عامل، إلى 2300 عامل في عام 2014. بينما يزداد تسجيل أرقام واهية للمبيعات، لتغطي بها الحكومة عيوب فشلها النوعي في إدارة حتى الفوائض الإنتاجية!.

50% طاقة إنتاجية

تم إنتاج 31 ألف طن من سماد السوبر فوسفات في الربع الأول من عام 2015، وهو يعتبر أقل من نصف الطاقة الإنتاجية المتاحة في الربع الواحد «68 ألف طن».

77% مخزون أسمدة

إنتاج عام 2013 ترافق مع وجود كميات أسمدة مستوردة، وعدم استجرار المصرف الزراعي للسماد، فباع المعمل 23% من إنتاجه، وبقي 78 ألف طن في المستودعات، أدت لإيقاف الإنتاج.

229% ارتفاع أسعار

ارتفعت أسعار الأسمدة الموزعة حكومياً بين عامي 2010- 2015 بنسبة وسطية 229%، أي تضاعفت أكثر من مرتين وربع، وكان هذا مسبباً هاماً في تراجع استهلاك العناصر السمادية لمرتين ونصف بين 2010-2013.

19% مليون $ تصدير

بلغت قيمة صادرات معمل الأسمدة، حتى تاريخ 7- 6-2015، مقدار 19,1 مليون دولار، أي ما يعادل 5,5 مليار ل.س بسعر صرف 290 ل.س/$. صدرت إلى لبنان، بينما المصرف الزراعي استجر للسوريين بقيمة 864 مليون ل.س، أي بسدس عائدات التصدير تقريباً.

أوروبا على رؤوس الأصابع..

تتصدر الأزمة الاقتصادية الأوروبية-اليونانية واجهات الإعلام العالمي، حيث باتت هذه الأزمة المشتقة من أزمة الرأسمالية المنفجرة عام 2008، محدداً لمستقبل الاتحاد الأوربي.
وسنتابع في هذا العدد آخر مستجدات الأزمة وتقيماتها من خلال استعراض آراء ثلاثة من الاقتصاديين العالميين وإبراز آخر وأهم المستجدات على صعيد هذه الأزمة.

■ إعداد: معن خالد

بدايةً لا بد من توضيح عدة أمور أساسية حول الأزمة، فالإعلام العالمي يصدرها على أنها أزمة اقتصادية يونانية تهدد مستقبل الاتحاد الأوروبي واليونان على حدٍّ سواء، وعلى ذلك تسعى ما يسمى «الترويكا*» إلى حلّها. تتجاهل هذه الدعاية عن قصد أن أساس مشكلة اليونان هي وجودها في إطار اقتصادي اسمه الاتحاد الأوروبي يعاني أزمة مركبة. أزمته العامة الناتجة عن أزمة الاقتصاد العالمي ككل المتمثلة بالركود حتى اللحظة، وأزمته الخاصة التي تتعلق بطبيعة بناء هذا الاتحاد الداخلية والتي تتجلى بأزمة الدين العام من جهة والركود من جهة أخرى، وكلا الأزمتين وضعا دور الاتحاد الأوربي في الساحة الدولية موضع اهتزاز وتراجع. كما أن كلاهما يشكلان محددات أزمة اليونان اليوم لا العكس على الإطلاق.
مؤخراً أجّلت اليونان سداد 300 مليون يورو لصندوق النقد الدولي، والتي كان من المفترض تسديدها في 5 حزيران الجاري، متعهدة بتسديدها لصندوق النقد الدولي في آخر هذا الشهر، مع باقي الأقساط الواجبة للسداد للصندوق في هذا الشهر والبالغة 1,6 مليار يورو، وإلى حين ذلك تنتظر اليونان الدفعة الثانية من حزمة الإنقاذ التي أقرتها الترويكا بقيمة 7,2 مليار يورو، والتي ترفض الترويكا تسديدها قبل إخضاع اليونان لحزمة تقشف جديدة تطال أجور المتقاعدين.
تنظر أثينا حزمة الإنقاذ الأوروبية هذه والمؤجلة منذ 5 أشهر بسبب المفاوضات، كما تنتظر تنازلاً أوربياً عن الشروط المجحفة التي تفرضها الترويكا عليها، والتي تتمثل بالتقشف الصارم الذي أدى إلى تدهور البلاد، وجعلها أمام احتمالات عدة ذات طابع استراتيجي.
فإما الإذعان مجدداً لشروط مجحفة والاستمرار بتدهور البلاد، أو إعادة التفاوض على شروط أقل إجحافاً لا يبدو أنها مختلفة جذرياً عما سبقها وهو ما تقترحه الحكومة اليونانية وما يدفع باتجاهه معظم الخبراء الاقتصاديين الذين سنستعرض آرائهم، أو الخروج من الاتحاد الأوربي مع كل ما يحمله هذا الإجراء من تحولات كبرى على صعيد اليونان والاتحاد الأوروبي على حد سواء، لا بل وعلى الصعيد العالمي ربما.

ماهو هذا الدين وماهي طبيعته؟!

لقد نتج هذا الدين المتراكم على اليونان أصلاً نتيجة اقتراض المصارف الخاصة اليونانية والألمانية وغيرها من المصارف الأوروبية الخاصة العاملة في اليونان، وعند عدم قدرتها على السداد حُمّلت الحكومة اليونانية مسؤولية سداده بذريعة منع الإنهيار، وبالتالي حُمّل هذا الدين للمواطنين العاديين من أصحاب الأجور.
وإثر ذلك وعدت الترويكا للمساعدة بحزمة قروض جديدة تسهل سداد هذا الدين، مما راكم المزيد من هذه الديون، ولذلك سنجد أن مايسمى «EFSF» وهي الآلية الأوروبية المعدة لإنقاذ الدول المتعرض لأزمة الدين العام تستحوذ على الحصة الأكبر من الدين الحالي والذي يأخذ الشكل التالي:

316 مليار يورو إجمالي الدين على اليونان

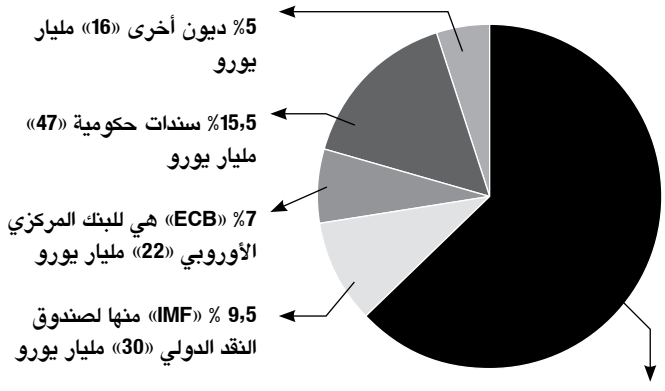

63% منها لآلية «EFSF» أي برنامج تسهيلات الاستقرار المالي الأوروبي الذي أعد عام 2010 لإنقاذ الدول الأوروبية التي عانت من أزمة الدين العام حينها أي ما يعادل 240 مليار يورو.

غالبريث:
أسوأ فشل لتوقعات صندوق النقد الدولي!

يبين الاقتصادي جميس غالبريث1 حقيقة إجراءات صندوق النقد الدولي في اليونان والتي دعت إلى سياسات تقشفية أضرت بالمجتمع اليوناني والنمو الاقتصادي بشكل فادح شارحاً: «في شهر أيار من عام 2010، وافقت الحكومة اليونانية على ضبط الأوضاع المالية بما يعادل 16% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2010 إلى 2013. ونتيجة لهذا، انتقلت اليونان من عجز الميزانية الأولية إلى توازن أولي في العام الماضي . وهو أكبر ارتداد من هذا القبيل في أوروبا في مرحلة ما بعد الأزمة».
ويضيف غالبريث موضحاً تجاهل صندوق النقد الدولي لتبعات مثل تلك الإجراءات الذي نفذه اليونانيون بحذافيره إرضاءً للترويكا، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، ومقابل مزيد من القروض بأن تلك الإجراءات دهورت النمو الاقتصادي بشكل كبير، فيقول:
«في مستهل الأمر توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليونان بنحو 5% على مدى الفترة 2010–2011، ثم يستقر في عام 2012، وينمو بعد ذلك. والواقع أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة 25% ولم يتعاف. ولأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انخفض في عام 2014 ولا يزال مستمراً في الهبوط، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي كان من المفترض أن تستقر قبل ثلاث سنوات، مستمرة في الارتفاع».
كما يوضح غالبريث مدى سوء تلك الإجراءات وطبيعتها فيقول: «تضمنت تلك الإصلاحات المزعومة خفض الإنفاق العام بشكل حاد، وخفض الحد الأدنى للأجور، والخصخصة بأسعار بخسة، وإنهاء المساومة الجماعية، وخفض معاشات التقاعد بشكل عميق. وقد نفذت اليونان المطلوب منها بحذافيره، ولكن الكساد استمر. وافترض صندوق النقد الدولي وغيره من دائني اليونان أن الانكماش المالي الهائل لن يخلف سوى تأثير مؤقت على النشاط الاقتصادي، وتشغيل العمالة، والضرائب، وأن خفض الأجور ومعاشات التقاعد والوظائف العامة له تأثير سحري على النمو. وقد تبين أن ذلك الافتراض خاطئ تماماً. بل إن ضبط الأوضاع المالية في اليونان في مرحلة ما بعد عام 2010 أدى إلى كارثة اقتصادية . وأسوأ فشل لتوقعات صندوق النقد الدولي على الإطلاق»!

هل ينجح ترويض اليونان؟

وولف:
من المحزن أن الانهيار قد يحدث الآن.. بعد أن تحمل الناس الألم

يحذر مارتن وولف2 الصحفي الاقتصادي البريطاني المعروف، من احتمالات خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي ويحاول رسم كل الاحتمالات التي قد تدفع لهذا الخروج أو تمنعه، رغم أنه غير متفائل بالتوصل للاتفاق بين الترويكا واليونان ورغم أنه يرى أن «يمين الطلاق» هو الحل، إلا أنه لا بد من تهدئة الأعصاب وتأمين أجواء الاتفاق، فالانفصال لن يكون بلا مشاكل، فالعلاقة ستبقى مستمرة أياً كانت صيغتها، وفقاً لتعبيره. ويوضح وولف هذه النقطة بقوله:

«إذا كان الأمر كذلك، وعجزت اليونان عن السداد، فإن إعسارها وخروجها من اليورو وتخفيض قيمة العملة، يمكن أن تكون قريبة إلى حد ما... اتحاد العملة أيضاً لن يكون بعد الآن غير قابل للعودة، لكن ستحدث أزمات جديدة. وعندما يحدث ذلك، فإن الثقة في الاتحاد ستكون منقوصة بعد خروج اليونان». ورغم أن وولف غير متفائل بنتيجة الاستمرار بإجراءات الترويكا إلا أنه يدعو للاستمرار بها، حيث يقول أن: «برنامج المعاملات النقدية المباشرة، الذي أعلن عنه البنك المركزي الأوروبي في عام 2012، ربما يحتاج إلى أن يتم تنفيذه، من أجل تهدئة الأعصاب، لكنه قد يفشل. التكهنات التي تحقق ذاتها بذاتها يمكن أن تؤدي إلى المزيد من حالات الطلاق».

وينتقد وولف الإجراءات التي اتخذت سابقاً بحق اليونان مؤكداً مقولة الحكومة اليونانية الحالية بأن الدائنين الأوربين وصندوق النقد ينهبون اليونان،

قائلاً بأن: «الجزء الأكبر من القروض الرسمية المقدمة إلى اليونان لم تكن لمصلحتها على الإطلاق، وإنما لمصلحة دائنيها اللامبالين من القطاع الخاص». لا يبدو أن وولف يعارض كثيراً تلك الإجراءات، خاصة إجراءات التقشف، لا بل تغدو المشكلة من وجهة نظره أنه لا تنبغي تتضيع ثمار تلك الإجراءات على سلبياتها طالما أن الحكومة اليونانية قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذها، وما تحمّله اليونانيون خلال السنوات الماضية لا بد أن يغدو محمولاً في الأشهر اللاحقة فداءً لإنقاذ الجميع!

هذا ما يراه وولف في حديثه: «كما عمدت اليونان أيضاً بإصلاحات كبيرة، بما في ذلك إصلاح ترتيبات المعاشات التقاعدية وبيئة الأعمال، لكن التراجع عن مثل هذه الإصلاحات سيكون في الواقع بمنزلة خطأٍ كبير، كما تجادل كل من مجموعة اليورو وصندوق النقد الدولي...»، ويضيف وولف «بالنظر إلى كل هذا، من المحزن أن الانهيار قد يحدث الآن، بعد أن تحمل الناس بالفعل كثيراً من الألم»!.

ورغم اعترافه بهذه الآلام يرى وولف أن القليل المتبقي من الوقت ومع بعض الإصلاحات في تلك الإجراءات قد تكون هي المنقذ، فيؤكد: «لم يفت الأوان بعد للتوصل إلى اتفاقات تهدف إلى تعزيز الإصلاح، وتقليص سياسة التقشف الإضافي، وجعل الديون قابلة للتحكم. هذا من شأنه أيضا أن يكون لمصلحة الجميع على المدى الطويل».

كما يشرح وولف معالم خطته بشكل عام ليبين أن: «معالم مثل هذه الصفقة واضحة أيضاً: فائض أولي صغير «في الموازنة» على المدى القصير، وقرار من منطقة اليورو لتسديد صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، يكون مصحوباً بتخفيف عبء الديون على المدى الطويل، إلى جانب التزام قوي بإجراء إصلاحات هيكلية جريئة من قبل الحكومة اليونانية».

ويختم وولف بتحميل المسؤولية للاتحاد الأوروبي مرتئياً أن «شاء أم أبى، فإن البنك المركزي الأوروبي لاعب أساسي. كما سيكون عليه اتخاذ قرار متى ينبغي أن يتوقف عن معاملة ديون الحكومة اليونانية، كأنها ضمان مقابل مساعدة السيولة الطارئة إلى المصارف اليونانية». هكذا يغدو وولف الهادي للطريق المجرب بعد تعبيده بالحسنات التي يفترضها!

ستغلتس:
توقعات الترويكا خاطئة واليونانيون محقين بتغيير المسار

جوزيف ستغلتس الاقتصادي الأمريكي المعروف انضم أيضاً إلى جوقة المحذّرين من احتمال خروج اليونان، وعلى خطا وولف نفسها لا يرى ضرورة تحولات كبرى في سلوك الاتحاد الأوروبي بعد أن وقع «الفاس بالرأس» رغم تأكيده على سلبيات ونتائج إجراءات الترويكا، وتأكيده أيضاً على أن الحكومة اليونانية أدت أقصى ما تستطيع من تلك الإجراءات، يقول ستغلتس:

«إن التحول في موقف اليونان المالي من العجز الأولي الضخم إلى الفائض يكاد يكون غير مسبوق على الإطلاق، ولكن مطالبة البلاد بتحقيق فائض أولي بنسبة 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي أمر متطرف وغير معقول. من المؤسف أنه عندما أدرجت «الترويكا»، هذا الطلب غير المسؤول لأول مرة في البرنامج المالي الدولي المخصص لليونان، لم يكن لدى السطات في البلاد أي خيار غير الإذعان».

ويضيف ستغلتس: «الواقع أن حماقة الاستمرار في متابعة هذا البرنامج أصبحت الآن صارخة بشكل خاص، نظراً لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25%، والذي تحملته اليونان منذ بداية الأزمة».

ويزيد على ذلك صاحب نوبل للاقتصاد: «أن توقعات

الترويكا كانت خاطئة، وبشكل متكرر. وكان الناخبون اليونانيون محقين تماماً عندما طالبوا بتغيير المسار، وحكومتهم محقة في رفضها التوقيع بالموافقة على برنامج معيب للغاية».

إلا أن ستغلتس ورغم مرافعته الهامة ضد الاتحاد الأوروبي وإجراءاته، وحديثه عن تأييد خيار الشعب اليوناني وحكومته بتغيير المسار، يعود ليجترح السلوك ذاته منطلقاً من مصالح أوروبا الاستراتيجية حتى لو كان ذلك على حساب الشعب اليوناني فيؤكد ستغلتس: «ليس من مصلحة أوروبا – أو العالم – أن يصبح بلد على أطراف أوروبا غريباً عن جيرانه، وخاصة الآن بعد أن أصبح عدم الاستقرار الجيوسياسي واضحاً بالفعل»، ثم يضيف: «ويبدو أن البعض في أوروبا، وخاصة في ألمانيا، لا يبالون بخروج اليونان من منطقة اليورو. فهم يزعمون أن السوق رتبت أمورها لهذا الانقطاع بالفعل. بل إن البعض يقترحون أن خروجها سوف يكون مفيداً للاتحاد النقدي. وأظن أن مثل هذه الآراء تقلل بشكل كبير من تقديرها للمخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تترتب على مثل هذا الأمر».

كما يغدق ستغلتس بتفاؤله حيال توقيع اتفاق بين الترويكا واليونان مؤكداً أن ذلك ممكن وضروري لحل الأزمة فيقول: « أوضحت اليونان استعدادها للانخراط في إصلاحات مستمرة، كما رحبت بمساعدة أوروبا لها في تنفيذ بعض هذه الإصلاحات. ومن المؤكد أن بعض الواقعية من جانب دائني اليونان . حول ما يمكن تحقيقه، والعواقب التي قد تخلفها الإصلاحات المالية والبنيوية المختلفة على الاقتصاد الكلي . من الممكن أن توفر الأساس للاتفاق الذي لن يكون مفيداً لليونان فحسب، بل وأيضاً أوروبا بالكامل».

نتائج إجراءات التقشف:

حجم الناتج المحلي الإجمالي اليوناني الحالي في 2015:
181 مليار يورو حيث يعادل الدين العام الحالي 175% من هذا الناتج. انخفض هذا الناتج بمعدل . 28% عن عام 2008.

حجم البطالة

27% حجم البطالة الحالي، والتي يبلغ 50% منها من الشباب حيث ارتفعت البطالة من 12% إلى 27% خلال ثلاثة أعوام.

حجم انخفاض الأجور

44% نسبة تخفيض الأجور بشكل عام
32% إنخفاض الأجور في القطاع الخاص
وتكمن المفارقة أنه ما تحتاجه اليونان في هذا العام لا يزيد عن 19 مليار يورو، بينما خسرت اليونان حوالي 30 مليار يورو نتيجة نزوح الرساميل بين تشرين الأول عام 2014 ونيسان لعام 2015.

اقتراح اليونان ليس الخروج فلماذا هذا الاستنفار؟!

مقابل كل ذلك تقترح اليونان بأن تقدم آلية الاستقرار الأوروبي «EFSF»، لليونان قرضاً بقيمة 27 مليار يورو «30 مليار دولار أميركي»، بآجال استحقاق طويلة، لسحب السندات اليونانية التي اشتراها البنك المركزي الأوروبي في عام 2010.

وثانياً، استخدام الأرباح على هذه السندات لسداد دين صندوق النقد الدولي.

وثالثاً أن يتم ضم اليونان إلى برنامج البنك المركزي الأوروبي للتيسير الكمي، بالإضافة إلى توقف الأوروبيين عن المطالبة بمزيد من حزم التقشف.

ما يعني أن المطالب اليونانية لا تمت أبداً لما يروج له الأوربيون بأنهم يسعون للخروج من الاتحاد الأوروبي، بل تخفيف الضغوطات لتكون قابلة للاحتمال، أي مجرد إصلاحات جزئية في طريقة إدراة برامج الإنقاذ الأوربية بما يخدم منع تفجر الأوضاع في الداخل اليوناني.

إن كل ما تقدم يشير إلى أن البروباغندا التي تثيرها الأوساط الغربية، وضمنها بعض الآراء الإعلامية والأكاديمية التي قدماناها، تهدف إلى الضغط على الحكومة اليونانية لترهيبها.

فكيف يتم انتقاد إجراءات التقشف وما آلت إليه أوضاع الاقتصاد اليوناني نتيجة سلوك الترويكا ثم يصار إلى اقتراحات لإعادة إنتاج المسار ذاته بإصلاحات تجميلية طبعاً، وبعد الترهيب من خطورة الخروج اليوناني الافتراضي حتى اللحظة من الاتحاد الأوربي؟!

أليس ذلك ترويضاً لليونان ورسم خطوط حمراء جديدة تمنعه من احتمالات تحوالات أكبر.

لا يمكن الجزم حالياً إلى أين تسير الأمور، فلا أحد يستطيع التكهن في ظل هذا التعقيد، خاصة وأن بوادر علاقات اقتصادية روسية- يونانية هامة تلوح بالأفق مؤخراً بشكل يرعب الأوروبيين.

■ هوامش:

* المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي.

1– جيمس غالبريث: الأستاذ في جامعة تكساس، مقالة بعنوان صندوق النقد الدولي و«الخيارات الصعبة» بشأن اليونان على موقع «Project–Syndicate» بتاريخ 16 حزيران 2015.

2–مارتن وولف: صحفي بريطاني في صحيفة الفاينينشال تايمز البريطانية، في مقالته المنشورة في الصحيفة بتاريخ 16 حزيران بعنوان: «الطلاق المستعجل.. الندم في وقت الفراغ».

3–جوزيف ستغلتس: في مقالته المنشورة على موقع «Project–Syndicate» بعنوان «أوروبا والفصل الأخير» في 5 حزيران 2015، اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد، وأستاذ في جامعة كولومبيا.

خلال الأسبوع الماضي، تصدَّر المشهد الفلسطيني حدثان أساسيان، يفيد الأول بتفاقم حالة انقسام الفصائل الفلسطينية، إثر الأنباء عن إعادة تشكيل حكومة «الوفاق»، أما الثاني، فيتجسد في الحديث المتصاعد عن «هدنة طويلة الأمد» يجري الإعداد لها في قطاع غزة.

«أفكار شفهية»..

الكيان المأزوم يدخل من بوابة أخرى

منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، تقف البشرية أمام أزمة جديدة، وأكثر اشتداداً من سابقاتها، تصيب المنظومة الرأسمالية ككل، وتتجلى في تراجع متسارع يصيب المركز الإمبريالي في الولايات المتحدة، وينعكس بدوره على أدوات هذا المركز وقواعده المتقدمة في العالم، لا سيما لدى الكيان الصهيوني الذي مني بخمس هزائم عسكرية متتالية، منذ بدء التراجع الإمبريالي.

■ أحمد الرز

على أساس تلك الهزائم، ضاقت هوامش المناورة أمام المحاولات العسكرية الفاشلة والمتكررة للكيان الصهيوني، ما يجعله محكوماً بالتوجه نحو خطط بديلة تؤمن الهدف ذاته في فلسطين المحتلة، من دون أن يعني ذلك تورطاً عسكرياً، تتزايد كلفه الاقتصادية حرباً إثر حرب. وفي الحالة الملموسة، يؤمن استمرار الانقسام في الداخل الفلسطيني نتيجة غياب البرنامج الوطني على أساس المقاومة من جهة، والعمل على تقييد عمل المقاومة الفلسطينية، والتضييق عليها باتفاقيات أو «هدن طويلة الأمد» من جهة أخرى، مساحة زمنية مناسبة للعدو الصهيوني كي يتجنب انعكاسات التراجع الإمبريالي العالمي عليه.

في هذا الصدد، تضاربت الأنباء خلال الأسبوع الماضي عن نية رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إنهاء حكومة «التوافق»، وإعادة تشكيلها من جديد تحت رئاسة رامي الحمد الله نفسه، وهو ما ترفضه «حماس» بشدة، نظراً لكونه قد يكون ممهداً لتغييرات تطال وزراءها في الحكومة، لا سيما إن جرى ذلك دون التشاور المسبق معها.

وبالنظر إلى وظيفة تلك الخلافات صهيونياً، فمن المرجح أن يجري تأجيج الصراع بين الفصائل الفلسطينية، بما يؤمن استمرار الانقسام الفلسطيني لمدة أطول.

..من بوابةٍ أخرى

بدوره، يخرج الحديث عن «هدنة طويلة الأمد» يجري الإعداد لها في قطاع غزة، ليسلط الضوء على سياسة أكثر خطورة للعدو الصهيوني. بحسب التسريبات، والتصريحات الرسمية التي تلتها، تلعب بعض الوفود الأوروبية، والقطرية، دور الوسيط بين العدو الصهيوني وحركة «حماس»، حاملةً معها مشروع «هدنة طويلة الأمد»، قد تمتد بين 10–15 عاماً في قطاع غزة، مقابل «فك الحصار» عنه، وإنشاء ميناء بحري فيه.

يحاول العدو كسر المقاومة في غزة بالترغيب السياسي والاقتصادي، بعدما فشلت المحاولات السابقة في كسرها عبر العسكرة والعدوان والترهيب

من جهتها، لم تنفِ حركة «حماس» تلك التسريبات، وإن اختلفت تصريحات مسؤوليها في هذا الصدد. ففيما أكد مسؤول العلاقات الدولية في الحركة، أسامة حمدان، أن الأخيرة تسلمت مشروعاً مكتوباً يتعلق بالتهدئة، أكد عضو المكتب السياسي لها، موسى أبو مرزوق، أن «الأفكار كانت شفهية.. وعن طريق السفراء والمبعوثين السياسيين». أما الموقف من فكرة الهدنة بالمجمل، فكان يلحقه مسؤولو الحركة بالحديث المطول عن عمليات «إعادة الإعمار، إنهاء الحصار، إعادة تشغيل المطار، وبناء ميناء غزة»..!

مشروع «الهدنة» المطروح على طاولة البحث سواء «كتابياً» أو «شفهياً» والذي يُعمل على توريط قوى المقاومة الفلسطينية به يتفق تماماً مع عملية «المفاوضات» التي تخوضها السلطة الفلسطينية

الانشغال الإيراني السوري؟

مع الساعات الأولى للحديث عن هذا الطرح، وفي ظل المماحكات السياسية والإعلامية الفلسطينية التي طغت على تغطية الإعلام العربي للتسريبات، بدأ الكلام الساعي إلى تبرير احتمال قبول مثل ذلك المشروع، بما مفاده: «إن الداعمين الإقليميين لمشروع المقاومة، إيران وسورية، يعيشان اليوم حالة إشغال طويلة.. إيران في ملفها النووي، وسورية في أزمتها الداخلية».

قد يبدو هذا الكلام، للوهلة الأولى، «منطقياً» بعض الشيء، لكن بحثاً دقيقاً في الملف الفلسطيني، بعيداً عن الغباش الذي تسببه المتغيرات الإقليمية هنا وهناك، يؤكد أن الظرف الدولي، الذي بدوره يؤثر ويحدد بدرجة كبيرة طبيعة المتغيرات الإقليمية والمحلية، لم يزل يؤكد حالة التراجع التي تصيب المنظومة الإمبريالية العالمية. وهذا ما يفسر لجوء العدو إلى مثل تلك «المشاريع» في هذا الوقت، مشاريع الاحتواء ومحاولة كسر المقاومة في غزة بالترغيب السياسي والاقتصادي، بعدما فشلت المحاولات السابقة في كسرها، عبر العسكرة والعدوان والترهيب.

السؤال هنا: عندما يكون المحتل في حالة تراجع عسكري وسياسي واقتصادي كرستها المتغيرات الدولية والمقاومة الشعبية الفلسطينية، هل ينبغي التعويل على ما يمكن أن «يتنازل» عنه العدو؟ أم تنبغي ملاحقته بالضربات التي يحققها خيار المقاومة، وتدعمها تغيرات الموازين الدولية؟

«المكتسبات» مقابل «البازار» السياسي

على كل حال، مهما كان حجم «المكتسبات» التي يعول عليها المؤيدون لخيار «الهدنة»، فإنهم على ما يبدو غافلون، حتى الآن، عن حقيقتين اثنتين، أولاً: إن كل ما يمكن أن يشكل في بداية العملية «بريقاً لامعاً» لمشروع الهدنة– كالحديث عن «إنهاء الحصار، أو بناء ميناء جديد، أو حتى إعادة فتح المطار»– لا بد أن يخضع لاحقاً إلى قواعد «البازار» السياسي، فالمهم لدى العدو هو انتزاع قبول من الفصائل على مشروع الهدنة، أما ما قدمه من وعود، فتتكفل وسائل المماطلة لاحقاً بعدم تنفيذه، أو تأخيره بالحد الأدنى. فما المعنى في أن يأخذ بناء الميناء عشرون عاماً، على سبيل المثال..؟!

ومن هنا تتبين الحقيقة الثانية: إن مشروع «الهدنة» المطروح على طاولة البحث، سواء «كتابياً» أو «شفهياً»، والذي يُعمل على توريط قوى المقاومة الفلسطينية به، يتفق تماماً مع عملية «المفاوضات» التي تخوضها السلطة الفلسطينية من حيث جوهرهما، حتى ولو كان مشروع الهدنة «أكثر بريقاً».

التكلفة الأعلى والتكلفة الأقل

يرتبط الحديث عن هذه الهدنة، بالوعود المعسولة حول عملية إعادة الإعمار، ضمن الإحداثيات الحالية المطروحة لتلك العملية بعيداً عن المصلحة الوطنية الفلسطينية من هذا الإعمار، حتى لو تم. في العلوم العسكرية، يعتبر رفع تكلفة الحرب على الخصم أحد أهم وسائل ثنيه عن الخيار العسكري، ورفع التكلفة هذه لا يأتي عبر الحد من الأهداف التي يمكن للخصم أن يستهدفها فحسب، بل كذلك عبر دفع الخصم نحو تشييد بنية تحتية ستتحول بدورها إلى عبء إضافي يدخل كعامل ضاغط في الحسابات الاستراتيجية له، فيما لو قرر اللجوء إلى الخيار العسكري لاحقاً.

ومن جهةٍ أخرى، تفتح مرحلة «إعادة الإعمار»، ضمن هذه الإحداثيات، الباب واسعاً أمام حركة «شراء ما يمكن شراءه من ذمم» داخل القطاع، وللإجهاز أكثر على مشروع المقاومة، وستسمح هذه العملية بتقوية أحد طرفي النقيض داخل «حماس»، والمقصود بذلك تقوية التيار «الإخواني» في الحركة، على حساب التيار الملتزم فيها بنهج المقاومة وبتطلعات الشعب الفلسطيني نحو تحرير الأرض.

إلى هذا، يتضح أن خيار المقاومة لم يعد خياراً مبدئياً للشعب الفلسطيني فحسب، بل كذلك فهو الخيار الأقل تكلفة، رغم كل التضحيات التي يتطلبها، مقارنة بخيار «الهدن» وقبله «المفاوضات». وإن المضي في هذا الخيار يستوجب من كل الملتزمين بالثوابت المبدئية للشعب الفلسطيني ضمن الفصائل الفلسطينية تنسيق الجهود فيما بينها على أساس برنامج عمل عماده الأساسي المقاومة المشروعة في وجه المحتل الصهيوني الآخذ بالانتكاس أكثر فأكثر، على وقع التراجع الإمبريالي الغربي على الصعيد الدولي.

موسكو ـ واشنطن:
إلى «ما وراء الأفق»

بين التوترات العسكرية في أوروبا الشرقية، وما تعكسه من إشارات سياسية متصاعدة بين الولايات المتحدة وروسيا منذ أكثر من أربعة أعوام، وما يتخلل ذلك من جوانب التنافس السياسي والاقتصادي والعسكري بين الجانبين، تعيش أوروبا اليوم «هاجساً جديداً» يدفعها نحو حسم خياراتها الاستراتيجية.

■ سعد خطار

عملياً، تنقلب واشنطن اليوم على معاهدة «روسيا- الناتو 1997»، التي تعهَّد فيها حلف شمال الأطلسي بعدم نشر قوات عسكرية كبيرة وواسعة في عموم بلدان أوروبا الشرقية. ويعبِّر هذا الانقلاب عن نفسه في حملة «التسريبات الصحافية» المتكررة لدى الصحافة الأمريكية، والتي تشير إلى عزم البيت الأبيض على نشر أسلحة أمريكية ثقيلة على الحدود الغربية للخصم الروسي.

إثقال أوروبا.. والابتكارات الروسية

في التفاصيل، تؤكد «التسريبات» أن الولايات المتحدة بصدد نشر صواريخ مجنحة وبالستية في أوروبا الشرقية من جهة، وأسلحة نووية في بريطانيا- الحليف «الأقوى» أوروبياً للولايات المتحدة حتى الآن- من جهة أخرى، فضلاً عن نية البنتاغون تزويد أكثر من خمسة آلاف جندي أمريكي موجودين الآن في شرق أوروبا بعدد من الدبابات والعربات المصفَّحة ومعدات عسكرية أخرى، بالإضافة إلى العمل على زيادة الوجود العسكري الأمريكي والقواعد العسكرية له في ليتوانيا ولاتفيا واستونيا، وكذلك بولندا التي أكد وزير دفاعها، توماس شيمونياك، أن بلاده أجرت سلسلة من اللقاءات مع الولايات المتحدة، وعقدت العزم على تكثيف الوجود الأمريكي على أراضيها.

وفي وقت افتتحت فيه الحكومة الروسية مُنتدى «الجيش 2015» في مدينة كوبينكا «إحدى ضواحي العاصمة موسكو»، بأكثر من 5000 ابتكار عسكري جديد، جاء الرد الروسي على استفزازات واشنطن في الحدود الغربية للبلاد مركباً، ضمن خطين اثنين. فمن جهة، أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في افتتاح المنتدى أنه «إذا وضع أحد ما بعض مناطقنا تحت التهديد، فهذا يعني أننا سنوجه قواتنا المسلحة وقوتنا القتالية الحديثة نحو تلك المناطق التي يأتي منها التهديد.. حلف الأطلسي هو القادم إلى حدودنا، ولسنا نحن من تحرك إلى أي مكان». إلا أنه، ومن جهة أخرى، أكد بوتين على أنه لا يرى في الوقت الحالي سبباً لقلق شديد بخصوص تحركات البنتاغون، إذ أنها «مجرد إشارات سياسية موجهة لروسيا» من واشنطن وحلفائها، «أما ما يثير القلق الحقيقي لموسكو فهي منظومة الدرع الصاروخية التي يتم نشرها حالياً» يقول بوتين، قبل أن يعلن «مفاجأة من العيار الثقيل»، بكشفه أن القوات النووية الروسية سوف تحصل في عام 2015 على أكثر من 40 صاروخاً بالستياً جديداً عابراً للقارات، ستكون قادرة على اختراق أية منظومات دفاعية حديثة، في إشارة بالغة الوضوح إلى منظومة الدرع الصاروخية في أوروبا، وأنه «خلال الأشهر القادمة سيجري الاختبار الحكومي لمنظومة رادار جديد كاشفة لما وراء الأفق».

تبدو موسكو ومعها حلفاؤها داخل منظومة «بريكس» وخارجها مدركة لانسداد الأفق التاريخي أمام واشنطن بما تمثله من حماية لرأس المال المالي العالمي

شد العصب الأوروبي.. مقابل التراجع

في ظل استحالة قيام حرب عالمية ثالثة، بالشكل التقليدي السابق لها، تجد واشنطن نفسها مضطرة للجوء إلى وسائل الضغط غير التقليدية عبر القارة الأوروبية، بغية منع محاولات التكامل الأوراسي الاستراتيجي الآخذة بالتصاعد. من جهة، يستميت البيت الأبيض لإطالة أمد النزاع الأوكراني، ومن جهة أخرى، يرفع حالة التأهب لدى دول أوروبا الشرقية عبر التلويح بـ «خطر البعبع» الروسي.

من هنا، تبدو موسكو، ومعها حلفاؤها داخل منظومة «بريكس» وخارجها، مدركة لانسداد الأفق التاريخي أمام واشنطن، بما تمثله من حماية لرأس المال المالي العالمي. وتغدو سياستها الرامية إلى إطفاء فتيل النزاعات في بؤر التوتر العالمية، استراتيجية واضحة تهدف إلى دفع الولايات المتحدة نحو «الانهيار في المكان»، من دون أن تدفع شعوب العالم ثمن تراجعها.

سباق الوقت
بين الحل الليبي و«داعش»

تكرَّس انهيار جهاز الدولة الليبي بعد غزو «الناتو» في عام 2011، محولاً مساحة البلاد إلى ثلاث نقاط نفوذ: حكومة طبرق المعترف بها دولياً في الشرق، وقوات «فجر ليبيا» ومعها بعض الفصائل المسلحة في غرب البلاد، فيما يبرز «داعش» كذراع فاشي أساسي على الأرض.

■ عماد بيضون

تحت حجم الخطر المحدق بليبيا، يتجلى المشروع الأمريكي القاضي بتحويل البلاد إلى نقطة انطلاق أساسية للفاشية الجديدة باتجاه دول شمال أفريقيا، وربما أوروبا، كواحدة من نقاط بوادر الافتراق الأمريكي- الأوروبي. ففيما يسيطر تنظيم «داعش» على المناطق الغنية بالنفط في سرت ومصراته ودرنة، ويهيئ مقاتليه للسيطرة على منطقة الهلال النفطي، الممتدة من سرت حتى طبرق، تمهيداً لتهديد دول الجوار الليبي، تبدو العديد من الدول الأوروبية، ودول الجوار الليبي، أكثر ميلاً نحو تثبيت الحلول السياسية، بما أفضى إلى جولتي الحوار في الجزائر والمغرب، وما لحقهما في العاصمة الألمانية.

تناقض على أساس المصلحة

تحت خطر امتداد الحريق إلى دول الجوار، والخوف من انتشار الإرهاب في دول الجوار الأبعد عن ليبيا، وتحت عوامل ضغط «الهجرة غير الشرعية» من ليبيا نحو أوروبا، تسعى البلدان المحيطة، في ليبيا إلى «لم شمل» الفرقاء، وتدوير زوايا الاختلاف بين مجلس النواب المنتخب الموجود في الشرق «طبرق»، والذي يعترف بقيادة عسكرية ممثلة بالقائد العام للجيش الليبي، خليفة حفتر، وبين حكومة «الإخوان المسلمين» في الغرب «طرابلس»، ممثلة بـ«المجلس الوطني الليبي» وقوات «فجر ليبيا».

على هذا الأساس، جاءت موجات الحوار بين الفرقاء الليبيين وعلى جولات عدة في جنيف وبرلين والجزائر والمغرب، إلا أن المشكلة لا تزال عالقة عند نقطة إعادة الانتخابات التي ترفضها حكومة طبرق، إلا في حال سلَّم «الإخوان المسلمين» مقاليد السلطة في طرابلس لهم.

خسائر فادحة ومشروعان

وفي فاتورة باهظة للحرب الدائرة في ليبيا، تؤكد أرقام «صندوق النقد الدولي» على أن البلاد خسرت، حتى هذا العام فقط، أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قبل غزو «الناتو». فيما تشير تقديرات أخرى إلى أن أرقام الخسائر هي أكبر من ذلك بكثير، نظراً إلى اعتماد «النقد الدولي» على التخفيف من حدة حروب واشنطن حول العالم.

أما عسكرياً، ومع انهيار الجزء الأكبر من دفاعات الجيش الليبي، فتشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من 1700 ميليشيا مسلحة في عموم الأراضي الليبية، يغلب على معظمها الطابع المحلي، فيما تبقى النسبة الأكبر من المقاتلين المدربين هي في صفوف «داعش» الذي يحاول في الفترة الأخيرة تنظيم هجومات متتالية ومنظمة، بهدف الوصول إلى طرابلس، في وقت تبقى فيه طائرات «التحالف الدولي» عتعامية عن تحركات التنظيم.

إلى هذا، تعيش ليبيا سباقاً مع الزمن، بين التقدمات التي يحرزها «داعش»، والتي يجب أن ينظر لها من بوابة المشروع الأمريكي، وبين مساعي الحل السياسي الذي بات نقطة التقاء بين مصالح الشعب الليبي، ومصالح الدول المجاورة له.

رفاييل كوريا: «التفاوت لا يطاق»

أوعز الرئيس الإكوادوري، رفائيل كوريا، يوم الخميس الماضي، إلى وسائل الإعلام المحلية للبدء في صياغة نقاش عام حول عدم المساواة والنمط غير العادل في توزيع الثروة في بلاده. «كيف يمكن لنا أن نسميه بلد «الديمقراطية» إذا كانت أقل من 2% من الأسر تمتلك 90% من الشركات الكبيرة؟»، بهذا السؤال، توجه كوريا إلى أقلية الطغمة المالية، المعارضة لسياسته الاقتصادية الاجتماعية، مدعية بأن اثنين من مشاريع القوانين التي يسعى كوريا إلى إقرارها، بهدف معالجة عدم المساواة وتمركز الثروة، سوف تؤثر على الطبقة المتوسطة الإكوادورية، ما دفع بكوريا إلى تأجيل إقرار هذه القوانين مؤقتاً، والدعوة إلى حوارٍ وطني حول هذه التدابير الجديدة.

بدوره، زعم المليارديرِ غييرمو لاسو، والذي حل بالمرتبة الثانية بعد كوريا في آخر انتخابات رئاسية، أن هذه التدابير تهدف للهجوم على «الرخاء الذي يتمتع به المواطنون الإكوادوريون»، ما حدا بكوريا للرد: «ما هو نوع هذا الرخاء الذي تتحدثون عنه؟ هل هو ذلك الذي يسمح لغييرمو لاسو أن يجني 15 مليون دولار خلال عام 2014 فقط؟ أي ما يعادل 3500 سنة من أجر عامل إكوادوري واحد؟ كيف يمكن أن يكون ذلك مبرراً أخلاقياً؟».

«في السابق، كان الفقراء يناضلون ضد حكومة البنوك الخاصة. أما اليوم، فإن الأغنياء يقاتلون حكومة الفقراء، تحت حجة «الجريمة» التي ترتكبها الحكومة بسعيها نحو العدالة الاجتماعية»، يختم كوريا.

■ ■ ■

أكبر عدد للنازحين في التاريخ البشري المكتوب

في نتيجة أخرى للحروب البينية ذات النمط الجديد والتي اندلعت في العالم منذ خمس سنوات، أفاد تقرير جديد صادر عن «وكالة اللاجئين» التابعة إلى الأمم المتحدة، أن عدد النازحين في العالم خلال عام 2014، كان الأكبر في التاريخ المسجَّل للبشرية.

ووفقاً للتقرير السنوي للوكالة، فقد جرى تسجيل أكثر من 59,5 مليون من النازحين قسراً في نهاية عام 2014، مقارنة بـ51,2 في عام 2013، وهو «ما يمثل أكبر قفزة على الإطلاق في غضون سنة واحدة»، وقد بلغ العدد قبل عشرة أعوام ما يقارب 37,5 مليوناً.

■ ■ ■

«جنيف» اليمني ينتهي دون موعد آخر

مع تواصل غارات «التحالف» على اليمن، وما يقابلها من ردود متصاعدة طالت بعض المناطق الحدودية مع السعودية، وضعت مفاوضات «جنيف»، بين الفرقاء اليمنيين أوزارها وسط آمال بأن تمهد للبناء عليها لاحقاً باتجاه حل الأزمة العاصفة بالبلاد التي تهدد 21 مليون يمني مباشرة حسب تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة.

وقد أعلن المبعوث الدولي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد الجمعة 2015/6/19، عن انتهاء الجولة الأولى من مشاورات جنيف بين اليمنيين دون تحديد موعد استئنافها، قائلاً «لمسنا تعاملاً إيجابياً من الأطراف في المشاورات.. أنا متفائل بشأن تطبيق «أنصار الله» لقرارات مجلس الأمن» ومضيفاً أن «ما تم التوصل إليه في جنيف يمكن البناء عليه مستقبلاً.. الحوار يتم بين الأطراف اليمنية ويجب أن يبقى كذلك».

وأشار ولد الشيخ أحمد إلى أنه سيكشف عن الجهود الدولية في الأيام المقبلة بشأن وقف إطلاق النار ودعا جميع الأطراف إلى احترام شهر رمضان ووقف إطلاق النار، مشيرا إلى أن 21 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

هذا أعلن وزير الخارجية اليمني رياض ياسين أن المشاورات انتهت دون التوصل إلى اتفاق، ولم تحقق النتائج المرجوة منها، ملقياً باللائمة على الجانب الآخر.

بدورها، ترفض جماعة «أنصار الله» المقترح الداعي للانسحاب من مناطق سيطرتها كمقدمة للحوار، وترى أن ذلك سيكون لصالح تنظيم «القاعدة» الذي بات يتحكم بمناطق عدة في اليمن.

ومع ارتفاع وتيرة الاشتباكات، أعلن نائب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق أن نحو 13 مليون شخص في اليمن لا يحصلون على الغذاء الكافي، لافتاً إلى أن عدد الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي ارتفع نحو 2,3 مليون عما كان عليه خلال شهر آذار الماضي، وأن 19 محافظة يمنية من أصل 22 دخلت مرحلة الأزمة أو حالة الطوارئ.

ديون اليونان «غير شرعية وحقيرة»

شهدت الخلافات بين اليونان ودائنيها الدوليين جولات أخرى من التصعيد، تفيد بقرب التغير في السياسات الاستراتيجية اليونانية.

فخلال الأسبوع الماضي، رفع رئيس الوزراء اليوناني، ألكسيس تسيبراس، من حدة خطابه، متهماً المؤسسات الدائنة لليونان «بنصب الأشراك لأثينا»، محملاً صندوق النقد الدولي على نحو خاص «المسؤولية الجنائية» عن إغراق بلاده بالديون.

في مقابل ذلك، كان البرلمان اليوناني قد استمع إلى تقرير «لجنة حقيقة الدين العام»، والتي خرج تقريرها ليؤكد أنه «على اليونان ألا تسدد دينها، لأنه غير شرعي وحقير.. والبلاد تعرضت لهجوم منسق من دائنيها، يرمي إلى نقل الدين الذي يثقل كاهل المصارف الخاصة، ولا سيما الفرنسية والألمانية واليونانية، إلى القطاع العام، وبالتالي إلى أكتاف المواطنين اليونانيين».

وفي هذا السياق، كشف المسؤول اليوناني عن المفاوضات السياسية بين أثينا ودائنيها، أن ممثلي الدول الدائنة، يرفضون أي حديث عن برنامج متين لمنع الهدر، ويصرون على سداد أثينا لديونها عبر خفض رواتب المواطنين والمعاشات التقاعدية لهم.

وفي موازاة الزيارة التي يقوم بها رئيس الوزراء اليوناني تسيبراس إلى موسكو، للمشاركة في فعاليات منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، وقع الجانبان الروسي واليوناني مشروع مد خط أنابيب لنقل الغاز على الأراضي اليونانية، والذي سيكون مكملاً لمشروع «السيل التركي» الذي تنوي تنفيذه شركة «غازبروم» الروسية، مما يثير استياء بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

بدوره، أكد تسيبراس في كلمة أمام المنتدى أن «أوروبا يجب ألا ترى نفسها محوراً لهذا الكون، وعليها أن تفهم أن محور التنمية الاقتصادية العالمي يتحول إلى مناطق أخرى من العالم.. إن العالم يختلف عما كان عليه من قبل، وهو يتحول فعلاً باتجاه قوى جديدة تلعب دوراً أكبر وأكثر أهمية على الصعيد الاقتصادي والجيوسياسي».

وحول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، أكد تسيبراس أن «المشروع الأوراسي هو التشكيل الجديد للتكامل الإقليمي، بين الدول التي يحتمل أن تكون مصادر جديدة لإنتاج الثروة والمنافع، وبين القوى الاقتصادية الجديدة».

أما عن الاتحاد الأوروبي: «فيجب أن يجد طريقه مرة أخرى نحو مبادئه الإقليمية: التضامن، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وليس باتجاه فرض سياسات التقشف، وهي السياسات التي تضر بالتماسك الاجتماعي وتفاقم الركود».

تعاون روسي- سعودي «طاقي وفضائي»

على هامش زيارة وزير الدفاع السعودي، محمد بن سلمان، إلى بطرسبورغ، عقد الجانبان الروسي والسعودي اتفاقية بين الحكومتين حول التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فيما توفر هذه الاتفاقية أساساً قانونياً للتعاون بين الدولتين في المجال النووي على اتجاهات عديدة، من بينها إنشاء واستخدام وتفكيك المفاعلات النووية المخصصة لإنتاج الطاقة والأبحاث العلمية، وتقديم الخدمات المتعلقة بمعالجة الوقود النووي المستنفد، وإنتاج النظائر المشعة واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وتأهيل الكوادر في مجال الطاقة النووية. في وقت كشفت فيه وسائل إعلام سعودية عن مصادر في الوفد السعوديّ أن العدد المتفق عليه من المفاعلات النووية وصل إلى 16 مفاعلاً لأغراض سلمية.

وفي هذا السياق، أكد وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، أن موسكو والرياض ستستأنفان عمل اللجنة السعودية الروسية المشتركة للتعاون التجاري الاقتصادي والعلمي التقني، مشيراً إلى أن «جلسة اللجنة المذكورة ستنعقد في تشرين الأول المقبل بعد توقف عملها 5 سنوات»، وذكر أن «المهام الأساسية للجنة الحكومية المشتركة، تتمثل في زيادة التبادل التجاري واستثمارات الشركات الروسية في السعودية، والشركات السعودية في روسيا».

وفي المجال الفضائي، تخطط وكالة الفضاء الروسية «روس كوسموس»، بالتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال تطوير البنية التحتية الفضائية على أراضي السعودية وروسيا.

وخلال اللقاءات، أعلن سلمان أن الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، «سيزور روسيا في القريب العاجل تلبية لدعوة الرئيس الروسي»، كما نقل دعوة أخرى من الملك السعودي إلى الرئيس الروسي لزيارة السعودية قريباً.

خلال الأسبوع الماضي، أنهى أعضاء مجموعة «السبعة الكبار»، قمتهم الواحدة والأربعون، بعد أن اجتمع قادة هذه الدول، كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وبريطانيا، والولايات المتحدة، في قلعة «إلماو»، التي كانت موقعاً مناسباً لاجتماع «سادة الكون»، القديم، على أية حال.

واشنطن اللاهثة وأوروبا المتخبطة

يعود انعقاد القمة الأولى التي جمعت دول «السبعة الكبار» إلى عام 1974، حيث التأم اجتماع هذه الدول في «شاتو دو رامبوييه»- القصر الإقطاعي الضخم في فرنسا. أما الغرض من تلك القمة فكان يتمثل بإيجاد استراتيجية مشتركة للتصدي إلى السياسة الجديدة لمنظمة «أوبك»، وما سمي في حينه بـ«النظام الاقتصادي الدولي الجديد».

■ بقلم: فيجاي براشاد*
ترجمة وإعداد: رنا مقداد

كانت «أوبك»، في ذلك الحين، قد باشرت بسياستها الجديدة، التي هدفت إلى الحدّ من إمدادات النفط الخام بهدف رفع سعره عالمياً، وهو الأمر الذي كان يهدّد النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة.

أما «النظام الاقتصادي الدولي الجديد»، فقد جرى تمريره في الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعم منقطع النظير، أبدته دول ما يعرف بـ«العالم الثالث»، إذ دعا هذا المشروع إلى بنية اقتصادية وسياسية دولية جديدة تميل إلى مصلحة الدول الفقيرة. وهذا ما شكل، في ذلك الوقت، أولى إرهاصات ولادة مجموعة «السبعة الكبار»، التي سعت إلى كسر وتحطيم كل من «أوبك»، و«النظام الاقتصادي الدولي الجديد». وللأمانة، فقد نجحت في ذلك، لكن بحدود ضيقة ومؤقتة.

ابتلاع العالم كله..!

بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي، ومرحلة البيروسترويكا التي تلته، قامت مجموعة «G7» بتوجيه روسيا التي خرجت من حقبتها السوفييتية في مدار المجموعة، لتتحول تلك الأخيرة إلى «G8»، بحلول عام 1994. وكانت سياسة هذا التحالف المعلن تتمحور حول خلق تنسيق كاف بين هذه الدول، لمنع ظهور قطب اقتصادي وسياسي جديد على كوكب الأرض- هذا القطب المتمثل إلى حد كبير بدولة الصين.

ومع تجلي الأزمة المالية العالمية في عام 2007، انتقلت الدفة إلى بلدان كتلة «بريكس»: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. وكانت الفكرة الشائعة في حينه أنه لو سلمت هذه الدول، وخاصة الصين، مواردها المالية إلى النظام المالي العالمي، فسيجري تعليق «G8»، والبدء بـ«G20». وعلى الرغم من أن الصين فعلت ذلك، إلا أن إحساس البنوك بالأمان دفع باتجاه تأجيل «G20».

اثنان من أضخم موردي الطاقة إلى أوروبا الغربية وهما روسيا وإيران متضرران من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عبر «G7»

بعد ذلك، ارتفعت ثقة الغرب بنفسه، في أعقاب تدخل حلف «شمال الأطلسي» في ليبيا عام 2011، وكان يعتقد أن الأمر بات أبعد من «الحفاظ» على النظام المالي، بل أن ما درج على تسميته بـ«التدخلات الإنسانية» صارت تضفي «شرعية» مفترضة تكفي الغرب لاستخدام قوته العسكرية حول الكوكب، وضمناً في البلدان الأكثر فقراً.

كثّفت الضغوط الغربية على إيران منذ منتصف عام 2000، لتليها مجموعة كبرى من التوترات مع روسيا حول مسألتي أوكرانيا وسورية، ما أدى إلى تعليق عضوية روسيا في «G8» عام 2014. وجميعنا رأى كيف كانت روسيا هي هدف الخطاب المحموم لقمة «G7» الأخيرة، وكيف عبَّر أوباما بشكل صريح عن هواجسه وهلعه الاستراتيجي من عودة الخصم الأقوى تاريخياً للولايات المتحدة، وهو الاتحاد السوفييتي: «هل يستمر «بوتين» في تدمير اقتصاد بلاده، ويواصل عزل روسيا في سعيه لتحقيق الرغبة الخاطئة في إعادة أمجاد الإمبراطورية السوفييتية؟»..!

المتلازمة الأوروبية وتناقض المصالح

إن كانت «الإمبراطورية السوفييتية»، حسب تعبير «سيد» البيت الأبيض، قد انهارت منذ فترة طويلة، فإن الطموح الغربي للاستيلاء على السياسة العالمية لا يزال مستمراً حتى هذا اليوم. وهنا علينا أن نؤكد، بشكل قاطع، أن التناقضات في سياسة «G7» تؤثر على أوروبا أكثر بكثير من الولايات المتحدة، حيث أن اثنين من أضخم موردي الطاقة إلى أوروبا الغربية، وهما روسيا وإيران، متضررات من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وتقودها من خلال «G7». أما المصدِّر القديم، وهو ليبيا، فقد شهدت مؤسساتها تدميراً همجياً من «الناتو» في أعقاب العدوان عليها، وما تلاها من تداعيات. إن أوروبا تدفع فاتورة ممارسات «G7» وتجاوزاتها. وعليه، تجد التسريبات الإعلامية والاستخباراتية التي تحدثت عن أن المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، قامت بسؤال الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، حول عزمه على تدمير الاقتصاد في أوروبا لتحقيق طموحه الواهم بإدامة الهيمنة الأمريكية، أساساً منطقياً لها.

ومع سعيها إلى التخفيف من وطأة التوترات مع روسيا، تناور أوروبا، محاولةً منع تحويل «G7» إلى منصة للمواجهة بين الغرب وروسيا، لأن ذلك سيكون كارثياً بالدرجة الأولى على أوروبا ذاتها. وهذا ما يدفع بلدان القارة إلى البحث عن حل سلمي للأزمة الأوكرانية، عبر التعاون- غير المرحب به من واشنطن- مع روسيا، التي تجمعها معها روابط جيوسياسية واقتصادية تتصل بالوحدة الأوروبية الحقيقية، وبما يناسب المصالح الأوروبية قبل أي شيء آخر. أما المحاولات التي يجريها الأوروبيون لـ«إرضاء» واشنطن، عبر ذم الصين، فهي تنطلق من أن الشرق الأقصى وبحر الصين الجنوبي، بعيدان آلاف الكيلومترات عن القارة الأوروبية، فلا مانع لدى الأوروبيين من تصعيد اللهجة، الكلامية فقط، مع الصين، ومد اليد إليها في الخفاء لإنجاز المشاريع الاقتصادية الموعودة التي تجري ببطء وثبات بينهما.

تخمة التصريحات.. ولا إجراءات..!

في القمة الأخيرة، تعهد من يسمون أنفسهم «سادة الكون» بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بحلول نهاية القرن 21، أي بعد 85 سنة من الآن، وبالقضاء على الفقر في بداية عام 2050. ولم تجد هذه الثرثرات برنامج عمل واضح لها، بل تجسدت في رزمة بالية من التعهدات الفارغة. على أية حال، من بقي منكم على قيد الحياة حتى نهاية هذا القرن، فليلاحق أوباما قضائياً في الولايات المتحدة، إن كانت لا تزال موجودة على حالها..!

■ * باحث سياسي ماركسي وصحفي هندي

استبعاد روسيا.. والذراع السياسي

من يتابع الصحافة الصينية هذه الأيام عن كثب، يجد أن هناك تصوراً سياسياً جديداً بات أكثر وضوحاً بالنسبة للقيادة الصينية والوعي الاجتماعي السياسي الصيني. ويقول هذا التصور: بأن قيام «G7» باستبعاد روسيا من المجموعة، إنما هو إحدى أولى الإشارات على تحول هذه المجموعة إلى ذراع سياسي لحلف «شمال الأطلسي»، هذا الذراع الذي من الممكن له أن يهدد القارة الأوروبية من جديد، ويهيئ الظروف لما يمكن تسميته حرب باردة جديدة في أوروبا الشرقية.

إن جذور أزمة «G7» الجديدة تعود إلى بدايات هذا القرن، إذ لم يعد بالإمكان لهذه الدول أن تواصل عملها بمعزل عن الدول النامية التي أنتجت، وتنتج، معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وفي الوقت ذاته، لا يمكن لبعضها، كالولايات المتحدة، أن تمد يدها إلى الدول النامية، لأن التعاون معها سيعني إعادة الولايات المتحدة إلى الحجم الحقيقي لها.

وجدتها

■ د. عروب المصري

تحويل ركام الحرب إلى مادة لإعادة الإعمار

ما من حي في قطاع غزة، إلا وتراكمت في بعض طرقاته ما خلّفه العدوان الصهيوني، من حطام وركام وردم قدرته الأرقام الفلسطينية بنحو 2,5 مليون طن. إذ قصفت «إسرائيل» أحياء كاملة في قطاع غزة، كحي الشجاعية، وبلدة خزاعة، والأحياء الشرقية لمدينة رفح؛ الأمر الذي خلّف أطنانًا من الركام والردم.

وتكدست الأبراج، والأبنيّة التي نال منها القصف المدفعي والجوي، خلال أسابيع العدوان في كل مكان؛ مما عرقل حركة السكان والمركبات، وقدرت كلفة إزالة ركام ما خلفه العدوان الصهيوني بـ30 مليون دولار.

لكن سكان مدينة رفح جنوب قطاع غزة، بدأوا بتجميع كميات كبيرة من الركام، وإرسالها على عربات كارو إلى كسارات المقاولين، ليتم تحويلها إلى حصمة وهي المادة الأساسية لصناعة الأسمنت

إن. إزالة الردم، تحتاج إلى مئات الأيادي العاملة، كما أن إعادة تصنيعه كمواد أولية، داخل الكسارات تعمل على توفير العديد من فرص العمل.

هذا ينتج مواد للبناء من وراء هذه الأطنان من الركام، لكن الأمر يتوقف على إزالتها وفق طرق هندسية سليمة، وإدخال المعدات اللازمة والأفكار الخلاقة لمعالجتها.

حيث أن عدم توفر المواد اللازمة لإعادة الإعمار في غزة، دفع إلى أن يتم استخدام حطام البيوت المدمرة، وتحويلها إلى مواد أساسية للبناء، من خلال إعادة تصنيعها لبدء مرحلة الإعمار، أو إصلاح البيوت التي تدمرت بشكل جزئي.

إن الاستفادة من تجارب الآخرين هامة في التخطيط لإعادة الإعمار، حيث أنه وجد من خلال الدراسات أنه يمكن إعادة تدوير 80–90% من مخلفات الهدم ومنها مخلفات البيتون. حيث أن عملية إعادة تدوير البيتون توفر من خلال تقليل استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل كلفة إنتاج ونقل هذه المواد الأولية وتقليل المواد التي تحول إلى أماكن الطمر.

وتتلخص الفوائد البيئية لذلك في زيادة النوعية البيئية من خلال تقليل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، المنبعث من مصانع الإسمنت، وتقليل استنزاف الموارد الأولية والخامات، من خلال استخدام مخلفات البيتون، وتقليل حجم النقل من خلال إعادة التدوير في الموقع، وخلق مخرجات ذات قيمة عالية لمخلفات البيتون.

إنها دعوة للتفكير في حلول خلاقة تناسب واقعنا ما بعد الحرب، وهو واقع آت عما قريب.

aroub@kassioun.org

تلوث المياه الجوفية
في حوض دمشق بالنترات

تحت عنوان «تلوث المياه الجوفية في حوض دمشق بالنترات «مشكلة ومعالجة»» قدم كل من المهندس حمود محمد حمود الحسين والدكتورة سلوى حجار بحثهما في مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية للعام 2009

■ إعداد قاسيون

يشكل تلوث المياه الجوفية بالنترات، مشكلة مهمة بالنسبة إلى سكان الأرياف في العالم، وبشكل خاص في سورية، إذ أن هناك مئات الآبار وعشرات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، التي لا يمكن استعمال مياهها الجوفية لأغراض الشرب، بسبب التلوث بالنترات.

ويشكل حوض دمشق أبرز المواقع في سورية، التي تتركز فيها مشكلة زيادة النترات على الحدود المسموحة لمياه الشرب، حيث يصل تركيز النترات إلى ما يتراوح بين200–150 mg/l

في مساحة تقارب 3 كيلومترات مربعة حول قرية الشيفونية، يصل هذا التركيز في بئر الشيفونية بالذات إلى242 mg/l.

كما يصل تركيز النترات إلى ما يتراوح بين 150–100 mg/l على مساحة تقارب 24 كيلومترًا مربعًا، في المناطق الواقعة بين حمورية وبيت ساوه وحوش النفور ودوما وحوش نسري ومسرابا والريحان والحجر الأسود وبعض من آبار حرستا والسيدة زينب.

ويصل تركيز النترات إلى قيم تتراوح بين 100–50 mg/l على مساحات شاسعة تقارب 270 كيلو مترًا مربعًا، بين داريا وصحنايا وكفربطنا وجسرين وسبينة وحازا وصكبة وعربين وزملكا وجرمانا وبلدا وبيت صابر وبيت نايم وأوتايا والكسوة ومليحة ودير السفير وعين ترما وسيدي مقداد وعقربه واعزاز وباب الله ومرج السلطان والنشابية ودوما والحربا وأكثر آبار حرستا والسيدة زينب، فضلا عن مساحة تقارب 50 كيلومترًا مربعًا حول قرية أبو قارون، مياهها ملوثة بتراكيز تتراوح بين150–50mg/l من النترات. وتقع التراكيز بين 50–5 ضمن القيم المسموحة.

ومما تقدم، نلاحظ ضخامة المشكلة، وإلحاح الوصول إلى أكثر الحلول اقتصادية لها، آخذين بالحسبان الآثار السلبية للتلوث على صحة الإنسان بشكل عام، وعلى الأطفال الرضع بشكل خاص

معالجة المياه الجوفية الملوثة بالنترات

تعالج المياه الجوفية الملوثة بالنترات بالطرائق الفيزيائية – الكيميائية كالتبادل الأيوني، والتقطير، والتناضح العكسي، ولكل من الطرائق الفيزيائية –الكيميائية محاسنها ومساوئها ولكنها تجتمع جميعها على مبدأ واحد هو نقل التلوث، من سائل ملوث إلى سائل أكثر تلوثًا يحتاج هو بالذات إلى التخلص منه، وقد يكون هذا التخلص «في ظروف الريف» إلى المياه الجوفية مرة أخرى.

يمكن أيضًا أن تعالج المياه الجوفية الملوثة بالنترات بالطرق البيولوجية، وذلك إما باستعمال البكتريا ذاتية التغذية، أو باستعمال البكتريا عضوية التغذية.

السرير المميع

من أجل المعالجة البيولوجية للمياه الجوفية الملوثة بشوارد النترات أجريتْ هذه الدراسة، في مفاعل يتألف من أسطوانة ارتفاعها 6 م ملئت إلى منتصفها بحبيبات الحشوة، التي من المفترض أن تحمل الغشاء البيولوجي على سطوحها، حيث كان معدل التحميل السطحي 7,6 m/h مما يعطي مدة مكوث هيدروليكي في المفاعل مقدارها 47 دقيقة. وتم جريان الماء الخام محقونًا بمغذيات البكتريا أورثو فوسفات الصوديوم ثنائي الهيدروجين، كمصدر فسفوري للبكتريا والايتانول أو المولاس أو حمض الخل، كمصدر كربوني يخدم كمعطي إلكترون ويتأكسد إلى CO 2 حيث تم هذا الجريان من أسفل المفاعل إلى أعلاه بسرعة كافية لتمييع حبات السرير وجعلها معلقة في تيار الماء الخام ضمن المفاعل. وبدأ العمل في المفاعل بتأمين إقلاع جيد له تم بتطوير غشاء بيولوجي حول حبيبات المفاعل.

والغشاء البيولوجي المتشكل حول حبيبات حشوة السرير المميع عبارة عن طبقة من الكتلة البيولوجية، تتألف من البكتريا ومن منتجات هذه البكتريا. وفي حالة وجود هذه البكتريا في بيئة منقوصة الأكسجين حيث يكون تركيز الأكسجين قليلا، تنمو المتعضيات الدقيقة على سطوح حبيبات الحشوة «التي يمكن أن تكون مؤلفة من حبيبات البولي ايتيلين أو حبيبات من الكربون المنشط أو حبيبات من الرمل أو حبيبات البنتونايت أو قطع من الخشب الأحمر» متغذية على المغذيات الكربونية والفوسفورية، المضافة إلى الماء ومستعملة أوكسجين شوارد النترات لأيضها، حيث يستعمل آنذاك النترات كمستقبل إلكترون ويرجع إلى N2واستبعد الميتانول كمغذ كربوني بسبب سميته لمياه الشرب.

نتائج البحث العملية

قورن أداء الأنواع المختلفة لحشوات السرير المميع المذكورة أعلاه كحامل للغشاء البيولوجي، وذلك بمؤشرات كفاءة إزالة النترات، وكمية النترات في الماء المعالج 3– PO 4و TOC و TDS وتركيز النتريت في الماء المعالج، وتراكيز في الماء المعالج أيضًا، فكانت النتائج واضحة وأدت إلى العديد من لتوصيات في هذا المجال

التوصيات

إن وجود نسبة عالية من النترات في المياه الجوفية في ريف دمشق يشكل مشكلة إنسانية واقتصادية كبيرة، تحتاج إلى حلول سريعة واقتصادية قدر الإمكان.

إن معالجة المياه الجوفية الملوثة بالنترات بالطريقة البيولوجية في السرير المميع منقوص الأكسجين، أثبت جدارته في إنقاص النترات إلى قيم مقاربة إلى الصفر، ودون نقل التلوث بالنترات إلى سائل آخر.

إن استعمال حشوة الكربون الحبيبي المنشط بأقطار3-13mm وبارتفاع 3 mm.كحامل للغشاء البيولوجي في السرير المميع منقوص الأكسجين، أعطى نتائج ممتازة، مقارنة مع باقي أنواع الحشوات المجربة مخبريًا.

إن استعمال كل من المولاس وحمض الخل أثبت جدارتهما كمغذ كربوني للبكتريا، التي تقوم بنقل النترات إلى نتروجين غازي ينطلق إلى الهواء الجوي.حيث كانت نسبة المغذي الكربوني إلى قيمة NO — 3 في حالة المولاس هي1,473 وهذه القيم هي ضمن الحدود المسموحة للمواصفات القياسية السورية لعام.2007

إن المولاس أرخص من حمض الخل ولكن له بعض المساوئ التي تظهر في ترسباته على أنابيب ومضخات النظام.

تحت الطاولة

شهدت الشهور الماضية، تغطية إعلامية مكثفة، لتفاصيل المحادثات النووية الإيرانية، مع أطراف غربية عديدة، كان الجميع يراقب تطور أحداث هذا الاتفاق التاريخي من على الشاشات، لكن يبدو أن هناك فريقاً لم يستطع الانتظار.

■ سمير حنا

فريق حاول على الدوام منع حدوث أي اتفاق بين تلك الأطراف المجتمعة، تابع ذلك الفريق «شاشاته» الخاصة، ويبدو أنه قد توصل إلى تفاصيل سرية لم يعلم بها أي من المتابعين العاديين، تفاصيل أعطته كرسياً مجانياً على طاولة المفاوضات دون أن يشعر به أحد!

أطلقت شركة «كاسبارسكي» المتخصصة بشؤون الحماية الرقمية إعلاناً مثيراً، وأفضت إلى العالم عن اكتشافها لنوع جديد من البرامج الخبيثة التي تتمتع بميزات غير مسبوقة، اختارت الشركة بداية الأسبوع الماضي توقيتاً لذلك الإعلان، بعد أن أمضت بعض الوقت في تفحص محتواه، ظن الجميع أنه إعلان اعتيادي تطلقه الشركة كل عدة أيام، تسرد فيه آخر أخبار البرامج التجسسية الخبيثة، وطرق الكشف عنها وإبطال مفعولها، لكن الأهداف التي هاجمها ذلك التطبيق رفعت مستوى الاهتمام إلى حدود كبيرة، بعد أن أفاد المتحدث الرسمي باسم الشركة، إصابة ثلاثة فنادق احتضنت المباحثات النووية الأخيرة بهذا البرنامج التجسسي الخطير، دعي البرنامج بـ «Duqe – 2»، وتبين لاحقاً أن جميع الأجهزة الإلكترونية العاملة داخل تلك الفنادق، قد أصبحت تحت سيطرة الجهة التي قامت بإرسال هذه البرنامج، يتضمن ذلك بينات الميكروفونات والكاميرات، وأجهزة الهاتف الثابت وشبكة الأنترنت وغيرها الكثير من الأجهزة الالكترونية، التي تابعت تفاصيل تلك الاجتماعات كافة.

عشرة ملايين دولارات على الأقل

لم تعلن شركة «كاسبرسكي» بعد عن هوية تلك الفنادق، وكانت حذرة جداً في الإفصاح عن التفاصيل، لكنها منحت الخبراء الكثير من الدلائل عن هوية الفاعلين، فاسم«Duqu» إن قسم إلى مقطعين يعني باللغة العبرية القديمة: «الحق» و «الرصد»، كما أن الشركة استخدمت كلمة bet»» وهي تقابل الرقم اثنين في الأبجدية العبرية، للدلالة على الرقم اثنين في اسم التطبيق الخبيث هذا، وأفادت بأنه يتشابه في بنيته إلى حد كبير مع فيروس « Stuxnet» الإسرائيلي الذي أصاب المنشآت النووية الإيرانية في العام 2010 والذي شل عمل الكثير من المفاعلات النووي إلى حد كاد أن يتسبب بكارثة إنسانية لا تختلف كثيراً عن كارثة مفاعل تشرنوبل الشهير، تستمر أصابع الاتهام بالتوجه إلى «إسرائيل» دون أن يتم الحديث عنها بصراحة، حيث اكتشفت الشركة بأن جهداً تقنياً ومادياً قد بذل لتطوير ذلك التطبيق ليجعله من أقوى البرمجيات الخبيثة العاملة حالياً، ذلك الجهد الذي لا يتوفر حصراً إلا عند بلدان قليلة للغاية تشتهر بمثل تلك العمليات الالكترونية، حيث قدر المسؤولون في «كاسبرسكي» كلفة ذلك بحوالي عشرة ملايين دولار على الأقل، أي أنه ليس من صنع هواة أو قراصنة اعتياديين، هو نتاج عمل فريق حكومي، مدعوم متكامل، يتوق إلى استخدامه لاختراق سرية تلك المفاوضات.

تستمر أصابع الاتهام بالتوجه إلى اسرائيل دون أن يتم الحديث عنها بصراحة

سرقة بيانات رقمية حساسة

سارعت الحكومة «الإسرائيلية» إلى نفي تلك الاتهامات الضمنية، خاصة بعد أن بدأت الكثير من الصحف العالمية بقراءة ما بين السطور، كما استحضرت أمام أعين القراء تقريراً كانت قد نشرته صحيفة «وال ستريت جورنال» قبل بدء المفاوضات بعدة أسابيع، تضمن التقرير حينها شهادة بعض القادة الأمنيين الأمريكيين، وهم يتحدثون عن قيام الحكومة «الإسرائيلية» بالبدء بتنفيذ خطة محكمة تستخدم أساليب إلكترونية غير مسبوقة، لتقويض أية اتفاقية مستقبلية قد تجريها الحكومة الأمريكية مع إيران، كما استعرض التقرير شهادة العديد من الدبلوماسيين الأمريكيين، الذين حضروا تلك الاجتماعات في النمسا وسويسرا، حول قيام اختصاصيين تقنيين بفرض العديد من المحاضرات المكثفة، تتحدث عن تهديد «إسرائيلي» قد يتضمن حالات سرقة بيانات رقمية حساسة، أو تجسس على الهواتف النقالة، بدا وكأن الجميع يتوقع أن تحاول الحكومة «الإسرائيلية» القيام بخطوة جريئة كهذه، لكن Duqu 2»» كان أعمق وأذكى مما توقعته أجهزة الحماية الرقمية وكشف البرامج الخبيثة الموزعة داخل الفنادق المجهولة تلك.

الجيوش الرقمية السوداء

ما زالت القضية في بدايتها وما زال البحث جارياً عن التفاصيل من قبل العديد من الشركات الأمنية التي رأت في مثل تلك البرمجيات تهديداً خطيراً يستدعي المزيد من العمل والمتابعة، وبدا بأن المستقبل يحمل الكثير لمثل هذا النوع من الحروب الإلكترونية السرية التي قد تشعل حروباً وتخمد أخرى بلحظة عين أو ضغطة زر، بينما يتابع المستخدمون العاديون التفاصيل «العادية» لأخبارهم اليومية دون أن يعير أحد انتباهاً للجيوش الرقمية السوداء في الأقبية المظلمة.

أخبار العلم

بديل للقطن

تمكن العلماء الروس من استنبات نبات جديد للحصول منه على السيليلوز والبارود والوقود.

تمكن علماء معهد علم الخلية والوراثة التابع لفرع سيبيريا لأكاديمية العلوم الروسية، من استنبات نوع جديد من نبات الحشيشة الفضية «Miscanthus» المعمر التابع الى عائلة النباتات النجيلية.

يمكن أن يحل هذا النبات محل نبات القطن، ويمتاز بارتفاع نسبة السيليلوز فيه، حيث تصل نسبة الكتلة المفيدة فيه الى 45 بالمائة، وهذه النسبة أعلى مما في القطن أو الشجر. إضافة لهذا من السهل معالجة هذا النبات للحصول على البارود والوقود النباتي وحمض اللبنيك.

الصعوبة الوحيدة في استنبات هذا النوع الجديد من الحشيشة الفضية، هو أنها تتكاثر بالجذور وليس بالبذور. أي من الضروري ابتكار تكنولوجيا لغرس هذا النوع الجديد للحصول على إنتاج وفير.

الحرير من السكر والخميرة

تمكن الخبراء من الحصول على الحرير من السكر والخميرة في المختبر، وسيكون هذا النوع من الحرير أكثر متانة ونعومة من الحرير الطبيعي مستقبلا.

تنتج الشركة الناشئة Bolt Threads خميرة معدلة وراثيا، تنتج بروتين الحرير، الذي يربى في إنزيمات شبيهة بالتي تستخدم في صناعة الجعة. بعد ذلك يفصل الخبراء البروتين عن الخميرة ويتم غزل الحرير باستخدام الطرق المستخدمة في غزل خيوط النايلون والفسكوزي.

يمكن أن يصبح الحرير المنتج بهذه الطريقة، بديلا للحرير الذي تنتجه دودة القز، لعدم وجود المخاطر التي يتعرض لها الحرير الطبيعي خلال عملية الإنتاج. إضافة لهذا يمكن جعل البروتين مناسباً لصنع حرير بنوعيات مختلفة، حسب طلب مصانع الألبسة.

وتنوي الشركة التغلب على كافة الخواص السلبية التي يتميز بها الحرير الطبيعي باستخدام تكنولوجيا جديدة. كما أنها تهدف إلى إنتاج أنسجة تحل محل الأنسجة المصنوعة من النفط مثل النايلون.

البكتريا تكشف الخلايا السرطانية

أعلن العلماء أنه في المستقبل القريب، ستساعد البكتريا المعدلة وراثياً في مساعدة الأطباء على اكتشاف الخلايا السرطانية بجسم الإنسان.

ويضيف علماء جامعة ماساتشوسيتس التكنولوجية الذين أجروا هذه الدراسة بالتعاون مع علماء جامعة كاليفورنيا في سان ديغو، أن هذه البكتريا المعدلة أثبتت قدرتها على اكتشاف أمراض، مثل السرطان والسكري في جسم الفئران، حيث بقيت داخل جسم الفئران مدة شهر كانت خلالها تبحث عن الخلايا السرطانية.

البكتريا المعدلة وراثياً التي استخدمها العلماء في دراستهم هي من نوع «E.Coli » القادرة على اختراق جدار الأمعاء، والبقاء في داخل الورم السرطاني. تفرز هذه البكتريا المعدلة إنزيماً خاصاً «LacZ» يسبب تغير لون البول، وهو دليل على وجود خلايا سرطانية. أي إصابة الشخص بهذا المرض الخبيث.

استخدم العلماء في الدراسة الثانية البكتريا المعدلة لتحديد مستوى السكر في البول، الذي يلاحظ عند الإصابة بمرض السكري. في هذه الحالة برمجت البكتريا لكي تنتج بروتين خاص «FusionRed – red fluorescent protein» في الوسط الذي فيه مستوى السكر مرتفع. أي أن البكتريا لم تحقن في الجسم، بل أضيفت الى البول خارج الجسم.

يقول الباحثون، هذه الطريقة الأخيرة ليست أدق من الطريقة التقليدية المتبعة حاليا لاكتشاف السكري، ولكنها تفيد عند عدم وجود إمكانية لإجراء التحليلات التقليدية.

هل اهتزت خشبة المسرح تحت قدمي الملك لير؟

يموت الملك.. وتحيا كورديليا..!

تعددت الآراء في عدد من الأعمال المسرحية المقدمة في الفترة الأخيرة، وتسابقت الأقلام في اصطفافات «مع وضد» في ثنائيات قد لا تكون خفاياها دوما واضحة للمتلقي.
فمن الوقوف غير المحدود إلى الهجوم غير المنطقي، كان الطيف واسعاً.
كان عرض التخرج لطلاب السنة الرابعة من قسم التمثيل في المعهد العالي للفنون المسرحية عرضة هو الآخر لهذه التجاذبات، حيث قدم الطلاب بإشراف أستاذهم المشرف الأستاذ فؤاد حسن عرضاً لمسرحية الملك لير المعروفة لشكسبير.

■ طوني حصني

تميز العمل عموماً بتناقض الرؤية الكلاسيكية مع الديكور العبثي الذي أشرف على تنفيذه الفنان محمد وحيد قزق، والأزياء التي صممتها ريم الشمالي، لم يكن واضحاً إلى أي حقبة زمنية تنتمي، وكأن في ذلك رسالة إلى أن العمل ينتمي إلى كل مكان وزمان، في تركيز على الأفكار الإنسانية الشكسبيرية التي لا تشيخ.
وكان لنا لقاء مع مشرف الطلاب ومخرج العمل فؤاد حسن بالحوار التالي:

● العمل من كلاسيكيات المسرح المعروفة، ما الذي يعنيه تقديم عمل كلاسيكي برأيكم؟

ميزة شكسبير أنه يطرح قضايا معاصرة جداً، وهو معاصر بالقضايا التي يطرحها من قضايا السلطة والحب والكراهية والابن الشرعي، وهي قضايا معاصرة جداً، وبالأخص قضايا السلطة، فمفهوم السلطة لديه مطروح كثيراً في مسرحياته، ومن هنا رأينا أن هنالك الكثير من الشبه بيننا وبين شكسبير بفارق أكثر من أربعمائة عام ولكنه يشبهنا.

إنها مهزلة كونية العقلاء فيها مجانين والمجانين فيها عقلاء وهذا يشبهنا الآن، من هو العاقل والمجنون؟ العالم مجنون.

● الملحوظ في هذا النص الشكسبيري أنه يحتوي على شيء مميز له علاقة بثنائية العقل والجنون، هذا التناقض كم هو مهم وكم يعكس شيئاً من الواقع الذي نعيشه حالياً؟

برأيي هي ثنائية فريدة من نوعها، فأنت هنا لا تعرف من المجنون ومن العاقل، عندما يسأل لير من أنا؟ لأنه ظل من؟، وبهلول في آخر مشاهده يقول ستكون من هذه العاصفة بهاليل وليس بهلول واحد، ثم يتحول إلى أربعة بهاليل كأنه يتكلم عن مهزلة كونية العقلاء فيها مجانين والمجانين فيها عقلاء وأقول أنه شيء يشبهنا الآن، من هو العاقل والمجنون.

● هناك مشكلة في الترجمة بمعنى استخدام المفردات البعيدة نسبياً في اللغة العربية، برأيك ألا يتسبب ذلك بوجود حاجز؟

عندما تناولنا هذا العمل كان لدينا غير الطموح الذي رأيتموه الآن، وبالتالي أنا اخترت ترجمة جبرا، هناك ترجمات عديدة غيرها أقرب إلى الواقع، ولكن كنا نطمح لتقديم عمل استعراضي أقرب إلى السيرك، ولكننا لم نستطع تحقيق هذا الحلم ولذلك ذهابنا في اتجاه آخر، من هنا كان اختيار هذه الترجمة الشاعرية لدى جبرا إبراهيم جبرا، من الممكن أن تفيدنا في التصور الأول، ولكن وجود عوائق حالت دون ذلك، ومنها لياقة الممثلين فقد كنت أريد من الممثلين المشي على الكرات والقيام بأكروبات، ولكننا لم نستطع وبالتالي نعم كانت هناك بعض المفردات بحاجة إلى تغيير.

● استخدمت السيرك، أهو خيار لك أم مطروق من قبل؟

إن مسألة تحويل مسرحية لسيرك جديدة. شكسبير قابل للتأويل وحمال أوجه، فقد قُدم كلاسيكاً وتجريداً وقُدم بصياغات كثيرة. نص لير من النصوص الصعبة كثيراً حيث يوجد فيه ستة وعشرون مشهداً ومعظم الإخراجات لها فشلت بسبب تعدد المشاهد. نجح لير في السينما لعدم وجود تغيير في الديكور، ولغة السينما تختلف عن لغة المسرح، أما هنا فقد ساعدنا الديكور كثيراً، فهو الحل للمسرحية وقد فكرت بالديكور قبل التفكير بلير.

● ما هو رأيك بالحصص والتوزيع، حصص اهتمامات المنتجين عموماً لهذا الفن وحصص السلطات المفترض أن تنفق عليه في الأعمال الكلاسيكية؟

لا يوجد اهتمام، فنحن عملنا ضمن المعهد، ولم نعمل ضمن المسرح القومي، الذي لم يقدم عملاً كلاسيكياً منذ عشرات السنين لشكسبير.

● ماذا يقدمون إذاً؟

أعمالاً حديثة معاصرة. شكسبير بحاجة إلى إنفاق، ونحن تناولناه لأن التجريب في المعهد متاح ولم نقدمه بشكل كلاسيكي، لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، وللأسف ليست متوفرة في المعهد ولا حتى في وزارة الثقافة، أو على الأقل ليس هناك نية لتبني هكذا مشروع.

● هل من كلمة أخيرة للمتلقين؟

نريد منهم أن يرتادوا المسارح، ويكونوا معنا، المسرح شكل حضاري يحتاج لحضور الناس واهتمامهم، المسرح له أسس تاريخية أقدم وأهم من السينما والتلفزيون والإنترنت والفيس بوك، وبالتالي نتمنى أن يهتموا بالحضور إلى المسرح ونحن بحاجة لهم.

في لقاء مع الفنان الطالب معتز الهواري سألناه:

● هذا العمل كلاسيكي، هل هو بالنسبة لكم درس في المنهج الموجود أم أنه يقدم شيئاً جديد لكم؟

هناك دائماً في شكسبير شيء جديد، من الممكن في عام 2030 إعادة تقديمه، وسيحتوي على شيء جديد لأن مسرحياته لا تتكلم عن القصة التاريخية فقط، إنها تتكلم عن شيء يعني الإنسان في كل عصر، واختيارنا لـ لير ليس لكونه كلاسيك فنحن عملنا على شكسبير في السنة الثالثة، أما الآن فالنص كلاسيكي ولكن العرض برؤية مختلفة.

● ما الذي يتغير بأداء الممثل على نفس النص من حقبة إلى أخرى؟

إنها التجربة الأولى لنا، فأنا أقدم شخصيتي هذه للمرة الأولى، هناك كثر قدموها قبلي ولكنني أكتشفها للمرة الأولى، فبالتأكيد بالنسبة لي أنا أمتلك رؤية تختلف عمن قدمها في عام 1996. الأستاذ خريج المعهد قدم لير في عام 1983 وبالتأكيد تختلف عما قدمها، دائماً هناك شيء جديد لكل جيل وكيف يرى الأمور.

● ماذا بعد؟ ماذا ستفعلون بعد التخرج؟

هذا السؤال صعب جداً، بالتأكيد نريد أن نبقى ونعمل ولكن لا أحد يدري الظروف صعبة.

مسرحية الملك لير

مسرح الحمراء- دمشق
13-17-حزيران 2015

الممثلون:
أنطوان شهيد، إيهاب شعبان، توليب حمودة، جان دحدوح، شادي قاسم، طيف خليل، فارس ياغي، كندة حميدان، لجين إسماعيل، معتز الهواري.
بالاشتراك مع الممثلة ياسمين المصري، مجدي المقبل، بشار ابو عاصي، غيث بركة، محمد شباط، ملهم بشر

نص: وليم شكسبير
ديكور و إخراج: أ. فؤاد حسن
الفنيون:
منصور نصر «مساعد مخرج»، ريم الشمالي «تصميم الملابس»، ريم محمد «تصميم الاضاءة»، أ. رعد خلف «موسيقى ومؤثرات»، هشام عرابي «مكياج»، كريم هواش «تصميم الاعلان»، محمد وحيد قزق «اشراف فني للديكور»، لين العربيد «تنفيذ فني للديكور»، د. عروب المصري «تنفيد فني للديكور»، وسيم قزق «تصميم المبارزة»، دارين الشلق «أعمال نحتية»، بسام البدر «تصوير فوتوغرافي»، عماد حنوش «تنفيذ الاضاءة»، فؤاد عضيمي «الصوت»، فيصل محمد «مدير منصة»، سمير ابو عساف «مساعد مدير منصة»، مروان الحسين «ملابس وإكسسوار»، جمال الشرع «تركيب وفك الديكور».

«أموت لكنني لن أستسلم»

«لأجل مقاتلي مدينتي» هكذا كتب سيرغي سميرنوف، الذي كان طفلاً، وشهد معركة بريست، وعاش أحداثها مع المقاتلين المدافعين عنها، صدرت روايته عام 1965 بعد عشرين عاماً من انتهاء الحرب، مخلداً فيها ذكرى المدافعين عن القلعة، فقد عرفهم، وعاش معهم، وشاركهم، ولذلك أراد أن ينقل من خلال روايته حقيقة ناسها، ووقائع حياتهم في تلك الأيام الصعبة.

■ آلان داود

قلعة بريست، التي بنيت في القرن التاسع عشر على الحدود الغربية للإمبراطورية الروسية، تحيط بها أسوار عالية وأنهار. شاءت الأقدار أن تكون هذه القلعة شاهدة لمأثرة أول معركة للدفاع والمقاومة ضد الاحتلال الألماني النازي للاتحاد السوفييتي، بدأت منذ 22 حزيران 1941، وخاضت مقاومة بطولية لمدة أسابيع..

ليست مجرد تاريخ!

ويؤكد سيميرنوف عن تجربته تلك: «كنت أحلم بالحرب دائماً، لأنني كنت أعيش في موقع عسكري، لكنني لم أتخيل حرباً بهذه القساوة، حرباً بهذه البساطة، تأتي فجأة على كل شيء»، فرغم سقوط مساحات واسعة من الأراضي بأيدي النازيين، إلا أن الألمان لم يتمكنوا من دخول القلعة، التي أصبحت عشية الحرب العالمية الثانية مركزاً لحامية من الجيش الأحمر، مكونة من 8000 جندي مع أسرهم وأطفالهم، إلا في أوائل تموز بعد خسائر بشرية رهيبة أمام المقاومة الضارية لقلة من المقاتلين الذين قرروا المقاومة رغم انقطاع الاتصال مع موسكو ومقتل أكثرية الحامية وانسحاب البقية أثناء القصف التمهيدي الألماني.

في عام 2010 قررت الحكومة البيلاروسية، إخراج فيلم عن القلعة، والمأثرة التي حدثت فيها، وأخذت من رواية سيميرنوف قصة الفيلم وبنت عليه السيناريو، الذي أخرجه إيغور أوغولنيكوف وأنتجته مؤسسة «بيلاروس فيلم».

يؤكد أوغولنيكوف أن «قلعة بريست» والتي واجهت وصدت في 22 حزيران عام 1941 أولى ضربات النازيين على الاتحاد السوفيتي، إنها ليست مكاناً تاريخياً فحسب بل منبعاً للقصص الإنسانية قبل كل شيء.

ويضيف المخرج أن عبارة «أموت لكنني لن أستسلم» التي تم العثور عليها منقوشة على أحد جدران القلعة بعد تحريرها في تموز عام 1944، تعكس بعمق أهم معاني هذا الفيلم.

حكاية القلعة البطلة

يروي الفيلم قصة الصمود تلك منذ أن بدأت القوات الألمانية هجومها بقصف القلعة في الساعة الثالثة صباحاً من يوم 22 حزيران. وكانت خطط الألمان تسعى لاحتلال القلعة بحلول ظهر اليوم نفسه. لكنهم لاقوا مقاومة شديدة من الجنود السوفييت المدافعين عن القلعة الذين كانوا قد شكلوا 8 كتائب للمشاة وكتيبة استطلاعية، وكتيبة مضادة للدبابات، وكتيبة مضادة للطائرات وفوجاً للمدفعية، أما الألمان فزجوا في المعركة فرقة المشاة 45 بتعداد 17 ألف جندي وفرقتي دبابات. وتمكن الألمان خلال الأيام الثلاثة الأولى للمعركة من تقسيم القوات السوفيتية المدافعة إلى عدة مجموعات منعزلة، اشتبكت اشتباكاً قاسياً مع القوات الألمانية. واستمرت المقاومة المنظمة في القلعة حتى أوائل تموز عام 1941.

مُنح القادة الثلاثة الذين قادوا الدفاع عنها واستشهدوا لقب بطل الاتحاد السوفييتي. كما منحت القلعة بعد الحرب لقب «القلعة البطلة»، ووضع فيها عدد من الأنصاب التذكارية. وتحولت القلعة عام 1971 إلى مجمع تذكاري تقام فيه كل سنة يوم 22 حزيران ويوم 9 أيار فعاليات ومهرجانات خاصة بإحياء ذكرى شهداء الحرب الوطنية العظمى. وظل هذا التقليد السنوي مستمراً حتى الوقت الراهن.

إنها ليست مكاناً تاريخياً فحسب بل منبعاً للقصص الإنسانية قبل كل شيء

«الحضارة البشرية أمام مفترق طرق» - طبعة رابعة

«التجربة في كل ميادين العلوم تثبت أن تطور العلوم، يتم على أساس مجموعات بحث.. وإسقاطاً على ذلك.. وانطلاقاً منه.. فإن تطوير الفكر الماركسي أيضاً مهمة جماعية.. مهمة البحاثة، والمفكرين الماركسيين بشكل عام».

د. قدري جميل

■ قاسيون

صدرت حديثاً عن دار الطليعة الجديدة بدمشق الطبعة الرابعة من كتاب «الحضارة البشرية أمام مفترق طرق» للباحث الدكتور قدري جميل. تناول فيه عدداً من القضايا الحارة والمعاصرة، عبر عرضه وتحليلاته، ملقياً الضوء عليها بدقة، ومزيلاً التشويشات حولها، ومبرهناً على فهم عميق لمنهج المادية الديالكتيكية الذي لا يقبل الجمود.

كتب الراحل أوليغ شينين رئيس مجلس اتحاد الأحزاب الشيوعية– الحزب الشيوعي السوفيتي في تقديمه للطبعة الروسية في عام 1996 مايلي: يحذر الدكتور جميل من خطر الحرب في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ويقول في هذا الصدد: «حسب تقديرات وتنبؤات مراكز الدراسات الاستراتيجية في البنتاغون يمكن أن يصل عدد الضحايا في هذه الحرب إلى أكثر من 115 مليون قتيل، ويمكن أن يقال أن هذه الأرقام خيالية، ولكن الحديث عن انهيار الاتحاد السوفيتي قبل خمس سنوات كان شيئاً خيالياً أيضاً. وكان الحديث قبل سنتين حول إمكانية تعرض روسيا للتقسيم شيئاً خيالياً كذلك». لقد خط الكاتب هذه الأسطر في شباط عام 1994، وما إن مضت بضعة اشهر حتى كانت هذه الحرب قد اندلعت في شيشانيا... وهكذا نشهد بأم العين وقوع ما كان الكاتب قد حذر منه..

وقد سبق أن صدرت الطبعة الأولى التي كتب مقدمتها الباحث الأستاذ هادي العلوي عن دار الطليعة الجديدة في عام 1995، تلتها طبعة باللغة الروسية، في موسكو أما الطبعة الثالثة فقد صدرت عام 1997 بالمقدمتين المذكورتين، عن دار الطليعة.

يقع الكتاب في 190 صفحة من القطع المتوسط.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/06/19» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

نحن و«السويد»..

تناقلت العديد من المواقع الإلكترونية والمنابر الإخبارية السورية بـ«حبور» تقريراً أعدته أحدى القنوات التلفزيونية السويدية وهو يتحدث عن نسبة حملة الشهادات الأكاديمية، من اللاجئين السوريين المتدفقين إلى السويد مؤكداً أن أكثر من ثلث السوريين هناك يحملون شهادات التعليم الجامعي، بدا وكأن الخبر يحمل في طياته نوعاً ما من «الإنجاز»، ربما تجاهل البعض عبارة «في السويد» أساساً واكتفى بالرقص حول كلمة «تفوق السوريين».

■ يسار صالح

بدأ الخبر بالانتشار، وتوسع الكثيرون في سرد أجزاء أخرى من التقرير الصادر عن السويد، والمثير للاهتمام، حيث اعتمدت الدراسة في نتائجها على تحليل مستويات التعليم لجميع القادمين الجدد، ووجدت أن 37 % من السوريين الذين وصلوا في عام 2014 يتمتعون بالتعليم ما بعد الثانوي، بالإضافة إلى أن نسبة السوريين الذين أنهوا تعليمهم الأكاديمي في الكليات والجامعات، وحملوا شهاداتهم معهم إلى السويد بلغت أكثر من الثلث، وتابع التقرير موضحاً أن عدد الأكاديميين السوريين الذين تقدموا بطلبات للموافقة على شهاداتهم وتدريبهم الجامعي، خلال عام 2014 بلغ حوالي 1700 طلب، وهو أعلى رقم، لم تحققه أية مجموعة من اللاجئين السابقين في السويد حتى الآن.

محاسبة من يساهم بشكل متعمد في «تطفيش» أولئك الشباب من خلال إغلاق ما تبقى من النوافذ الضيقة

تعددت الآراء.. والمصيبة واحدة!

أخذ هذه التقرير نصيبه من الأخذ والرد على صفحات التواصل الاجتماعي كما جرت العادة، فقد اعتبره فريق من المتابعين أنه يشكل ضربة مركزة لجميع الأنباء التي لوثت صورة اللاجئين في أنحاء أوروبا! خاصة بعد الضجة التي أثيرت حولهم سابقاً في الإعلام، وما رافقها من توصيفات وتحليلات عنهم، فقد وصفتهم في كثير من الأحيان بالسارقين، والعابثين الذين استغلوا أوضاعهم للحصول على «تعاطف» الكثير من الحكومات مع الأحداث الدموية الجارية في طول البلاد وعرضها. بينما أخذت العاطفة فريقاً آخر، فبدأ يستفيض في الحديث عن تميز «العقل السوري» عن مثيله في المحيط العربي، وإمكانياته وقدرته على تحقيق المعجزات في الأوقات الصعبة!

مع ذلك استطاعت قلة قليلة من المتابعين، أن تنظر إلى الخبر بشكل آخر، فيه شيء من الموضوعية والتوازن، إذ لم يكن في نظرها سوى مجرد خبر حزين للغاية، أنه إعلان واضح عن «مجزرة» سورية أخرى، تستهدف عقول خيرة شبابها هذه المرة. بالطبع اتُهم أصحاب هذه الاتجاه بالسوداوية و«تحجيم الإنجازات السورية»! مع أن الجميع يعلم في قرارة نفسه بأن وجهة نظرهم هذه تحوي الكثير من الدقة، ولن نحتاج إلى الكثير من الوقت حتى يتحول هذا الهاجس إلى واقع ملموس دائم.

النوافذ الضيقة..!

يستدعي هذا التقرير، القادم من السويد، كثيراً من الانتباه، ويستلزم المزيد من التدقيق والمتابعة، فهو يحمل في طياته مؤشراً خطيراً، يشير إلى مستقبل مظلم ينتظر السوريين جميعاً، وهو كغيره من التقارير التي تصدر كل يوم عن حال اللاجئين السوريين، ومعاناتهم الشديدة، المتعددة الوجوه، وعليه أن يدفع الجميع إلى البحث ملياً عن حلول ناجعة لهذا النزيف غير المسبوق، وإيقاف هذه الكارثة، والتي يعتقد البعض أن حلها سيكون بإغلاق الحدود في وجه الهاربين من آتون الحرب الحارقة!

عليه أن يدفع إلى محاسبة من يساهم بشكل متعمد في «تطفيش» أولئك الشباب، من خلال إغلاق ما تبقى من النوافذ الضيقة، التي اعتادوا على التنفس من خلالها طوال السنين الأخيرة، عليه أن يدفع إلى الخروج من حالة اللامبالاة التي لم تعتد النظر أبعد من أنفها. والذهاب إلى حلول فعلية تحقق ما يريده كل السوريون، وتعيد لهم أحلامهم المسروقة. لا نستطيع أن نخفي تلك الحرقة المريرة التي نشعر بها كلما رأينا صورة لهم في مطار ما يبعد آلاف الكيلومترات عن مكانهم الطبيعي بين أهلهم وأحبابهم.

وحدة قياس سورية!

■ عامر حسن

تتعدد اليافطات والتسميات، التي يتمظهر بها المتصارعون على الحلبة السورية، بين الوطني، والديمقراطي، والثوري، والتنويري، والإنساني، وما إلى ذلك من مقولات دأب الخطاب السياسي السوري على اجتراراها على مدى عقود، ويتم استخدامها في سنوات الأزمة كأدوات دعائية إعلامية لتثبيت المواقع، أو لزعزعة مواقع الخصم، والتشكيك به، مستغلاً ما لهذه المفاهيم من تأثير ودور في صناعة الرأي العام، وصياغة الوعي الاجتماعي، وتثبيت الاصطفافات القائمة، ولكن كان ومازال يجري ذلك، غالباً بتكرار ممل، وأداء فاشل، وتناقض بين القول والفعل، وبين الصفة والموصوف.

...كلٌ يقدم نفسه بالصيغة التي يريد، ويسوّق نفسه على أنه هو المسيح المخلص، والمنقذ، والمفوض للحديث باسم الشعب، ولا أحد غيره.. على مرأى هذا النموذج الوطني يتذرر الوطن تحت وطأة رياح الحرب، والدولة باتت دولة غنيمة، و« الثورة يزنى فيها» أمام ناظري النموذج الثوري المزعوم، وباتت أداة لدفن كل ما يتعلق بالمفهوم الثوري الحقيقي، أما الديمقراطي وداعية حقوق الانسان فيتعامى عن أن أبسط حق للانسان «حق الحياة» بات منتهكاً على مدار الساعة، وإن المزيد من الدم يسفك مع كل تقرير يصدره، أو نداء يوجهه، و«التنويري» لا يرى أن الظلام بات يخيم على ماضينا وحاضرنا، والإ نساني، لا يرى أن دموعه وعواطفه ومواعظه عن المحبة والأخوة، لايسمعها أحداً في ضجيج الحرب، وأن الآذان صماء ..صماء.. صماء!..

كما أنه في العلوم الطبيعية وحدات قياس نوعية وكمية، للمادة والزمن والمسافات، فأنه في علم الاجتماع السياسي أيضاً ثمة معايير، ووحدات قياس، في كل ظرف ملموس، وفي كل مرحلة تاريخية.

وحدة القياس، الحقيقة والواقعية، في اللحظة السورية الراهنة، لوطنية الوطني، وثورية الثوري، وديمقراطية الديمقراطي، وانسانية الانساني، في ظل هذا الخراب المادي والمعنوي، الذي طال الاقتصاد، والثقافة، والسياسة، والتاريخ، والجغرافيا، تكمن في العمل على ايقاف رحى الدم النازف في الجغرافيا السورية، يكمن بالعمل على الحل السياسي الحقيقي، وفي ذلك كما نعتقد تتكثف كل المواقف الصحيحة، وكل القيم الانسانية، بما فيها الاجهاز على آفة الأرهاب الاسود، كضرورة لابد منها، إلى جانب الضرورات الأخرى.